جامعة الأزهر
كلية الشريعة والقانون بأسيوط
المجـــلة العلميـــة

تأثير الاقتصاد الأخضر
في
الاقتصاد القومي

إعداد

د/ أيمن أحمد على عبد الغفار

وكيل كلية الحقوق لشؤن التعليم والطلاب
أستاذ الاقتصاد والمالية العامة المساعد
كلية الحقوق – جامعة أسوان

(العدد الخامس والثلاثون الإصدار الثاني أبريل ٢٠٢٣م الجزء الثاني)

تأثير الاقتصاد الأخضر في الاقتصاد القومي

أيمن أحمد على عبد الغفـــار.
قسم الاقتصاد والمالية العامة، كلية الحقوق، جامعة أسوان، جمهورية مصر العربية.
البريد الإلكتروني: mohammadelhady@gmail.com

ملخص البحث:

يعتبر الاقتصاد الأخضر نموذج جديد من نماذج التنمية المستدامة ومتطلـــب من متطلباتها ، حيث يساعد الاقتصاد الأخضر على مواجهة الأزمات المتعددة التي يواجها الاقتصاد القومي مثل أزمة الطاقة والغذاء والميـــاه والمنـــاخ ، وتواجـــه الحكومات صعوبات كثيرة في سبيل المحافظة على البيئة منها رصد وضخ كميات كبيرة من الأموال للتخلص من الملوثات البيئة وتحقيق التنمية المستدامة في ظل القيود المفروضة على الموارد والمخاطر الناجمة عن التغير المناخي والمخـــاطر الناجمة عن المفاعلات النووية والإشعاعات التي يتم التخلص منها بطرق إرادية أو غير إرادية والضرر الذى يصيب السكان والواقـــع علـــى الميـــاه الســـطحية والجوفية والهواء والثروة الحيوانية والنباتية ، لذلك سعت الكثير من دول العالم النامي والمتقدم في رسم السياسات والاستراتيجيات الفعالة التي تهدف إلى التوجه نحو اقتصاد أخضر شامل يحقق الكفاءة في استغلال الموارد وســـهولة التكيـــف المناخي والتنمية المستدامة والحد من الفقر، ولذلك أصبح التوجه نحو الاقتصـــاد الأخضر ضرورة للبقاء والتعايش مع المستجدات والمتغيرات المناخية.

ولقد تناولنا موضوع تأثير الاقتصاد الأخضر على الاقتصاد القومي وتم تقسيم خطة البحث إلى مطلب تمهيدي ومبحثين تناولنا في المطلب التمهيـــدي ماهيـــة الاقتصاد الأخضر، أما المبحث الأول تحدثنا فيه عن قطاعات الاقتصاد الأخضـــر، والمبحث الثاني تحدثنا فيه عن الاستثمار في القطاعـــات الخضـــراء ودوره فـــي تحقيق التنمية المستدامة ، وخصصنا فيه مطلب للحديث عن الاقتصـــاد الأخضـــر والاستجابة العالمية للتغير المناخي.

الكلمات المفتاحية: تأثير – الاقتصاد – الأخضر – القومي – الاستثمار.

The impact of the green economy in the national economy

Ayman Ahmed Ali Abdel Ghaffar.

Department of Economics and Public Finance, Faculty of Law, Aswan University, Arab Republic of Egypt.

Email: mohammadelhady@gmail.com

Abstract:

The green economy is a new model of sustainable development and one of its requirements, as the green economy helps to face the multiple crises facing the national economy, such as the energy, food, water and climate crises.

Governments face many difficulties in order to preserve the environment, including monitoring and pumping large amounts of money to get rid of environmental pollutants and achieve sustainable development in light of the restrictions imposed on resources and the risks arising from climate change and the dangers resulting from nuclear reactors and radiations that are disposed of in voluntary or involuntary ways, and the damage that befalls the population and the reality on surface and groundwater, air, and animal and plant resources.

Therefore, many countries in the developing and developed world have sought to draw up effective policies and strategies that aim to move towards a comprehensive green economy that achieves efficiency in the exploitation of resources, ease of

climate adaptation, sustainable development and poverty reduction. Therefore, the trend towards a green economy has become a necessity for survival and coexistence with developments and climatic changes.

We have dealt with the issue of the impact of the green economy on the national economy. The research plan was divided into an introductory topic and two topics. In the preliminary topic, we dealt with the nature of the green economy.

As for the first topic, we talked about green economy sectors, and the second topic talked about investment in green sectors and its role in achieving sustainable development, and we allocated a requirement in it to talk about the green economy and the global response to climate change.

Keywords: Impact – Economy – Green – National – Investment.

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة

أولا: موضوع البحث وأهميته

يعتبر الاقتصاد الأخضر أحد متطلبات التنمية الاقتصادية ،حيث يساعد الاقتصاد الأخضر على مواجهة الأزمات المتعددة التي يواجها الاقتصاد العالمي مثل أزمة الطاقة والغذاء والمياه والمناخ ، وتواجه الحكومات صعوبات كثيرة في سبيل المحافظة على البيئة منها رصد وضخ كميات كبيرة من الأموال للتخلص من الملوثات البيئية وتحقيق التنمية المستدامة في ظل القيود المفروضة على الموارد والمخاطر الناجمة عن التغير المناخي والمخاطر الناجمة عن المفاعلات النووية والإشعاعات التى يتم التخلص منها بطرق إرادية أو غير إرادية [1] ، والضرر الذى يصيب السكان فى المناطق المجاورة والضرر الواقع على المياه السطحية والجوفية والهواء والثروة الحيوانية والنباتية ، لذلك سعت الكثير من دول العالم النامى والمتقدم في رسم السياسات والاستراتيجيات الفعالة التي تهدف إلى التوجه نحو اقتصاد أخضر شامل يحقق الكفاءة في استغلال الموارد وسهولة التكيف المناخي والتنمية المستدامة والحد من الفقر، وأصبح التوجه نحو الاقتصاد الأخضر ضرورة للبقاء والتعايش مع المستجدات والمتغيرات المناخية .

(١) د.عبدالله نوار شعت ،الجهود الدولية في الحد من انتشار السلاح النووى وتعزيز اقتصاديات الطاقة النووية ، مكتبة الوفاء القانونية، الإسكندرية ،الطبعة الأولى ٢٠١٨ ، ص٢١٨.

ونظرا لأن الكثير من دول العالم تعاني من مشاكل تغير المنـــاخ والاحتبـــاس الحراري واستخدام الوقود الحيوي في انتاج الطاقة والتأثير السلبي على الأمـــن الغذائى بالإضافة الى إهدار الموارد الطبيعية ، فضلا عن الأزمة المالية العالميـــة التي اجتاحت العالم ٢٠٠٨ ، كل هذه المظاهر جعلت دول العالم في حاجة ماســـة إلى تغيير بيئة الاقتصاد واتخاذ ما يلزم من تدابير للحد مـــن مخـــاطر الأزمـــات العالمية ، وقد حمل برنامج الأمم المتحدة للبيئة لواء التغييـــر فكانـــت مبادرتـــه الخاصة عام ٢٠٠٨ بالتوجه نحو الاقتصاد الأخضر الذي يعد نموذجا جديدا مـــن نماذج التنمية الاقتصادية ويساعد على تحقيق التنمية المستدامة للمحافظة على حقوق الأجيال الحاضرة والقادمة ، وخلق فرص عمل جديـــدة والاعتمـــاد علـــى الطاقة المتجددة والنظيفة التي تحافظ على البيئة من التلوث، إلا أن هذا التوجـــه للاقتصاد الأخضر في حد ذاته يشكل تحديا مهمًا أمـــام اقتصـــاديات دول العـــالم وخاصة البلاد النامية والعربية لضعف الاستثمارات وعدم توافر متطلبات التحـــول الى الاقتصاد الأخضر ، ومن أهم الأسباب التي دفعت الدول الى التفكير في التوجه الى الاقتصاد الأخضر الأزمات المالية التي تعرض لها العالم وارتفاع أسعار الغذاء والتغيرات المناخية ، والتراجع السريع في الموارد الطبيعية فضلا عن المزايا التي تعود على اقتصاديات الدول من هذا التحول [١] .

(١) د. آمال ضيف بسيوني ، دور البحث العلمي كقوة دافعة نحو اقتصاد اخضر لتحقيق التنمية الاقتصادية، بحث مقدم الى المؤتمر العلمي الرابع لكلية التجارة، جامعـــة طنطـــا، بعنـــوان (تمويل وادارة مشروعات ريادة الاعمال ودورها في تحقيق التنميـــة الاقتصـــادية، ابريـــل ٢٠٢٠م، ص٣.

ويمثل الاقتصاد الأخضر رؤية جديدة لمعنى التقدم والرخاء، ومن ثم فهو ينطوي على تحول من النموذج الاقتصادي السائد والانتقال إلى نموذج اقتصادى استرشادي جديد. (١)

وتتمثل أهمية هذا البحث في الآتى :

١- التعرف على أهمية الاقتصاد الأخضر باعتباره نموذجًا جديدًا من نماذج التنمية الاقتصادية ومتطلب من متطلباتها في ظل الأزمات التى يعانى منها الاقتصاد القومى.

٢- التعرف على دورالاقتصاد الأخضر كتوجه عالمي جديد لتحقيق التنمية المستدامة ومعالجة المشاكل الاقتصادية والاجتماعية والبيئية التى تواجه احتياجات الأجيال الحاضرة والمستقبلية.

٣- التعرف على دور الاقتصاد الأخضر في خلق فرص عمل جديدة في مختلف القطاعات الاقتصادية سواء من خلال حسن الإدارة المستدامة للموارد المائية أو استخدام أساليب زراعية حديثة للمحافظة على الزراعة المستدامة أو الالتزام بتطبيق معايير المحافظة على الطاقات المتجددة والنظيفة، أو من خلال تطوير وسائل النقل والبنية التحتية الأكثر كفاءة في استخدام الطاقة للتقليل من الملوثات البيئية .

---

(١) د. نجوى يوسف جمال الدين ،التعلم من أجل الاقتصاد الأخضر والتحولات العالمية في الاقتصاد والتعليم ، محاضرة ألقيت في ندوة بعنوان "التعلم من أجل الاقتصاد الأخضر والتحولات العالمية في الاقتصاد والتعليم في إطار انشطة وحدة الجودة بكلية الدراسات العليا التربية – جامعة القاهرة بتاريخ ٢٠١٧/١٠/٨ ، ص ٩.

٤- معرفة أثر الاقتصاد الأخضر على قطاعات الاقتصاد القومى من خلال مشاركة جميع قطاعات الدولة سواء القطاع العام أو الخاص أو القطاع التعاونى فى المحافظة على البيئة والموارد الطبيعية .

٥- وأخيرا تتمثل أهمية هذا البحث في معرفة مدى التزام الدول بالمعايير البيئية والتوجه نحو الاقتصاد الأخضر ووضع آلية لمواجهة الآثار السلبية للتغيرات المناخية .

ثانيا: إشكالية البحث

بناء على أهمية الاقتصاد الأخضر كنموذج جديد للتنمية الاقتصادية ودوره في خلق فرص العمل في جميع القطاعات الاقتصادية وتحقيق التنمية المستدامة والتصدى للتغيرات المناخية فكان من الضروري الإجابة على عدد من الأسئلة الهامة المتعلقة بموضوع البحث، ولذلك تتمثل إشكالية البحث في الإجابة على السؤال المركزى والمتمثل في هل يعتبر الاقتصاد الأخضر من متطلبات التنمية ، ثم الإجابة على التساؤلات الفرعية الآتية : -

١- ما المقصود بالاقتصاد الأخضر؟ ، وما هي فوائده ؟ .

٢-ما هو أثر الاقتصاد الأخضر على قطاعات الاقتصاد القومى؟.

٣-ما هو دور القطاعات الخضراء في تحقيق التنمية المستدامة؟.

٤-ما هو دور السياسات الاقتصادية في دعم الاستثمار في القطاعات الخضراء؟.

٥-مدى التزام الدول بالمعايير البيئية والتوجه نحو الاقتصاد الأخضر والاستجابة للتغيرات المناخية ؟.

ثالثا: منهج البحث

اعتمد الباحث على المنهج التحليلى بجمع البيانات والمعلومات الخاصة بماهية الاقتصاد الأخضر وفوائده ، وقطاعات الاقتصاد الأخضر، وأثر هذه

القطاعات على التوجه نحو الاقتصاد الأخضر والاستثمار في القطاعات الخضـــراء ودوره في تحقيق التنمية المستدامة، وأيضا تحليل مدى استجابة الدول الأوروبية والعربية للتغيرات المناخية والالتزام بالمعايير البيئية العالمية ، وتأثير ذلك على الاستثمار فى قطاعات الاقتصاد الأخضر وتحقيق التنمية المبتغاة.

رابعا: **خطة البحث**

مطلب تمهيدى : ماهية الاقتصاد الأخضر .

أولا: المقصود بالاقتصاد الأخضر.

ثانيا : فوائد التحول إلى الاقتصاد الأخضر.

المبحث الأول: قطاعات الاقتصاد الأخضر وفيه ثلاثة مطالب :

المطلب الأول: أثر الاقتصاد الأخضر على القطاع الزراعي .

المطلب الثانى: أثر الاقتصاد الأخضر على قطاع المياه ومصايد الأسماك .

المطلب الثالث: أثر الاقتصاد الأخضر على القطاعات الأخرى . وفيه أربعـــة فروع:

الفرع الأول: أثر الاقتصاد الأخضر على قطاع الطاقة .

الفرع الثانى: أثر الاقتصاد الأخضر على قطاع النقل والصناعة والمبانى .

الفرع الثالث: أثر الاقتصاد الأخضر على قطاع السياحة .

الفرع الرابع: أثر الاقتصاد الأخضر على قطاع إدارة النفايات وقطاع الغابات .

المبحث الثانى: الاستثمار في القطاعات الخضراء ودوره فـــي تحقيـــق التنميـــة المستدامة . وفيه ثلاثة مطالب :

المطلب الأول: دور الاقتصاد الأخضر في تحقيق التنمية المستدامة

المطلب الثانى : دور السياسات الاقتصادية في دعم الاستثمار في القطاعات الخضراء. وفيه فرعان :

الفرع الأول: دور السياسات الاقتصادية النقدية في دعم الاقتصاد الأخضر

الفرع الثانى : دور السياسات الاقتصادية المالية في دعم الاقتصاد الأخضر

المطلب الثالث: الاقتصاد الأخضر والاستجابة العالمية للتغير المناخى

مطلب تمهيدى

ماهية الاقتصاد الأخضر

ظهر مفهوم الاقتصاد الأخضر [١] مع ظهور الأزمة المالية العالمية عام ٢٠٠٨م ، ولقد أطلق برنامج الأمم المتحدة للبيئة (اليونيب) مبادرته بشأن الاقتصاد الأخضر في ٢٢ أكتوبر ٢٠٠٨ بعنوان المشروع الأخضر العالمي بالتعاون مع بعض المنظمات والمؤسسات الاقتصادية الدولية بهدف إدارة الاقتصاد العالمي ومكافحة التغيرات المناخية [٢] ، ويعتبر الاقتصاد الأخضر

(١) يجب في هذا المقام التفرقة بين مفهوم الاقتصاد الأخضر وكل من : الاقتصاد الأزرق ، والاقتصاد الأبيض حيث يشير مفهوم الاقتصاد الأزرق إلى الاستخدام المستدام لموارد المحيطات من أجل النمو الإقتصادى وتحسين سبل المعيشة والوظائف وصحة النظام الإيكولوجى للمحيطات لتحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة القائمة على المحيطات ، كما يتضمن حسن الإدارة المستدامة للموارد المائية استنادا إلى أن النظم الإيكولوجية السليمة للمحيطات تكون أكثر إنتاجية وهى ضرورية لاستدامة الاقتصادات القائمة على المحيطات أنظر : د.عبير محمود مجاهد ، استدامة قطاع السياحة المصرى ودوره فى تعزيز الاقتصاد الأزرق وتحقيق التنمية المستدامة فى ضوء بعض التجارب الدولية ، بحث منشور فى مجلة بحوث اقتصادية وعربية ، السنة ٢٧، العدد ٨٢ ، نوفمبر ٢٠٢٠، ص ١٤٦. بينما يشير مصطلح الاقتصاد الأبيض إلى أهم السبل لزيادة فرص التوظف وهو يتضمن اقتصاد المعلومات وتكنولوجيا الاتصالات والإبداع والابتكار والاقتصاد الرقمى ،أنظر: د. إيمان حسن على ، أثر جودة التعليم على تنافسية الأداء الصناعى وتحديات الثورة الصناعية الرابعة "دراسة مقارنة بين مصر وسنغافورة "، مجلة مصر المعاصرة ، يوليو – أكتوبر ٢٠١٨ العدد ٥٣١-٥٣٢، السنة مائة وتسعة القاهرة ، ص ٥ .

(٢) برنامج الأمم المتحدة للبيئة (اليونيب) ،نحو اقتصاد أخضر مسارات إلى التنمية المستدامة والقضاء على الفقر في أفريقيا ، ٢٠١١م ، مشار إليه فى د. ياسر إبراهيم محمد داود، د. جهاد أحمد نور الدين عباس ، دور الاقتصاد الأخضر في تحقيق التنمية المستدامة في مصر خلال الفترة (١٩٧٥-٢٠١١) بحث منشور بالمجلة العلمية للبحوث التجارية ، جامعة المنوفية – كلية التجارة ، ٢٠١٥ ، ص ٨١ .

نموذجًا جديدًا من نماذج التنمية الاقتصادية السريعة النمو ، في مقابل النموذج الاقتصادي السائد والذي يوصف بالاقتصاد الأسود الذي يعتمد على حرق الوقود الأحفوري مثل الفحم والبترول والغاز الطبيعي كمصدر للطاقة ، وينظر للاقتصاد الأخضر كفرصة لمواجهة الأزمات المتعددة التي يواجهها العالم مثل أزمة الطاقة والمياه والمناخ والغذاء ، ويحتوى على الطاقة الخضراء والتي يقوم توليدها على أساس الطاقة المتجددة بدلا من الوقود الأحفوري ، والمحافظة على مصادر الطاقة واستخداماتها كمصادر طاقة فعالة وخلق فرص العمل الخضراء ، والحفاظ على الموارد الطبيعية وتعظيم الاستفادة منها وتنشيط التجارة وزيادة مستوى الدخل، وضمان النمو الاقتصادي المستدام والحقيقي ومنع التلوث البيئي واستنزاف الموارد والاحتباس الحراري [١] .

وعليه وبناء على ما سبق سوف نتحدث عن ماهية الاقتصاد الأخضر من خلال النقاط التالية:

أولا: تعريف الاقتصاد الأخضر .

ثانيا: فوائد التحول إلى الاقتصاد الأخضر .

أولا: تعريف الاقتصاد الأخضر :

تعددت التعريفات لمصطلح الاقتصاد الأخضر ، حيث تم تعريف الاقتصاد الأخضر بأنه أحد الفروع الحديثة لعلم الاقتصاد والذي يهدف من خلال برامجه وسياساته المختلفة إلى استدامة تعظيم المنفعة الزمنية والمكانية والبيولوجية والفنية عند استغلال الموارد الاقتصادية من قبل الأفراد والمشروعات والهيئات

(١) عايد راضي خنفر، الاقتصاد البيني "الاقتصاد الأخضر"، مجلة أسيوط للدراسات البيئية، العدد التاسع والثلاثون، يناير ٢٠١٤، ص ٥٤.

والمؤسسات الحكومية وغير الحكومية ، سواء كانت تلك الموارد طبيعية أو مصنوعة أو موارد اجتماعية وبشرية ، وذلك من خلال المحافظة على البيئة بمفهومها الشامل والذى يشمل المحافظة على البيئة المادية والمتمثلة في الموارد الأرضية – بما تحويه من موارد متجددة وغير متجددة – ومياه الأنهار والمحيطات ، والمناخ والهواء وكافة الموارد المادية الأخرى مثل الموارد البشرية والمؤسسية والتراث الإنساني والحضاري ، و التطور التقني والفني والتكنولوجي بما يتلاءم مع متطلبات التطور التاريخي والفكري للمجتمعات الإنسانية [١].

ويعرف البعض الأخر من الفقه الاقتصاد الأخضر بأنه اقتصاد يتم فيه توجيه النمو في الدخل (على المستويين الوطني والعالمي) وفي قوة العمل وذلك من خلال الاستثمارات التي يقوم بها كل من القطاعين العام والخاص ، بحيث يؤدي ذلك الى كفاءة استخدام الموارد الطبيعية والبشرية وتخفيض الانبعاثات والملوثات الضارة بالبيئة والحد من النفايات والحيلولة دون حدوث خسائر في التنوع الإحيائي البيولوجى أو تدهور في النظم البيئية أو تغييرات بشرية في الأنماط المناخية [٢] ، وأما على المستوى الميداني يعرف الاقتصاد الأخضر أنه اقتصاد يوجه فيه النمو في الدخل والعمالة بواسطة استثمارات في القطاعين العام والخاص من شأنها أن تؤدي إلى تعزيز كفاءة استخدام الموارد، وتخفيض

(١) د. ياسر إبراهيم محمد داود، جهاد أحمد نور الدين عباس ، دور الاقتصاد الأخضر في تحقيق التنمية المستدامة في مصر ، مرجع سابق ، ص ٨١.

(٢) د. محمد عبدالقادر الفقي، الاقتصاد الاخضر ، سلسلة البيئة البحرية رقم (٤)، المنظمة الاقليمية لحماية البيئة البحرية، يوم البيئة الاقليمي ٢٤ ابريل ٢٠١٤، ص٢ .

انبعاثات الكربون والنفايات والتلوث ومنع خسارة التنوع الأحيائي وتدهور النظام الإيكولوجي، وهذه الاستثمارات تكون موجهة بدوافع تنامي الطلب في الأسواق على السلع والخدمات الخضراء، والابتكارات التكنولوجية ، بواسطة تصحيح السياسات العامة الضريبية والقطاعية بما يضمن أن تكون الأسعار انعكاسا ملائما للتكاليف البيئية [١].

ويعرف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الاقتصاد الأخضر على أنه ذلك الاقتصاد الذي ينتج عنه تحسين في الرفاهية العامة للبشر، وإنصاف اجتماعي، وذلك في ظل خفض جوهري للندرة البيئية ، وقد انعكست تطورات الاقتصاد الأخضر على المفاهيم الاقتصادية وعلى رأسها مفهوم الناتج المحلي الإجمالي ليتحول إلى مفهوم الناتج المحلي الإجمالي الأخضر الذي يأخذ بنظر الاعتبار الآثار البيئية (التغيرات في النظام الحيوي والتغيرات المناخية أساسا على مكونات الناتج ،مثل أثر ذلك على الاستهلاك، والادخار، والاستثمار، والصادرات، والواردات [٢].

ومن خلال التعريفات السابقة للاقتصاد الأخضر نستنتج الآتى :

١- يعتبر الاقتصاد الأخضر أحد الفروع الحديثة لعلم الاقتصاد.

٢-يهدف الاقتصاد الأخضر إلى المحافظة على البيئة من خلال استغلال الموارد الطبيعية واستثمارها من قبل القطاعين العام والخاص .

---

(١) د. محمد صديق نفادي ، الاقتصاد الاخضر كأحد آليات التنمية المستدامة لجذب الاستثمار الاجنبي (دراسة ميدانية بالتطبيق على البيئة المصرية) المجلة العلمية لطلاب كلية التجارة ، جامعة الازهر، العدد السابع عشر، يناير ٢٠١٧، ص٦٤٢ .

(٢) د. أحمد عبدالرحيم الكواز ، الاقتصاد الأخضر والبلدان العربية ،٢٠١٤، المعهد العربي للتخطيط ، دار المنظومة ، ص ٢.

٣- يهدف الاقتصاد الأخضر إلى تخفيض الملوثات الضارة بالبيئة وتحسين في الرفاهية العامة للبشر بما يتلاءم مع متطلبات التطور التاريخي والفكري والتقني للمجتمعات الإنسانية .

٤- يهدف الاقتصاد الأخضر إلى تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة من خلال الاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية والمحافظة على استدامتها .

وعليه يمكن تعريف الاقتصاد الأخضر من وجهة نظر الباحث بأنه اقتصاد بدون ملوثات أو هو الاقتصاد قليل التلوث وهو نموذج جديد من نماذج التنمية الاقتصادية ومتطلب من متطلباتها ، ويحافظ على استخدام الموارد الطبيعية ويهدف إلى تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة ويشمل قطاعات الزراعة ، المياه، الطاقة الخضراء، الصناعة الخضراء، قطاع النقل والمواصلات الأخضر ،المدن والعمارة الخضراء ، إدارة النفايات ، السياحة الخضراء، الغابات، ومصائد الأسماك .

ثانيا: فوائد التحول إلى الاقتصاد الأخضر :

لقد بدا الاهتمام يتزايد بموضوع البيئة وما يرتبط بها من أهمية التوجه نحو الاقتصاد الأخضر، منذ إنشاء برنامج الأمم المتحدة للبيئة عام ١٩٧٢ [(١)] ، والذي يعتبر صوت العالم للمحافظة على الموارد الطبيعية وحسن إدارتها وضمان تحقيق

(١) يعتبر مؤتمر الأمم المتحدة المعنى بالبيئة البشرية هو اول مؤتمر عالمى يجعل البيئة قضية رئيسية ، والذى عقد في الفترة من ٥-٦يونيو عام ١٩٧٢ فى ستوكهولم السويد من أجل البيئة البشرية والذى تضمن ٢٦ مبدأ ، وكانت القضايا البيئية في مقدمة الاهتمامات الدولية ، وتضمن الحوار بين الدول النامية والدول الصناعية الصلة بين النمو الإقتصادى وتلوث الهواء والماء والمحيطات والآبار في جميع أنحاء العالم ، وكانت إحدى النتائج الرئيسية لمؤتمر ستوكهولم إنشاء برنامج الأمم المتحدة للبيئة (يونيب).
http://www.un.org/ar/conferences/environ.com

اقتصاد أخضر يحافظ على البيئة في كل دول العالم ، وعليه وبناء على هذه الاهتمامات، برزت العديد من المؤشرات التي تعكس الأداء الأخضر للاقتصاد، سواء ما يرتبط منها بالتربة، أو الهواء، أو المياه [١] .

ويحظى الاقتصاد الأخضر باهتمام منظمة الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة وبرامجها المختلفة العاملة في مجال البيئة والتنمية، كنموذج جديد من نماذج التنمية الاقتصادية سريعة النمو التي قوامها الاستثمارات الخضراء، وتهدف إلى معالجة العلاقة المتبادلة ما بين الاقتصاد والبيئة، والأثر العكسي للأنشطة الإنسانية على التغير المناخي والاحتباس الحراري، واستنزاف الموارد حيث أن الكوارث الطبيعية والتغيرات المناخية لها آثار مدمرة مثل ما حصل في إندونيسيا خلال تاريخيها حيث عانت من الكوارث الطبيعية ، وموجات المد المدمرة[٢] ، ويعتبر الاقتصاد الأخضر نظاما يربط بين الاقتصاد والبيئة ولا يمكن الوصول فيه

(١) د. أحمد عبدالرحيم الكواز ، الاقتصاد الأخضر والبلدان العربية ،٢٠١٤، مرجع سابق ، ص ٢.

(2)-State Secretariate For Economic Affairs SECD,Swiss Confederation(2018),"Sustainable Tourism Development in Indonesia",2018,pp,1,2

-https://www.dfae.admin.ch/dam/countries/countries

مشار إليه في :د. عبير محمود مجاهد ، استدامة قطاع السياحة المصرى ودوره فى تعزيز الاقتصاد الأزرق وتحقيق التنمية المستدامة فى ضوء بعض التجارب الدولية ، بحث منشور فى مجلة بحوث اقتصادية وعربية ، السنة ٢٧، العدد ٨٢ ، نوفمبر ٢٠٢٠ ، ص١٥٧.

إلى الثراء المادي على حساب تنامي المخاطر البيئية والفوارق الاجتماعية[١]، ويعود على الدول من التوجه نحو الاقتصاد الأخضر فوائد كثيرة منها:

١- يعتبر الاقتصاد الأخضر أحد آليات تحقيق التنمية المستدامة حيث يساهم في خلق أسواق جديدة وإيجاد فرص عمل ويقلل من نسبة الفقر ، كما يساهم فى تحقيق الأمن الغذائي حيث يساعد في توفير الغذاء للسكان ودعم الريف من خلال توفير المياه النظيفة والمساكن ومرافق الصرف الصحي والنقل العام والطاقة النظيفة وكلها أمور يمكن أن تخلق فرص عمل جديدة وتحد من نسبة الفقر وتدعم الشباب [٢].

٢-يساعد الاستثمار فى القطاعات الخضراء على ارتفاع معدلات النمو الاقتصادى، وارتفاع معدلات العمالة، وزيادة الدخل للأسر الفقيرة، وزيادة استثمارات القطاع الخاص، وتبني مشروعات تحقق الاستدامة مثل الإنتاج النظيف، والطاقة المتجددة، والاستهلاك الرشيد، والزراعة العضوية وتدوير المخلفات وكل ذلك يساعد في المحافظة على البيئة ، ويؤدي إلى تحقيق العدالة الاجتماعية مع العناية في الوقت ذاته بالرخاء الاقتصادي [٣].

---

(١) الأمم المتحدة، برنامج الأمم المتحدة للبيئة، ٢٠٠٩ مشار إليه فى د. نجوى يوسف جمال الدين ، التعلم من أجل الاقتصاد الأخضر والتحولات العالمية في الاقتصاد والتعليم ، مرجع سابق ، ص ٢.

(٢) وزارة البيئة ، التقرير السنوي لوزارة البيئة ،٢٠١٣ ، إصدار ٢٠١٤، ص ١٠.

(٣) د. نجوى يوسف جمال الدين ،التعلم من أجل الاقتصاد الأخضر والتحولات العالمية في الاقتصاد والتعليم ، مرجع سابق ، ص ٩.

٣- حافظ الاقتصاد الأخضر على خصوبة الأرض والتنمية الريفية وحماية النظم الأيكولوجية (البيئية) وسلامة التنوع البيولوجي والموارد الطبيعية كما انه يضمن الكفاءة في استخدام الموارد دون المساس بحقوق الأجيال المستقبلية(١).

٤- يساهم الاقتصاد الأخضر في التطبيق العملي لآليات التنمية النظيفة في القطاعات الاقتصادية الرئيسية بالاقتصاد القومي، كما أن القطاع الزراعى يساهم في توفير المواد الخام للعديد من الصناعات (٢).

المبحث الأول

قطاعات الاقتصاد الأخضر

تمهيد وتقسيم:

يمكن تطبيق مفهوم الاقتصاد الأخضر على مختلف القطاعات الاقتصادية والتي من أهمها الزراعة والمياه والنقل والصناعة والطاقة والسياحة ، وقد ورد بتقرير الاقتصاد الأخضر ٢٠١١ والصادر عن برنامج الأمم المتحدة للبيئة (اليونيب) أن الاقتصادات الخضراء هي قاطرة جديدة للنمو، وتتمثل قطاعات الاقتصاد الأخضر حسب تصنيف برنامج الأمم المتحدة للبيئة (اليونيب) في عشرة قطاعات اقتصادية رئيسية باعتبارها قطاعات رائدة للاتجاهات المميزة للانتقال إلى الاقتصاد الأخضر

(١) د. آمال ضيف بسيوني ، دور البحث العلمي كقوة دافعة نحو اقتصاد اخضر لتحقيق التنمية الاقتصادية، مرجع سابق ، ص١١.

(٢) د. هدى محمد السيد بدوى ، دور التأمين الزراعى (التأمين الأخضر) في تعزيز أهداف التنمية المستدامة ، بحث منشور بالمجلة المصرية للدراسات التجارية ، جامعة المنصورة – كلية التجارة ،٢٠١٩ ، ص ٢٢٠.

بما في ذلك زيادة الرفاهية والمساواة الاجتماعية بين البشر وتقليل المخاطر البيئية والندرة الإيكولوجية [١] ، وتسعى الدولة المصرية لتحقيق نهضة شاملة فى جميع قطاعات الدولة لتحقيق قدر كاف من الأمن الغذائى ، والأمن السكانى ، وتنمية صناعية وسياحية ويستلزم ذلك أن تتبع أسلوب التنمية المستدامة فى جميع قطاعات الدولة بجانب المحافظة على التوازن البيئى[٢] .

وعليه وبناء على ما سبق تتمثل أهم هذه القطاعات حسب تصنيف برنامج الأمم المتحدة للبيئة في مبادرته بشأن الاقتصاد الأخضر والتي تم أطلاقها في أكتوبر عام ٢٠٠٨م بعنوان المشروع الأخضر العالمي الجديد في الآتى [٣] :

١- قطاع الزراعة .
٢- قطاع المياه .
٣- قطاع الطاقة الخضراء .
٤- قطاع الصناعة الخضراء.
٥- قطاع النقل والمواصلات الأخضر
٦- المدن والعمارة الخضراء .
٧- إدارة النفايات وإعادة التدوير .

---

(١) برنامج الأمم المتحدة للبيئة، نحو اقتصاد اخضر ٢٠١١ ، مسارات إلى التنمية المستدامة والقضاء على الفقر، ص ١وما بعدها

(٢) د. مصطفى عبدالفتاح الطمبداوى ، الخطوط الاستراتيجية لتعمير الأراضى الصحراوية بين التنمية المستدامة والتوازن البيئى ، بحث منشور بمجلة مصر المعاصرة ، أكتوبر ٢٠٠٩، العدد ٤٩٦ ، السنة المائة ، القاهرة، ص ٥.

٣) د. ياسر إبراهيم محمد داود، جهاد أحمد نور الدين عباس ، دور الاقتصاد الأخضر في تحقيق التنمية المستدامة في مصر ، مرجع سابق ، ص ٨١.

٨- السياحة الخضراء.

٩- الغابات .

١٠- مصائد الأسماك .

وعليه وبناء على ما سبق سوف نقسم هذا المبحث إلى المطالب التالية :

المطلب الأول: أثر الاقتصاد الأخضر على القطاع الزراعي .

المطلب الثانى: أثر الاقتصاد الأخضر على قطاع المياه ومصايد الأسماك .

المطلب الثالث: أثر الاقتصاد الأخضر على القطاعات الأخرى .

الفرع الأول: أثر الاقتصاد الأخضر على قطاع الطاقة .

الفرع الثانى: أثر الاقتصاد الأخضرعلى قطاع النقل والصناعة والمبانى .

الفرع الثالث: أثر الاقتصاد الأخضر على قطاع السياحة .

الفرع الرابع: أثر الاقتصاد الأخضر على قطاع إدارة النفايات وقطاع الغابات .

المطلب الأول

أثر الاقتصاد الأخضر على القطاع الزراعي

يعتبر القطاع الزراعي من أهم قطاعات الاقتصاد الأخضر وهو مصدر أساسى لإعالة نسبة كبيرة من السكان ، وعلى الرغم من تطور الإنتاج الزراعى في الوطن العربى إلا أن هذا القطاع يعانى من ضعف في الإنتاج ، حيث يواجه القطاع الزراعى في الوطن العربى مجموعة من التحديات تتمثل أساسا في نسبة الموارد الطبيعية والبشرية ، حيث تمثل الأراضى الصحراوية حوالى ١٨% من مساحة الوطن العربى التى تبلغ ١٤مليون متر مربع [١] ، ولذلك يجب على حكومات الدول الاهتمام بالنشاط الزراعى من خلال ضرورة توجيه السياسات

(١) د. فرج عبدالعزيز عزت ، تنمية قطاع الزراعة وتحقيق الأمن الغذائى القومى ، بحث مقدم إلى المؤتمر السنوى الحادى والعشرين بعنوان جودة الحياة فى مصر بين الواقع والمأمول فى ١٠ ديسمبر ٢٠١٦ ، كلية التجارة ، جامعة عين شمس ، وحدة أ.د محمد رشاد الحملاوى لبحوث الأزمات ، ص ٥٣١ ، ص ٥٣٧.

الاقتصادية إلى زيادة حجم الاستثمار فى المجال الزراعى ، ووضع آليـة لتنظـيم زراعة واستغلال الأراضى المستصلحة خاصة من قبل القطـاع الخـاص سـواء الوطنى أو الأجنبى، مثل اشتراط زراعة حد أدنى من المساحات المستصلحة يجب تخصيصها لزراعة محاصيل وأشجار فاكهة معينة على سبيل الحصر ، وتطبيـق أحدث طرق التكنولوجيا الزراعية ، وخفـض تكـاليف الإنتـاج وتقـديم الـدعم للمزارعين من خلال قيام الجمعيات التعاونية الزراعية بتوفير مستلزمات الإنتـاج والتقاوى الزراعية بأسعار مناسبة ، وإتاحة القروض الميسرة بصورة لا ترهق المزارعين بالإضافة إلى تطبيق أحدث طرق التكنولوجيا الزراعية [١] .

وتعتبر الزراعة من أكبر قطاعات الاقتصاد الأخضر التي يشتغل بها عدد كبير من العمالة اليومية و يتركز فيه غالبية الفقراء في العالم ولذلك فـإن الحكومـات تشجع على الاستثمار في الزراعة المستدامة بهدف توفير فرص للعمل وضـمان الأمن الغذائي وتقليل الآثار السلبية على التربة والمناخ، حيـث يسـاهم القطـاع الزراعى في الحفاظ على البيئة والحماية من التصـحر والتغلـب علـى ظـاهرة الاحتباس الحرارى الناتجة عن القطاع الصناعى [٢].ولتحقيـق أهـداف التنميـة الاقتصادية والاجتماعية أعدت الدولة المصرية خطة طموحة لاستصلاح واستزراع الأراضى خلال الفترة (١٩٩٧-٢٠١٧) وذلك باستصـلاح مسـاحة تبلـغ نحـو

(١) د. حنان محمود سيد ، دراسة اقتصادية للاستثمار الزراعى فى مصـر ، بحـث منشـور بمجلة مصر المعاصرة أكتوبر ٢٠١٥ ، العدد ٥٢٠، السنة مائة وستة ، ص٤٠٦.

(٢) د. هدى محمد السيد بدوى ، دور التأمين الزراعى (التأمين الأخضر) في تعزيـز أهـداف التنمية المستدامة ، ٢٠١٩ ، مرجع سابق ، ص ٢٢١.

٣,٤مليون فدان موزعة على محافظات الجمهورية [١] ،وتمتلك الدول العربية مميزات طبيعية تساعدها على الزراعة ، ولذلك يجب تنمية القطاع الزراعى من خلال المحافظة على الأراضى الزراعية ضد التجريف وتجريدها من الإنبات الزراعى وفى هذا الشأن يجب التفرقة بين التجريف والانجراف ، حيث يمثل الانجراف عملية طبيعة تتأكل بها التربة من خلال كشط الطبقة السطحية اللازمة لنمو النبات وتنتقل بعناصرها إلى أماكن أخرى بفعل العوامل المناخية كتيارات الرياح الشديدة والسيول والفيضانات وهذا الانجراف يؤثر بشكل مباشر على الأراضى الزراعية [٢]، حيث يحرم التربة من المواد العضوية والنتروجين والكالسيوم والفوسفور والبوتاسيوم وغيرها من العناصر الغذائية ، التي لا تعوضها الأسمدة والمركبات الصناعية الكيميائية وتساعد بعض الأنشطة البشرية على تحقيق انجراف التربة ، منها إزالة الغطاء النباتي ، والرعي الجائر للحيوانات ، بعكس التجريف الذى يتحقق من خلال تدخل الإنسان فى إزالة الطبقة السطحية للتربة واستخدامها في صناعات أخرى، كصناعة الطوب والفخار ويؤثر التجريف الجائر على جودة التربة ويؤدى إلى تصحر الأرض وهو من أكبر الأخطار البيئية التى تؤدى إلى عدم قدرتها على الإنبات .

(١) د. خيرية عبدالفتاح ،اقتصاديات الاستثمار الزراعى في الأراضى المستصلحة ، دراسة حالة مزرعة صحراوية بمنطقة طريق مصر الواحات ، بحث منشور بمجلة مصر المعاصرة يناير ٢٠١١، العدد ٥٠١، السنة مائة وثلاث ، القاهرة ، ص٥٥

(٢) د. جميل سالم العريقى ، العوامل البيئية وأثرها على الصادرات العربية غير النفطية بالتطبيق على "اليمن- مصر- الأردن " للفترة من ٢٠٠٩-٢٠١٧ ، مجلة بحوث اقتصادية عربية ، السنة ٢٨العدد ٨٤- سبتمبر ٢٠٢١ ، ص ٤٢ .

وعليه يتفق الباحث مع بعض الفقه[١] في تشديد العقوبة على كل من يقوم بتجريف الأرض الزراعية وتجريدها من الإنبات الزراعى وعدم صلاحيتها للزراعة،وهو ما يؤثر على البيئة الخضراء بالسلب ويرفع من نسبة التلوث البيئى.

وتدعم الحكومة المصرية الزراعة من خلال إتباع أساليب الإدارة الزراعية المتكاملة ورفع كفاءة استخدامات المياه في الزراعة وتحسين نظم الري والصرف وتعديل التركيب المحصولى لصالح الزراعات الأقل استهلاكا للمياه [٢] ،كما وضعت الحكومة المصرية استراتيجية لإدارة المخاطر الزراعية حتى عام ٢٠٣٠والوقوف بجوار صغار المزارعين وحمايتهم من التعرض للأخطار الزراعية من خلال إصدار قرارات بقوانين فى عام ٢٠١٥ حيث تم إنشاء صندوق للتكافل الزراعى يقوم بتغطية الأضرار الناتجة عن الكوارث الطبيعية وغيرها من مخاطر الآفات التى تتعرض لها المحاصيل الزراعية بما يحقق التنمية الزراعية المستدامة وتنظيم التأمين الصحى على الفلاحين [٣]،وقد قامت الدولة المصرية بالعديد من الإجراءات في سبيل التوجه نحو الاقتصاد الأخضر في قطاع الزراعة وذلك على النحو التالى [٤] :

---

(١) د. عبدالسلام منصور الشيوى ، حماية البيئة البرية من التلوث على المستوى الدولي مجلة مصر المعاصرة ، أبريل ٢٠١٦، العدد ٥٢٢، السنة مائة وسبعة ، القاهرة ص ٢٧٠-٢٧١

(٢) وزارة الدولة لشئون البيئة، تقرير حالة البيئة في مصر ٢٠٠٩، إصدار يونيو ٢٠١٠، ص ٣٥٢ – ٣٥٤ .

(٣) د. هدى محمد السيد بدوى ، دور التأمين الزراعي (التأمين الأخضر) في تعزيز أهداف التنمية المستدامة ، بحث منشور بالمجلة المصرية للدراسات التجارية ، جامعة المنصورة – كلية التجارة ،٢٠١٩، ص ٢٢٤ .

(٤) وزارة البيئة ، جهاز شؤون البيئة ، الإدارة العامة لاقتصاديات البيئة ونظم الإدارة البيئية القاهرة أغسطس ٢٠١٥ ، مشار إليه فى د. ياسر إبراهيم محمد داود، جهاد أحمد نور الدين عباس ، دور الاقتصاد الأخضر في تحقيق التنمية المستدامة في مصر ، مرجع سابق ، ص ٨٥.

١- إعادة استخدام مياه الصرف الزراعي والصرف الصحي.
٢- تحقيق الاستخدام المستدام للموارد الزراعية الطبيعية .
٣- التركيز على أساليب الإدارة الزراعية المتكاملة .
٤- رفع كفاءة استخدامات المياه في الزراعة ، وتحسين نظم الري والصرف.

وتأتي أهمية القطاع الزراعي العربي من كونه يساهم في خلق فرص عمل زراعية إضافية ويحد من الهجرة من الريف للمدن ، وإمكانية انعكاسها لصالح الريف من خلال تحقيق الأمن الغذائى ، وما يترتب على ذلك من تحقيق فائض في إنتاج الحبوب يقدر في عام ٢٠٣٠ بحوالي (٣٠) مليون طن ، وفى عام ٢٠٥٠ بحوالي (١٢) مليون طن [١] ، وتعتبر الزراعة المستدامة استراتيجية ناجحة لتحسين الأمن الغذائي والحد من وطأة الفقر كما أنها تتيح فرصاً لتحقيق التنمية الاقتصادية وتخفيض انبعاثات غازات الاحتباس الحراري وتساعد على ضمان سلامة الأغذية للمستهلكين وتوفير الأمن الغذائي للفقراء وصغار الملاك من المزارعين في الدول النامية [٢] . وتغطى الصحارى مساحات شاسعة من الكرة الأرضية تقدر بحوالي خمس المساحات الكلية للأرض ، وتصل المساحات المتصحرة في العالم إلى ما يقرب من خمسين مليون كيلومتر مربع ويصل عدد الأفراد الذين يتضررون من الجفاف والتصحر إلى ما يقرب من ١٥٠ مليون نسمة [٣] .

(١) د. أحمد عبدالرحيم الكواز ، الاقتصاد الأخضر والبلدان العربية ، مرجع سابق ، ص ٩.
(٢) برنامج الأمم المتحدة للبيئة، المشروع الأخضر العالمي الجديد موجز السياسات، مارس ٢٠٠٩، ص ٣٥
(٣) د. عبدالسلام منصور الشيوى ، حماية البيئة البرية من التلوث على المستوى الدولى ، مرجع سابق ، ٢٠١٦، ص ٢٧٠-٢٧١.

وتتمثل إدارة الزراعة المستدامة في استخدام أساليب التكنولوجيا الزراعية الحديثة للتخفيف من الآثار الناجمة عن التغير في المناخ والتحديات البيئية المعاصرة كالتصحر وإزالة الغابات والزحف العمراني غير المستدام ، كما تعد ظاهرة التصحر من أكبر الأخطار البيئية التي تواجه الدول العربية، وذلك لأن تأثيرها مُباشر على التنمية الاقتصادية وفي مقدمتها القطاع الزراعي، والذي يُعد من أهم القطاعات التى تؤثر على الصادرات الزراعية، وبالأخص الأراضي التي تقع بالقرب من الصحاري، والتي تكون أكثر عرضة للتصحر، مما يجعلها هشة وقابلة للتصحر، حيث تقدر نسبة التصحر بـ (٦٠%) والمساحة المهدرة بنحو (٣.٥) مليون كم من مساحة الدول العربية . [١]

وإذا انتقلنا إلى الحديث عن أضرار الأمطار الحمضية وهى ناتجة عن تلوث الهواء الجوى نجدها تؤثر على الغطاء النباتي فتقضى عليه إما بتفاعل المطر الحمضي مع أوراق النبات فتتآكل وتتلف ثم تتساقط ، وإما بتحميض التربة ، ومهاجمة جذور النباتات ، والقضاء على الكائنات الحية الدقيقة والإخلال بنسب غذاء النبات فيتغير نمو النبات ويجف في النهاية ، بالإضافة إلى تأثير الأمطار الحمضية على الصحة الإنسانية ، حيثما يتناول الإنسان الخضراوات والأسماك التي تركزت واختزنت فيها المركبات الحمضية [٢] ، كما يعتبر المناخ من أهم العوامل التي تؤثر على جودة وكمية ونوعية الإنتاج الزراعي ، ومن أهم أسباب

(١) صندوق النقد الدولى العربى ، التقرير الاقتصادى العربى الموحد ، ٢٠١٤ ، ص٥٤ .
(٢) تعتبر الأمطار الحمضية أثرًا من آثار تلوث الهواء الجوى وهى من ملوثات البيئة البرية فضلا عن البيئة المائية ، وقد عرفت ظاهرة الأمطار الحمضية منذ الربع الأخير من القرن التاسع عشر للتفصيل أنظر: د. عبدالسلام منصور الشيوى ، الحماية الدولية للطبيعة والمحميات الطبيعية ، مجلة مصر المعاصرة ، أبريل ٢٠١٦، العدد ٥٢٢، السنة مائة وسبعة ، القاهرة ، ص ١٣٦.

تلوث التربة رش المحاصيل بالمبيدات للقضاء على الآفات والحشرات، ورش الأسمدة الكيميائية على المحاصيل الزراعية لزيادة إنتاجها وسرعة نضجها، وتعد المبيدات الزراعية من المركبات الكيميائية العضوية ذات الأثر الفعال في القضاء على العديد من الفطريات والأعشاب والحشرات والقوارض التي تصيب المحاصيل الزراعية والأشجار الخضراء بمختلف أنواعها [١]، وهو ما يؤثر على الطبيعة الخضراء بشكل عام، وينعكس ذلك على الإنتاج وجمال الطبيعة والتنمية المستدامة.

المطلب الثانى

أثر الاقتصاد الأخضر على قطاع المياه ومصايد الأسماك

يعتبر حسن الإدارة المستدامة للموارد المائية من أهم سبل تحقيق التنمية المستدامة حيث أشار الهدف الرابع عشر من الأهداف التى اعتمدتها منظمة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة إلى الاستخدام المستدام للمحيطات والبحار والموارد البحرية من أجل التنمية المستدامة ، كما أنه من ضمن أهدافها أنه بحلول ٢٠٣٠يتم زيادة العوائد الاقتصادية للدول الجزرية الصغيرة النامية والبلدان الأقل نموا ، وذلك من خلال الإدارة المستدامة للموارد البحرية مثل مصائد الأسماك وتربية الأحياء المائية والسياحة البحرية والساحلية [٢] .

(١) د. السيد إبراهيم مصطفى ، اقتصاديات الموارد البيئية ، معهد البحوث والدراسات البيئية جامعة عين شمس ، ٢٠٠٧ ، ص٣٣ .

(٢) د. عبير محمود مجاهد ، استدامة قطاع السياحة المصرى ودوره فى تعزيز الاقتصاد الأزرق وتحقيق التنمية المستدامة فى ضوء بعض التجارب الدولية ، بحث منشور فى مجلة بحوث اقتصادية وعربية ، السنة ٢٧، العدد ٨٢ ، نوفمبر ٢٠٢٠ ، ص٩.

ويعتبر تحسين موارد المياه وزيادة كفاءة استخدامها من أهم طرق المحافظة على المياه في العالم من خلال زيادة الاستثمارات التى تعتمد على المياه ، حيث يمثل الاستثمار في توفير مياه الشرب النظيفة وخدمات الصرف الصحي المناسبة للفقراء في العديد من البلدان النامية من أكبر الفرص للإسراع في الانتقال إلى الاقتصاد الأخضر في الأماكن التي تعاني من نقص المياه [١]، ولقد حظيت قضية المياه باهتمام كبير فى كثير من دول العالم خاصة تلك الدول التى تعتمد على الأنهار فى سد احتياجاتها من المياه وبعض الدول دخلت فى صراعات تهدد أمنها والبعض الآخر قام بعمل اتفاقيات دولية لتنظيم حصته المحددة من المياه التى تحتاجها [٢]، ويستهدف التعاون في مجال استخدام المياه المشتركة الحصول على الاستخدام الأمثل والحماية المناسبة لموارد المياه ، ولقد قرر مؤتمر مدريد عام ١٩١١م أنه لا يجوز للدول النهرية – دون وجود سند خاص وصحيح – أن تقوم أو تترك الأفراد أو الشركات يقومون بأي تغييرات في ضفة دولة أخري بغير موافقتها ولا يجوز لدولة المنبع أن تستغل أو تسمح باستغلال المياه في إقليمها بطريقة ضارة بدول النهر – سواء بتغيير طبيعة المياه أو إلقاء المواد الضارة بها أو سحب كميات كبيرة منها خاصة لاستغلالها في توليد الطاقة كما لا يجوز لدولة المصب أن تقيم أو تسمح بإقامة منشآت على إقليمها يكون من شأنها إحداث فيضانات في دولة المنبع أو أن تحجز أو تصرف المياه على نحو يؤثر على

(١) برنامج الأمم المتحدة للبيئة ٢٠١١ ، نحو اقتصاد أخضر، ص ٩ ، ص ١١.

(٢) د. إبراهيم سليمان عيسى، أزمة المياه فى العالم العربى، المشكلة والحلول الممكنة، دار الكتاب الحديث، القاهرة، عام ٢٠٠١، ص١٧٥.

مستواها الطبيعي[١]، ويؤثر التلوث البترولى والصرف الصحى الناتج من السفن العابرة على الأحياء المائية والثروة السمكية [٢]، ولذلك يعتبر موضوع تلوث المياه من أهم الموضوعات التى تؤثر على التوجه نحو الاقتصاد الأخضر نظرًا لأنه يمثل خطورة كبيرة على حياة الإنسان وكل الكائنات الحية . ويعرف تلوث المياه بأنه التلوث الذى يحدث من صنع الإنسان ، والتى تهتم به كل الدول والجهات المسئولة لنظافة المياه وصيانتها وتعمل على توازن نظامها الإيكولوجى وهى من متطلبات استمرار الحياة . [٣]

وتتعرض البحار والأنهار للتلوث بفعل العديد من الأنشطة الإنسانية ، وإذا كان تلوث مياه الأنهار أشد خطراً على صحة الإنسان نظراً لاستعمالها فى الشرب والرى فإن تلوث البحار يمثل هو الآخر خطورة لا شك فيها بالنسبة لسكان السواحل والمصطافين فضلاً عن ما يصيب بعض الدول التى تعتمد على هذه المياه فى الشرب بعد تقطيرها أو تحليتها كالكويت والإمارات والمملكة العربية السعودية[٤] .

(١) د. إيمان فريد الديب ، الطبيعة القانونية للمعاهدات الخاصة بالانتفاع بمياه الأنهار الدولية (المجارى المائية الدولية) فى غير أغراض الملاحة مع دراسة تطبيقية للاتفاقيات المتعلقة بنهر النيل، رسالة دكتوراه ، كلية الحقوق جامعة القاهرة ، ٢٠٠٧م، ص ٦٠ .

(2)-United Nation(UN),Sustainable Development Goals,"Key Messages of- Egypt VNR 2018", United Nation,https://sustainable development.un.org/hlpf/2018

(٣) د. حنان حمدى خليفة ، الآثار الاقتصادية والبيئية الناجمة عن تنفيذ بعض المشروعات المائية والزراعية بين مصر ودول حوض النيل ، مرجع سابق ، ٢٠٠٩ ، ص٥٧ .

(٤) د. ماجد راغب الحلو ، قانون حماية البيئة فى ضوء الشريعة ، ط١ ، دار الجامعة الجديدة الإسكندرية ، سنة ٢٠٠٤ ، ص ١٩٢ .

ويعد قطاع مصايد الأسماك قطاعاً أساسياً في التنمية الاقتصادية والتوظيف والأمن الغذائى ورفاهية الملايين من البشر في شتى إنحاء العالم ،وتعتبر مصر نموذجا يحتذى به في منطقة الشرق الأوسط وأفريقيا في قطاع الاستزراع السمكى الذى يهدف إلى تحقيق الأمن الغذائى من خلال تطبيق أنظمة استزراع سمكى مستدامة في مصر أهمها المزارع السمكية حول محور تنمية قناة السويس الجديدة ومشروع الاستزراع السمكى بكفر الشيخ[١] ، كما يمكن الحفاظ على قطاع مصايد الأسماك من خلال الترويج لممارسات الصيد المستدام والذي يعمل على تجديد المخزونات السمكية المستنزفة وإدارتها بطريقة فعالة ، ويتمثل الهدف من تخضير قطاع مصايد الأسماك وفقا لتقرير الاقتصاد الأخضر ٢٠١١ الصادر عن اليونيب في تحقيق أقصى قدر من حصاد المصائد البحرية المستدامة عن طريق خفض عالمي جماعي لأنشطة الصيد بمقدار ٥٠ % من خلال إخراج السفن من الخدمة ، وإدارة مصايد الأسماك وذلك بغرض إعادة بناء السلالات السمكية المستنفذة وتلك التى تعرضت للصيد الجائر . [٢]

ونظرًا لتقلص المياه فى معظم الدول العربية ، فإن مشكلة تلوث البيئة المائية ستكون خطيرة على مستقبل الأمن الغذائى وعلى اقتصاديات الدول العربية على المدى البعيد ، وخاصة الدول التى تقوم بصرف مياه الصرف الصناعى فى الأنهار والبحار ، وللحفاظ على مياه البحار والمحيطات والشواطئ وجمالها وتنمية المأكولات البحرية المحلية انضمت منظمة الحفاظ على البيئة إلى البنك الدولى

(١) د.عبير محمود مجاهد ، استدامة قطاع السياحة المصرى ودوره فى تعزيز الاقتصاد الأزرق وتحقيق التنمية المستدامة ، نوفمبر ٢٠٢٠ ، مرجع سابق، ص ص١٥٣-١٥٤.

(٢) برنامج الأمم المتحدة للبيئة، نحو اقتصاد أخضر، ٢٠١١ ، ص ٤٠ .

وغيره من المنظمات لإنشاء مبادرة رسم خريطة ثـروة المحيطـات [1]، لزيـادة فرص تصدير المأكولات البحرية المحلية إلى الأسواق العالمية .

المطلب الثالث

أثر الاقتصاد الأخضر على القطاعات الأخرى

انطلاقا من تصنيف برنامج الأمم المتحدة للبيئة في مبادرته بشأن الاقتصـاد الأخضر والتي أطلقها في أكتوبر عام ٢٠٠٨م بعنوان المشروع الأخضر العالمي الجديد فإن قطاعات الاقتصاد الأخضر تنحصر في عشرة قطاعات ، وقـد تناولنـا قطاع المياه وقطاع الزراعة بالشرح والتحليل كلا فى مطلب مستقل نظرا لأهميـة كل منهما في تحقيق التنمية المستدامة والمحافظة على البيئـة ، كمـا أن بـاقى قطاعات الاقتصاد الأخضر لا تقل في الأهمية عن قطاع المياه وقطـاع الزراعـة وسوف نقوم بتوضيح باقى القطاعات حسب ما ورد في تصنيف برنـامج الأمـم المتحدة للبيئة وذلك في الفروع التالية:

الفرع الأول: أثر الاقتصاد الأخضر على قطاع الطاقة .

الفرع الثانى: أثر الاقتصاد الأخضر على قطاع النقل والصناعة والمبانى .

الفرع الثالث: أثر الاقتصاد الأخضر على قطاع السياحة .

الفرع الرابع: أثر الاقتصاد الأخضر على قطاع إدارة النفايات وقطاع الغابات .

---

(1)-The International Union for Conservation of Nature (IUCN),"THEMES FOR THE IUCN World Conservation Congress 2020",https://www. iucncongress2020.org/sites/www.iucncongre.

الفرع الأول

أثر الاقتصاد الأخضر على قطاع الطاقة

في ظل الواقع الذي يشهده العالم من انبعاثات غازات الاحتباس الحراري وأثرها على التغيرات المناخية ، يأتي دور المجتمع الدولى في استخدامات أكثر كفاءة في مجال الطاقة المتجددة والنظيفة، حيث إنه يمكن أن يشكل ذلك دعامة أساسية لدفع عملية التحول التدريجي إلى مصادر الطاقة المتجددة ببدء العمل بمعايير محافظة الطاقات النظيفة والمتجددة ،وتتمثل الطاقات النظيفة في الطاقة الشمسية [1]، وطاقة الرياح ، والطاقة المائية فزيادة المعروض من الطاقة المتجددة يقلل من مخاطر الوقود وتخفيف آثار تغير المناخ ، ويعد قطاع الطاقة مسئولاً عن ثلثي انبعاثات غازات الاحتباس الحراري في العالم حيث إن نظام الطاقة الحالي المبنى على الوقود الأحفوري هو مصدر التغيرات المناخية وتواجه العديد من دول العالم وخاصة الدول النامية تحديات كبيرة من جراء أسعار الوقود الأحفوري المرتفعة وغير المستقرة باعتبارها مستوردة للبترول ، حيث إن العالم يواجه أزمة وقود حقيقية نتيجة ارتفاع أسعار النفط حيث تتوقع وكالة الطاقة الدولية أن يصل سعر النفط إلى ٢٠٠ دولار للبرميل بحلول عام ٢٠٣٠ بالنظر إلى الطلب المتزايد بسرعة على النفط مقارنة بالعرض المحدود منه باعتباره موردا غير متجدد (ناضب) ، وتلعب الحكومة دوراً كبيراً في تحسين حوافز الاستثمار في الطاقة المتجددة ومن أهمها التعريفة التفضيلية لإمدادات الطاقة

(١) د.عبدالله نوار شعت ،الجهود الدولية في الحد من انتشار السلاح النووى وتعزيز اقتصاديات الطاقة النووية ، مكتبة الوفاء القانونية، الإسكندرية ،الطبعة الأولى ٢٠١٨ ، ص٣٣.

المتجددة والدعم المباشر والإعفاءات الضريبية للمتحولين إلى مصادر الطاقة المتجددة . (١)

ولقد قامت الحكومة المصرية بتنفيذ العديد من المشروعات التي تتجه نحو تبني سياسات الاقتصاد الأخضر والتي تتناسب مع الأولويات الاقتصادية والبيئية للدولة وتنفيذ الاستراتيجية القومية للتنمية المستدامة ٢٠٣٠ منها (٢) :

أولا: مشروع انشاء محطة للطاقة الشمسية بمنطقة بنبان بأسوان ، حيث تعتبر أكبر محطة للطاقة الشمسية في العالم باستثمارات بلغت٢.١ مليار دولار يوفر ما يقرب من ١.٥ جيجاوات من الكهرباء للشبكة الوطنية في مصر أدى الى خفض سعر الطاقة الشمسية في الوقت الذي تقلص فية الحكومة دعم الكهرباء ، وتقدر الطاقة الوطنية لإنتاج الكهرباء في مصر بنحو ٥٠ جيجاوات ويمكن أن تزداد الى ٢٠% بحلول عام ٢٠٢٢، ٢ ٤% بحلول عام ٢٠٣٠ .

ثانيا: مشروع طاقة الرياح : وقد اعتمدت مصر خطة طويلة الأجل لطاقة الرياح بهدف تلبية ٢٠ % من الاحتياجات الكهربائية من مصادر الطاقة المتجددة بحلول عام ٢٠٢٠ تغطي طاقة الرياح ١٢% منها .

ثالثا: تبدى وزارة الاستثمار اهتماماً كبيراً لجدوى توليد الكهرباء من الطاقة الشمسية والاستغلال الاقتصادى للصحراء الغربية وجدوى الاستثمار المكثف فيها سواء بإمكانية استثمار زراعات الوقود الحيوي في مساحة ١,٥ مليون فدان من الأراضي في منطقة الواحات لإنتاج الوقود السائل البديل للبنزين والسولار وإنشاء

(١) برنامج الأمم المتحدة للبيئة، نحو اقتصاد أخضر، مرجع سابق ، ص ١٥.

(٢) د. آمال ضيف بسيوني ، دور البحث العلمي كقوة دافعة نحو اقتصاد اخضر لتحقيق التنمية الاقتصادية، مرجع سابق ، ص٩.

العديد من مصانع تكريره هناك أو بتنفيذ مشروع الطاقة الشمسية لتوليد الطاقة الكهربائية التى تحتاجها مصر ودول شمال أفريقيا ووسط أوروبا بما سيحقق تنمية كبيرة ويدر عائداً اقتصادياً كبيراً للدولة ويوفر الملايين من فرص العمل ويجعل من مصر مصدراً ومركزاً كبيراً للطاقة الكهربائية في العالم [١] .

وتعتمد المملكة المغربية في انتاج الطاقة الكهربائية على المحطات الحرارية وتأتي الطاقة المائية في المرتبة الثانية ، ويبلغ اجمالي الطاقة المركبة من طاقة الرياح ١٢٤ ميغاوات ، ونتيجة لاهتمام المملكة بالطاقة المتجددة في عام ٢٠١٣ تم انشاء الوكالة الوطنية لتنمية الطاقات المتجددة ، والوكالة المغربية للطاقة الشمسية ، والوكالة الوطنية لتنمية تربية الأحياء البحرية ، ومعهد الأبحاث في الطاقة الشمسية والطاقة المتجددة بهدف تأمين موارد الطاقة ، حماية البيئة من التلوث ، واستحداث وظائف دائمة جديدة – بالتعاون مع الجهات الأجنبية ، كما أظهرت الصين تحسنا في هيكل استهلاك الطاقة خلال العام ٢٠١٩ مع تزايد استخدام الطاقة النظيفة التي شكلت٢٢,١ % من استهلاك الطاقة في الصين بارتفاع ١,٣ مقارنة بعام ٢٠١٧ – منذ إطلاق صندوق الصين للطاقة النظيفة في ٢٠١٨" وهو يعمل كأول صندوق استثماري من نوعه في الصين، حيث يربط الموردين بمشاريع الطاقة المتجددة، إن تحول الطاقة في الصين له تأثير كبير على الانبعاثات المرتبطة بالطاقة ، حيث ينعدم ثاني أكسيد الكربون بحلول عام

(١) وزارة الدولة لشئون البيئة، تقرير حالة البيئة في مصر ٢٠٠٩، إصدار يونيو ٢٠١٠، ص ٣٥٢ – ٣٥٤ .

٢٠٣٠ ، وتصبح الطاقة الشمسية الكهروضوئية تشكل ٦٠ % من إجمالي الطاقة الإنتاجية بحلول عام ٤٠ ٢٠[١].

ويوضح الجدول رقم (١) أن قطاعي النفط والغاز الطبيعي من أكثر القطاعات استهلاكا للطاقة في العالم العربي خلال الفترة من عام ٢٠١٠م حتى عام ٢٠١٤م[٢] على النحو التالى :

جدول (١)

تطور استهلاك الطاقة الأولية في العالم العربي ٢٠١٠-٢٠١٤ (٪)

بيان	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤
استهلاك النفط	٤٨.٧	٤٧.٥	٤٦.٧	٤٧.٣	٤٧.٤
استهلاك الغاز الطبيعى	٤٩.٦	٥٠.٧	٥١.٤	٥٠.٨	٥٠.٧
استهلاك الطاقة الكهرومائية	٠.٧٧	٠.٦٩	٠.٦٩	٠.٦٨	٠.٧٠
استهلاك الفحم	٠.٩٥	١.٠٧	١.١٥	١.١٦	١.١٥
إجمالى استهلاك الطاقة الأولية	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠

(١) د. آمال ضيف بسيوني ، دور البحث العلمي كقوة دافعة نحو اقتصاد اخضر لتحقيق التنمية الاقتصادية، ابريل ٢٠٢٠م، مرجع سابق ، ص٣٥.

(٢) د. محمد حسونة د. أحمد حسين ، سياسة ترشيد استخدام الطاقة في العالم العربى ، مصر المعاصرة ، يوليو٢٠١٦ ، العدد ٥٢٣ ، السنة مائة وسبعة ، ص ١٠.

المصدر : منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك)، التقرير الإحصائي السنوي ١٠مشار إليه في د. محمد حسونة د. أحمد حسين ، سياسة ترشيد استخدام الطاقة في العالم العربى ، المرجع السابق ، ص ١٠.

نستنتج من الجدول رقم (١) السابق أن استهلاك النفط والغاز الطبيعي في العالم العربي خلال الفترة (٢٠١٠م – ٢٠١٤م) يتجاوز ٩٨ % من إجمالي استهلاك الطاقة الأولية ، ولكن الاستهلاك من باقى مصادر الطاقة يقل عن ٢٪ من إجمالي الاستهلاك الطاقة الأولية، حيث أن نسبة استهلاك النقط من إجمالي استهلاك الطاقة الأولية تتراوح ما بين ٤٨,٧ عام ٢٠١٠م و ٤٧,٤ عام ٢٠١٤م، ونسبة استهلاك الغاز الطبيعي من إجمالى استهلاك الطاقة الأولية تتراوح ما بين ٤٩,٦% عام ٢٠١٠م، إلى ٥٠,٧٪ عام ٢٠١٤م، والحقيقة أن هذا المعدل من الاستهلاك يؤدى إلى نقصان مصادر الوقود الأحفوري ، وعليه يجب على الدول العربية أن تعتمد على مصادر الطاقة الخضراء بدلا من مصادر الوقود الأحفوري واستخداماتها كمصادر طاقة فعالة ، والحفاظ على الموارد الطبيعية وتعظيم الاستفادة منها ، ومنع استخدام مصادر الطاقة التى تسبب التلوث البيئي واستنزاف الموارد والاحتباس الحراري [١] ، وتنمية قطاعات الاقتصاد الأخضر لأن الاقتصاد الأخضر يعطى الأولوية للطاقة المتجددة والموارد الطبيعية المتجددة ، ويسعى الى تحسين كفاءة استخدام الموارد والمياه الاستخدام الأمثل ، كما يساهم الاقتصاد الخضر فى تنوع الأنشطة الاقتصادية ويحافظ على موارد الاقتصاد الأحفورى من البترول والغاز الطبيعى وغيره من الموارد الطبيعية التى

(١) د.عايد راضي خنفر، الاقتصاد البيني "الاقتصاد الأخضر"، مجلة أسيوط للدراسات البيئية، العدد التاسع والثلاثون، يناير ٢٠١٤، ص ٥٤

تتعرض للنقصان والنضوب، ولقد ساهمت جمهورية مصر العربية بدور بارز وهام فى المحافظة على البيئة ومسايرة التغيرات المناخية والتحول إلى الاقتصاد الأخضر حيث عقد مؤتمر التغيرات المناخية فى نوفمبر ٢٠٢٢، والذى ساهمت فيه معظم دول العالم من الدول العربية والذى أسفر عن مجموعة من التوصيات للمحافظة على البيئة ومسايرة التغيرات المناخية العالمية.

ولذلك يوصى الباحث بتبنى الدول العربية استراتيجية لتنمية الطاقة المتجددة والنظيفة مثل الطاقة الشمسية وطاقة الرياح والتقليل من استخدام مصادر الوقود الأحفوري والمحافظة عليه من النقصان والنضوب ، وسن تشريعات لدعم هذا التوجه نحو الاقتصاد الأخضر وخاصة أن بعض الدول العربية وهبها الله من المصادر الطبيعية ما يؤهلها لاستخدامها فى الطاقة النظيفة والمحافظة على تنمية قطاعات الاقتصاد الأخضر .

الفرع الثانى

أثر الاقتصاد الأخضر على قطاع النقل والصناعة والمبانى

أولا: أثر الاقتصاد الأخضر على قطاع النقل :

يؤثر قطاع النقل على تلوث البيئة من خلال انبعاثات الغازات الصادرة من وسائل النقل والتى لها تأثيرات سلبية في تنمية الاقتصاد الأخضر حيث إنها تؤدي إلى :- [١]

١-زيادة انبعاثات الغازات المسببة للاحتباس الحراري والتى تؤثر على التغيرات المناخية.

(١) د. شريف محمد علي، دور الاقتصاد الأخضر في التنمية المستدامة في الوطن العربي، المنظمة العربية للتنمية الإدارية بحوث ودراسات ٢٠١٤، ص ٨٥ .

٢- زيادة استهلاك الطاقة مع ما يرافقه من مخاطر على أمن الطاقة بالنسبة للدول المستوردة للنفط وتكاليف الفرصة الضائعة بالنسبة للدول المنتجة للنفط.

٣- ازدحام المرور وما ينتج عنه من تدني في الإنتاجية.

ولذلك يجب على حكومات الدول تطوير وسائل النقل والبنية التحتية الأكثر كفاءة في استخدام الطاقة والأقل تلويثا للبيئة وتحسين وسائل النقل العام واستخدام مركبات خضراء للتقليل من انبعاثات غازات الاحتباس الحرارى من خلال دعم النقل المستدام والذى يحافظ على البيئة ويقلل من الانبعاثات الضارة ، و توجيه الاستثمار الأخضر في قطاع النقل نحو الاستثمار في وسائل النقل الأكثر كفاءة في استخدام الطاقة المنخفضة الكربون والتي تتسم أيضاً بالفعالية مقارنة بالتكاليف مثل السكك الحديدية وشبكات النقل السريع ووسائل النقل العامة والمتكاملة غير المزودة بمحركات ودعم الاستخدام الأكبر لشبكات النقل العام والحد من الاعتماد على المركبات الخاصة مع تشجيع النقل الجماعي، وذلك بعيداً عن وسائل النقل كثيفة الاستخدام للطاقة لنقل الركاب وشحن البضائع على حد السواء حتى يتسنى تحقيق التخفيضات اللازمة من انبعاثات غازات الاحتباس الحراري الناشئة عن قطاع النقل خلال السنوات القادمة [١].

ويعاني قطاع النقل والمواصلات من عدة مشاكل من أهمها تأثيره السلبي على البيئة المحيطة ، لذلك كان علي الحكومات دور في التخطيط والتمويل من أجل التغير نحو قطاع نقل أخضر ، وذلك من خلال سياسات توفر خدمات نقل آمنة ومنخفضة التكلفة بالإضافة إلى الكفاءة في استهلاك الطاقة مع تخفيض معدات

(١) برنامج الأمم المتحدة للبيئة، المشروع الأخضر العالمي الجديد، موجز السياسات، مارس ٢٠٠٩ ، ص١٠ ، ١١ .

التلوث ، كما قامت وزارة البيئة المصرية بالتعاون مع وزارة المالية وبنك ناصر الاجتماعي بتنفيذ مشروع إحلال التاكسي في القاهرة الكبري والذي يهدف إلى خفض٢٤٤ ألف طن من انبعاث ثاني أكسيد الكربون سنويا ، فضلا عن العائد الاقتصادي والاجتماعي لهذا المشروع، كما تم العمل على تحويل السيارات الحكومية للعمل بالغاز الطبيعي بدلا من البنزين والسولار ، كما قامت الدولة المصرية في السنوات الأخيرة حتى عام ٢٠٢٢ بزيادة رصف الطرق وإنشاء طرق جديدة وكل ذلك ساهم في تيسير النقل واختصار المسافات الطويلة التى تستغرق عدة ساعات إلى مدد أقصر ، مما يساعد على جذب المستثمرين للقيام بالاستثمار في كافة المجالات والأنشطة المختلفة .

ثانيا: أثر الاقتصاد الأخضر على قطاع الصناعة

يعتبر قطاع الصناعة من أكثر القطاعات التي تؤثر في تلوث الهواء حيث تساهم الصناعة في زيادة التغيرات المناخية سواء بصورة مباشرة أو غير مباشرة وما ينتج عنها من ظواهر بيئية ذات تداعيات سلبية على التنمية الصناعية [١]. وللمحافظة على القطاع الصناعى يجب عمل خطة استراتيجية بمشاركة جميع قطاعات الدولة سواء القطاع العام أو الخاص أو القطاع التعاونى لتوزيع الفرص الاستثمارية بين جميع القطاعات بما يضمن رفع كفاءة الاستثمار فى الصناعات التحويلية ودعم علاقات التكامل بينها [٢] ، وأيضا تدوير المخلفات

(١) د. شريف محمد علي ، دور الاقتصاد الأخضر في التنمية المستدامة في الوطن العربي، مرجع سابق ، ص ٣٨ .

(٢) د.إيناس محمد الجعفراوى ،أهم محددات الاستثمار للصناعات التحويلية فى مصر خلال الفترة (١٩٩٠-٢٠١٨)، مجلة بحوث اقتصادية عربية ، السنة ٢٧العدد ٨٢- نوفمبر ٢٠٢٠ ، ص ١٩٨ .

والمحافظة على الموارد بما يعود بالنفع على البشرية ، وإنشاء وتطوير الصناعات التى تستخدم هذه المخلفات وتوعية المواطنين بمخاطرها وأثرها على الإنسان والبيئة ، وتعظيم اقتصاديات استغلال الموارد المتاحة [١] والتصدي لمشكلة النفايات والمواد الصلبة واستثمارها بإعادة تدويرها بماهو مفيد للبيئة بأطول فترة ممكنة ، وعدم السماح بالاستثمار فى الأنشطة الضارة بالبيئة والمجتمع .وقد أطلق بعض الفقه على عملية إعادة تدوير النفايات مصطلح التكافل الصناعى وهو أحد الجوانب الرئيسية للتنمية المستدامة التى تهدف إلى زيادة كفاءة استخدام الموارد من خلال النظر فى تدفقات النفايات كاستثمار جديد فى عمليات أخرى لشركات أخرى حيث أن التكافل الصناعى آلية تسمح بتحويل النفايات إلى فوائد بيئية فى شكل استثمارات وبذلك يتم الاستفادة بالفروق بين سعر المواد الأصلية والمواد المدورة بالإضافة إلى تجنب تلوث البيئة ، واستهلاك منخفض للطاقة والتوجه نحو الاقتصاد الأخضر [٢].

---

(١) د. رحاب عبدالفتاح نصير ،رؤية مستقبلية لإعادة تدوير المخلفات الزراعية ومدى تأثير تطبيقاتها على تصميم الأثاث والفراغ الداخلى، مجلة العمارة والفنون ، العدد الثانى عشر – الجزء الأول كلية الفنون التطبيقية – جامعة ٦ أكتوبر ، ص٢٣٠.

(٢) استعملت عدة مصطلحات للدلالة على نفس المعنى لمصطلح التكافل الصناعى كمصطلح التآزر الصناعى ، أو التعايش الصناعى أو الاقتصاد الدائرى للمنطقة الصناعية ، أو التدبير المكانى للموارد وهو مصطلح يستند إلى استعادة النظام الإيكولوجى من خلال قاعدة استمرارية المواد وإعادة التدوير وهو نظام يحقق التوازن بين النمو الاقتصادى وحماية البيئة والحفاظ على الموارد .أنظر د. فاطمة بكدى ، التكافل الصناعى كآلية مبتكرة لتفعيل الاقتصاد الدائرى "دراسة حالة " ، مجلة بحوث اقتصادية عربية ، السنة ٢٧العدد ٨١- يونيو ٢٠٢٠ ص ٦٣-٦٧.

وتعمل الحكومة المصرية على عدة محاور من أجل تحقيق مستويات متزايدة من التنمية المستدامة في ظل الانتقال إلى سياسة الاقتصاد الأخضر من خلال وجود بيئة صناعية [١] تعتمد على نسبة قليلة من الكربون من خلال تنفيذ الدولة لمجموعة من البرامج منها [٢] قيام وزارة الدولة لشئون البيئة في مصر بتنفيذ برنامجى التحكم في التلوث الصناعي، وحماية البيئة للقطاع الخاص وقطاع الأعمال العام الصناعى للحد من التلوث الصناعى، والتوسع في دعم الصناعات الصغيرة والمتوسطة في مجال البيئة ، وإعادة استخدام المياه والتحكم في الصرف الصناعي، ويستهلك التصنيع ثلث الإمدادات في مجال الطاقة العالمية وينتج عنه ربع إجمالي انبعاثات غازات الدفيئة العالمية ويمثل جزءاً كبيراً من استخراج الموارد الأولية كما يساهم قطاع الصناعة فى التوظيف والتغيير الهيكلى للاقتصاد ككل [٣] ، وعليه يمكن تحقيق مكاسب بالاستثمار في تحسين كفاءة الموارد في قطاعات صناعية رئيسية من خلال تحويل قطاع الصناعة إلى الاقتصاد الأخضر.[٤]

(١) يقصد بالبيئة الصناعية المحيط الذى صنعه الإنسان بتفاعله وتعامله معه وبما يؤهله للتعامل مع البنية الأساسية مثل المنشآت والمصانع والمؤسسات المختصة بإنتاج السلع والخدمات التابعة لها من أجل إقامة وتصنيع المنتجات المنشودة للتنمية الاقتصادية وللمحافظة على الموارد الطبيعية واستخدامها الاستخدام الأمثل .أنظر د. جميل سالم العريقى العوامل البيئية وأثرها على الصادرات العربية غير النفطية بالتطبيق على "اليمن- مصر- الأردن " للفترة من ٢٠٠٩-٢٠١٧ ، مجلة بحوث اقتصادية عربية ، السنة ٢٨العدد ٨٤- سبتمبر ٢٠٢١ ، ص ٤٢ .

(٢) وزارة الدولة لشئون البيئة، تقرير حالة البيئة في مصر ٢٠٠٩، إصدار يونيو ٢٠١٠، ص ٣٥٢ – ٣٥٤ .

(٣) د. إيمان حسن على ، أثر جودة التعليم على تنافسية الأداء الصناعى وتحديات الثورة الصناعية الرابعة "دراسة مقارنة بين مصر وسنغافورة "، مجلة مصر المعاصرة ، يوليو – أكتوبر ٢٠١٨ العدد ٥٣١-٥٣٢، السنة مائة وتسعة القاهرة ، ص ٥ .

(٤) مجلة البيئة والتنمية، المجلد رقم ١٧ ، العدد رقم ١٧١ يونيو ٢٠١٢ ، ص١٠.

ولقد قامت الحكومة المصرية بتطبيق برنامج الحد من التلوث الصناعي حيث نفذت وزارة البيئة برنامجي التحكم في التلوث الصناعي وحماية البيئة للقطاع الخاص وقطاع الأعمال العام الصناعي واللذان يشملان ١٢٠ مشروعا للحد من التلوث الصناعي وتوطين الصناعات بالمدن الجديدة والتوسع في دعم الصناعات الصغيرة والمتوسطة في مجال البيئة ، ونتج عن ذلك زيادة الناتج المحلي الإجمالي من ٢.٢ % عام ٢٠١٦/٢٠١٧ الى ٣، ٥% عام ٢٠١٨/٢٠١٧ ثم إلى ٥.٦ % عام ٢٠١٨/٢٠١٩ وتراجع معدل البطالة من ١٠.١ % عام ٢٠١٧ الى٩.٩ % عام ٢٠١٨ ثم انخفض الى٧.٥% خلال الربع الثاني من عام ٢٠١٩ من إجمالي قوة العمل تلك الجهود التي قامت بها الحكومة المصرية كان لها انعكاساتها الإيجابية في دلالات مؤشر الاقتصاد الأخضر ومؤشر الأداء البيئي نحو التحول الى الاقتصاد الأخضر [١] .

ثالثا : أثر الاقتصاد الأخضر على قطاع المباني

يعيش أكثر من ٥٠% من سكان العالم في المناطق الحضرية حيث تعتبر المدن مسئولة عن الكثير من استهلاك الطاقة من انبعاثات الكربون وتؤثر المشاكل المتزايدة والمرتبطة ببعضها البعض من زحام في السكان ووسائل المواصلات ، وتلوث نتيجة عوادم السيارات وسوء تقديم للخدمات والصحة العامة ومن ثم فإنه يجب على الحكومة أن تشجع الإقامة في المدن الجديدة ، من خلال توفير الإمكانيات اللازمة للاستقرار الآدمى للتقليل من الازدحام السكانى

(١) د. آمال ضيف بسيوني ، دور البحث العلمي كقوة دافعة نحو اقتصاد اخضر لتحقيق التنمية الاقتصادية، مرجع سابق ،ص ٤٠.

ومنع التلوث البينى [١]، كما يجب على الحكومات أن تشجع الاستثمار في تحديث المباني كي تحقق الكفاءة في استخدام الطاقة، وتوفير الحوافز لتخضير قطاع المدن والمباني [٢] وفى مصر تم إنشاء المجلس المصرى للعمارة الخضراء منذ يناير ٢٠٠٩ بهدف نشر وتطبيق العمارة الخضراء القائمة على توجيه نظم تخطيط المدن والقرى والتصميم المعمارى والإنشائي لتحقيق متطلبات العمارة الخضراء[٣] ، كما قام المركز القومى لبحوث الإسكان التابع لوزارة الإسكان، بوضع كود يختص بتحسين كفاءة استخدام الطاقة فى المبانى سواء منزلية أو تجارية، ويوصى بتصميم المباني بطرق تتيح عمليات التهوية والإضاءة الطبيعية مع اختيار مواد بناء محلية صديقة للبيئة مع تجنب الواجهات الزجاجية في اتجاه الغرب والشرق وذلك للتقليل من استهلاك الطاقة نتيجة سخونة المباني. [٤]

ويركز الترويج للممارسات الخضراء في المدن بالدرجة الأولى على الحد من استهلاك الطاقة والمياه والاعتماد على مصادر الطاقة المتجددة كالطاقة الشمسية وتطوير أنظمة نقل غير ملوثة وتتسم بكفاءة استخدام الطاقة وكذلك تحديث وتطوير المباني الحالية بما يجعلها تتسم بالكفاءة في استخدام الطاقة من خلال وضع استراتيجية محددة لعلاج المشكلات البيئية الناتجة عن تشييد المبانى ،

(١) د. مصطفى عبدالفتاح الطمبداوى ، الخطوط الاستراتيجية لتعمير الأراضى الصحراوية بين التنمية المستدامة والتوازن البيئى ، مرجع سابق ، ص ١٥.

(٢) برنامج الأمم المتحدة للبيئة، المشروع الأخضر العالمي الجديد، مارس ٢٠٠٩، ص ١٠.

(٣) وزارة البيئة، جهاز شئون البيئة ، تقرير حالة البيئة فى مصر ،٢٠١٢ ، ٢٠١٤، ص١٠٣

(٤) وزارة البيئة، جهاز شئون البيئة ، تقرير حالة البيئة فى مصر ،٢٠١٢ ، إصدار ٢٠١٤، ص١٠٣

وإعادة التفكير في مفهوم إدارة النفايات ليشمل التدوير ومعالجة المياه بالإضافة إلى توفير المساحات الخضراء التي تعتمد على كفاءة استخدام المياه وتوفير المياه النظيفة وخدمات البنية التحتية [١].

وتعتبر المباني مسئولة عن ثلث استهلاك الطاقة في العالم ولذلك فهي تعتبر مساهمة رئيسية في الانبعاثات الكربونية وتغير المناخ ، وقد أصبح تجهيز المباني القائمة بمعدات ذات كفاءة في استخدام الطاقة قطاعا مربحا ويوفر فرص عمل كبيرة في البلدان المتقدمة ، كما يساعد تشييد المباني الخضراء في البلدان النامية على تلبية الطلب الإضافي على الأبنية السكنية والتجارية مع خفض استهلاك الطاقة من دون أن ينطوي ذلك بالضرورة على تكلفة اقتصادية إضافية [٢].

إن تخضير قطاع المباني يمكن أن يساهم في توفير الطاقة وزيادة الكفاءة في استخدام المواد والأراضي والمياه وتقليل النفايات والمخاطر المتعلقة بالمواد الخطيرة ويمتلك هذا القطاع إمكانيات هائلة لتقليل تلوث الهواء داخل المباني والذي يعزي إليه ١١% من الوفيات سنويا على مستوى العالم وخاصة في الدول النامية حيث أن لديها رصيد ضخم من المباني عديمة الكفاءة ، وبالنسبة للدول المتقدمة فإن الاستثمار في مجال تحسين كفاءة استخدام الطاقة في المباني يمكن أن يزيد من التوظيف بصورة كبيرة حيث يمكن أن يولد نحو ٢-٣,٥ مليون فرصة عمل خضراء إضافية بأمريكا وأوروبا وحدهما [٣] ، وفي الولايات المتحدة الأمريكية تشير التقديرات إلى أن إنفاق ١٠٠٠ بليون دولار لتحسين كفاءة

(١) المنتدى العربي للبيئة والتنمية التقرير السنوي الرابع، ٢٠١١، ص ١٦٢

(٢) مجلة البيئة والتنمية المجلد رقم ١٧ العدد رقم ١٧١، يونيو ٢٠١٢، ص ٨.

(٣) برنامج الأمم المتحدة للبيئة، المشروع الأخضر العالمي الجديد، مارس ٢٠٠٩، ص ٢٥.

استخدام المباني والمدن للطاقة على مدى ٤ سنوات من شأنه أن يولد ٢ مليون فرصة عمل جديدة [١].

الفرع الثالث

أثر الاقتصاد الأخضر على قطاع السياحة

يعتبر قطاع السياحة آلية فعالة للتحول نحو الاقتصاد الأخضر وهو من أهم القطاعات الاقتصادية في العالم تحقيقا للتنمية المستدامة ، حيث إنه وفقا لبيانات عام ٢٠١٨ كما وردت في التقرير السنوى للمجلس العالمى للسفر والسياحة الصادر في مارس ٢٠١٩ يساهم قطاع السياحة بحوالى ٨,٣ تريليون دولار أمريكى (١٠,٤% من الناتج المحلى الإجمالى العالمى) و٣١٩ مليون وظيفة سنويا وبلغت المساهمة في رأس استثمار المال العالمى إلى ما يقرب من ٨٩٠ مليار دولار ، وتمثل ٣٠% من الصادرات الخدمية ، و٦,٥% من صادرات العالم[٢]، ويأتى القطاع السياحى في ترتيب الصادرات العالمية بعد النفط والمواد الكيميائية ومنتجات السيارات بقيمة تقدر بتريليون دولار سنوياً [٣]، وتعد السياحة المصدر الرئيسي للعملات الأجنبية لثلث البلدان النامية ونصف البلدان الأقل

(1) Pollin Robert, Heidi Garrett and Helen Scharber, 2008, Green Recovery, A Program to Create good Jobs and sta building a low-carbon Economy, Center For American Progress, Washington DC.

(٢) د.عبير محمود مجاهد ، استدامة قطاع السياحة المصرى ودوره فى تعزيز الاقتصاد الأزرق وتحقيق التنمية المستدامة فى ضوء بعض التجارب الدولية ، بحث منشور فى مجلة بحوث اقتصادية وعربية ، السنة ٢٧، العدد ٨٢ ، نوفمبر ٢٠٢٠ ، ص١٣٩.

(3) UNEP (2011) Towards a Green Economy, Pathways to Sustain able Development and Poverty, Eradication, 2011, Paris.

نموا[١].ولقد أشار التقرير السنوى لمنظمة الأمم المتحدة للسياحة العالمية لعام ٢٠١٧إلى ازدهار السياحة فى مصر إذ جاءت فى المركز الأول عالميا ضمن الدول التى شهدت أكبر نسبة زيادة فى عدد السائحين كما منح المجلس الدولى للسياحة والسفر مصر جائزة الريادة الدولية فى السياحة فى أبريل ٢٠١٩وذلك خلال فعاليات الدورة رقم ١٩ للقمة الدولية للمجلس فى أسبانيا. حيث قامت الحكومة المصرية بتنفيذ برنامج الإصلاح الهيكلى بهدف تحقيق استدامة القطاع السياحى والتى تتماشى مع المعايير الدولية [٢] .

إن التحول إلى الاقتصاد الأخضر في قطاع السياحة أصبح ضرورة لابد من مواكبتها في ظل المتغيرات الحالية والمنافسة الشديدة بين المقاصد السياحية ، حيث تتمتع مصر بمصدر مائي عظيم وهو نهر النيل الذي يمتد لمسافة ١٥٢٠ كم داخل حدود الأراضي المصرية[٣] وتنتشر المواقع الأثرية والمزارات السياحية من معابد ومقابر مصرية قديمة وكنائس وجوامع ومتاحف علي ضفافه وبذلك تعتبر البيئة الطبيعية في مصر من أهم مصادر الجذب السياحي لهواة السياحة البيئية الذين يتوافدون من القارة الأوروبية لدفئ المناخ في مصر مقارنة بالبيئة التي يعيشون فيها وقد ازداد تلوث نهر النيل مؤخرا بسبب تزايد الكثافة السكانية والأنشطة البشرية المصاحبة لها ، كما أصبحت مصر في السنوات الأخيرة تواجه

(1) United Nations World Tourism Organization (UNWTO) (2010), Tourism highlights 2010 Edition, Madrid.

(٢) د.عبير محمود مجاهد ، استدامة قطاع السياحة المصرى ودوره فى تعزيز الاقتصاد الأزرق وتحقيق التنمية المستدامة فى ضوء بعض التجارب الدولية ، مرجع سابق ، ص١٣٦.

(٣) د. نهاد محمد كما يحيي ، التخطيط السياحي ، مراجعة أحمد عبد الرازق ومحمد إبراهيم ، القاهرة ، ٢٠١٠، ص ٩٨ – ٩٩ .

تحديًا كبيرًا يعرف باسم أزمة المياه لاسيما مياه النيل . كما تقوم وزارة السياحة بتنفيذ برنامج لمنح الشهادات (برنامج النجمة الخضراء بالتعاون مع هيئة المعونة الألمانية (GIZ) وهيئة تنشيط السياحة لاختبار فندق النجمة الخضراء وقد نجح تطبيق هذا البرنامج فى مدينة الجونة وتسعى الدولة لتكرار تطبيق هذا البرنامج على مدينتى شرم الشيخ والغردقة من خلال إعداد مذكرة تفاهم بين جهاز شئون البيئة والبرنامج والبدء في اختيار الفنادق المشاركة في تطبيقه ، كما تم إنشاء وحدة متخصصة للسياحة الخضراء بوزارة السياحة المصرية، تفعيل المبادرات المصرية للتحول إلى الاقتصاد الأخضر في قطاع السياحة وعلى رأسها تحويل مدينة شرم الشيخ إلى مدينة خضراء لمواكبة التطورات العالمية [١] ، ووفقا لتقرير صادر عام ٢٠٠٨ عن منظمة السياحة العالمية التابعة للأمم المتحدة وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة (UNEP) حول تغير المناخ والسياحة تصل مساهمة قطاع السياحة في الانبعاثات العالمية من غازات الاحتباس الحراري إلى نحو ٥% [٢] ، وعلى الرغم من الأهمية الاقتصادية الكبيرة لقطاع السياحة إلا أن التأثيرات البيئية والاجتماعية غير الملائمة تبدد الإنجازات الاقتصادية لهذا القطاع فعدم تنظيم الشراء والسفر وخدمات الإقامة والترفيه والضيافة مقرونا بالفوضى في بناء المنتجعات أدى إلى الإفراط في استخدام الطاقة واستغلال المياه وتوليد كميات هائلة من النفايات لذا يتزايد إسهام هذا القطاع في الانبعاثات العالمية

(١) وزارة الدولة لشئون البيئة، تقرير حالة البيئة في مصر ٢٠٠٩، إصدار يونيو ٢٠١٠، ص ٣٥٢ – ٣٥٤ .

(2) UNTWO and UNEP (2008), Climate Change and Tourism Responding to Global Challenges, 2008.

لغازات الاحتباس الحراري بمقدار ٢-٣ % سنويا ، كما يؤدي التوسع في بناء المنتجعات البحرية إلى تدهور النظم البيئية الساحلية والبحرية [١] حيث إن للسياحة فوائد اقتصادية كبيرة للمجتمعات المحلية منها تحقيق التنمية المستدامة من خلال خلق فرص عمل والتقليل من حدة الفقر ، وتوفير العملات الأجنبية .

ويمكن تخضير قطاع السياحة من خلال ما يلي[٢] :-

١- التركيز على السياحة البيئية والثقافية التي تعتمد على المجتمعات المحلية بشكل خاص وتقديم الدعم المالى والفنى لهما من قبل حكومات الدول.

٢- تنمية المحميات الطبيعية والعمل على زيادة الجذب السياحي لها من خلال الإدارة الجيدة للمحميات وزيادة فرص الاستثمار فيها بما يحقق تنمية المجتمع المحلي وزيادة الوظائف والحد من الفقر.

٣- بناء المنتجعات والفنادق الخضراء والتي تراعي متطلبات الاقتصاد الأخضر من حيث الاعتماد على مصادر الطاقة المتجددة وكفاءة استخدام الطاقة والمياه وإدارة النفايات بالإضافة إلى استخدام وسائل نقل صديقة للبيئة .

الفرع الرابع

أثر الاقتصاد الأخضر على قطاع إدارة النفايات وقطاع الغابات

أولا: أثر الاقتصاد الأخضر على قطاع إدارة النفايات

يعتبر قطاع إدارة النفايات وإعادة تدويرها من أهم قطاعات الاقتصاد الأخضر حيث إن الاستثمار في إدارة النفايات يمكن أن يحول مشكلة النفايات إلى فرصة اقتصادية وإدارة النفايات يمكنها أن تدر عائدات سريعة فيما يخص العمالة فهي

(١) هبة عزيز أديث ، سياحة مستدامة مع كفاءة الطاقة والماء، مجلة البيئة والتنمية ديسمبر ٢٠١١ ، المجلد رقم ١٦ العدد رقم ١٦٥، ص٢٠.

(٢) المنتدى العربي للبيئة والتنمية التقرير السنوي الرابع، ٢٠١١ ، ص ٢٤٩.

تحتاج إلى أيدى عاملة كثيفة ومن ثم فإن الاستثمار الأخضر في قطاع النفايات يساهم في خلق فرص عمل جديدة ويدر الكثير من الأرباح [١] ، فمثلاً في الولايات المتحدة الأمريكية نجد أن عمليات إعادة التدوير ينتج عنها حوالي ٢٣٦ بليون دولار سنوياً وتوظف ما يزيد عن مليون شخص في المرافق العامة والخاصة.[٢]

وتمثل عملية إعادة التدوير والاستخدام فرصة حقيقية في قطاع إدارة النفايات بالإضافة إلى إمكانية زيادة التوظيف في هذا القطاع حيث أنه في ظل الاقتصاد الأخضر فإن النفايات تعتبر مورداً نظرا لإمكانية تحويلها وجعلها قابلة للاستعمال مرة أخرى بدلاً من كونها عبئاً على المجتمع [٣] وتجدر الإشارة إلى أن منطقة المحيط الهادي وشرق آسيا تعتبرمن بين المناطق الأعلى إنتاجا للنفايات البلاستيكية ، وكذلك منطقة أمريكا الشمالية وغيرها من المناطق ، وتكمن المشكلة الرئيسية في عدم توفر البنية التحتية اللازمة لإدارة هذه النفايات بشكل آمن وسليم، بالإضافة إلى عدم وجود مواصفات قياسية للمنتجات المنتجة بطرق إعادة التدوير الميكانيكي، وإذا استمر الوضع على هذه الوتيرة فإن العالم سوف يحتاج إلى مساحات تعادل ١٠.٥ مرة من حجم الكرة الأرضية لاستخدامها في تخزين النفايات بحلول عام ٢٠٥٥. ويتطلب ذلك تطبيق مفهوم الاقتصاد التدويري، والذي يستهدف الوصول إلى (صفر) نفايات، والأخذ في الاعتبار العوائد الاقتصادية، مقارنة بالاقتصاد الخطي التقليدي، مع ضرورة وضع

(١) برنامج الأمم المتحدة للبيئة، المشروع الأخضر العالمى الجديد مارس ٢٠٠٩، ص ٣٦ .

(2) United States Environmental Protection Agency, U.S Recycling economic information Study, January 2002.

(٣) المنتدى العربي للبيئة والتنمية ، التقرير السنوى الرابع ، ٢٠١١ ، ص ٢٦.

المواصفات القياسية للمنتجات البلاستيكية المعاد تدويرها بما يتناسب مع متطلبات الأسواق المستهدفة [١] .

وتعتبر مركبات المبيدات الزراعية والمخصبات الكيميائية من الملوثات الخطيرة للموارد الحية للبيئة البرية ، سواء في ذلك الحياة النباتية أو الحيوانية ولذلك سعت الدول منفردة بوضع التشريعات والقوانين الداخلية للوقاية ولمكافحة هذه المصادر من التلوث [٢] .

ويعد مجال استعادة النفايات مجالاً واسعاً حيث يتم استعادة ٢٥% فقط من كل النفايات وتدويرها حالياً ويمكن للتحسينات الممكنة في ظل الاقتصاد الأخضر أن ينتج عنها إعادة تدوير تكاد تكون كاملة للنفايات الإلكترونية مقارنة بالمستوى الحالي الذي يقدر بنسبة ١٥% وفي ظل سيناريو الاستثمار الأخضر يمكن أن يبلغ معدل التدوير في عام ٢٠٥٠ أكثر من ثلاثة أضعاف المستوى المتوقع في حالة نهج العمل المعتاد وأن يقل كم النفايات الذى يذهب لمقالب القمامة بأكثر من ٨٥ % ، وبالنسبة للتحسن المناخي يمكن تقليل ما بين ٢٠ – ٣٠% من انبعاث الميثان المتوقع من مقالب القمامة لعام ٢٠٣٠ . [٣]

---

(١) د. سلطان السالم ،ورقة بعنوان " النفاية البلاستيكية، الثروة المستدامة " ، مقدمة لندوة إعداد تدوير النفايات البلاستيكية ومفهوم الاقتصاد التدويرى ، معهد الكويت للأبحاث العلمية ، دولة الكويت ، ٢٨/ ٧/ ٢٠٢١ ، ص ٢٤.

(٢) د. عبدالسلام منصور الشيوى ، حماية البيئة البرية من التلوث على المستوى الدولى ، مجلة مصر المعاصرة ، أبريل ٢٠١٦، العدد ٥٢٢، السنة مائة وسبعة ، القاهرة ، ص ٢٨٩.

(٣) برنامج الأمم المتحدة للبيئة، نحو اقتصاد أخضر، ٢٠١١ ، ص ١٨.

وتبلغ الفضلات الزراعية التي تتولد أساساً في المناطق الريفية نحو ١٤٠ مليار طن مترى عالمياً ويمكنها توليد طاقة تكافئ ٥٠ مليار طن من البترول وطبقاً لسيناريو الاقتصاد الأخضر سيتم تحويل جميع مخلفات الكتلة الاحيائية النفايات العضوية) إلى سماد أو استرجاعها للحصول على الطاقة بحلول عام ٢٠٥٠ . [١]

ومن أهم مصادر التلوث الصناعى :

١- النفايات التى تخرج من المصانع ولقد استخدمت معظم الدول العربية مصادر المياه من بحار وخلجان وأنهار وبحيرات كمدافن للنفايات مُسببة بذلك أكبر كارثة بيئية للمجتمع العربى ، حيث يُعاد استخدام المياه حتى بعد تكريرها ومعالجتها للاستعمال الإنسانى أو الحيوانى ، وتتصف النفايات السائلة باحتوائها على كم كبير من المواد الكيماوية والعناصر السامة والضارة [٢]

٢-كما أن النفايات الصلبة لها تأثيرات مباشرة على الصحة البشرية والبيئة والاقتصاد لذا فإن القيام باستثمارات في تدوير النفايات سواء الصلبة أو السائلة أمر ضروري لتحقيق الرفاهية للبشر وتحقيق الاستدامة الاجتماعية والاقتصادية ولذلك يجب أن تكون الغاية القصوى هى تطوير استراتيجية إدارة مستدامة للنفايات بنوعيها والاستفادة منها وتحويلها وتحفيز الاستثمار نحو التحول إلى الاقتصاد الأخضر في قطاع النفايات[٣]

(١) برنامج الأمم المتحدة للبيئة ، نحو اقتصاد اخضر ، ٢٠١١ ، ص ١٩.

(٢) مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ، التنمية الصناعية فى العالم العربى ومواجهة التحديات ٢٠١٠ .

(٣) المنتدى العربي للبيئة والتنمية ، التقرير السنوى الرابع ، ٢٠١١ ، ص ٢٢٣

ولذلك تستند رؤية مصر المستقبلية لاستراتيجية ٢٠٣٠ للتنمية المستدامة إلى رؤية طموحة لتطوير اقتصاد تنافسي قائم على المعرفة والابتكار والتطبيقات التكنولوجية المستقبلية تعزز من قدرتها في التوجه نحو الاقتصاد الأخضر تستهدف تحقيق تنمية وطنية صديقة للبيئة تحافظ على حقوق الأجيال المستقبلية في الموارد الطبيعية. أوضح تقرير صادر عن برنامج الأمم المتحدة للبيئة أن عملية التحول الى اقتصاد أخضر يمكن أن يساعد مصر على تحقيق وفورات سنوية تقدر بما يزيد عن ٢.٤ مليار دولار سنويا ، وخفض انبعاثات ثاني أكسيد الكربون بنسبة ١٣% وترشيد استهلاك المياه بنسبة ٤٠% مع توفير ثمانية ملايين وظيفة جديدة، ويمكنها أن تحقق وفورات في قطاع الزراعة بنحو ١.٣ مليار دولار ولكن هذه الفوائد لن تتحقق إلا من خلال :

أولا: التوسع في الصناعات قليلة الانبعاثات القائمة على أبعاد بينية مثل صناعة تدوير المخلفات الزراعية أو الصناعية وترشيد استهلاك الطاقة ، ومعالجة الصرف الصحي

ثانيا: تفعيل قوانين بيئية رادعة للمخالفين للحد من العبث والإخلال بتوازن النظم الأيكولوجية (البيئية)

ثالثا : تهيئة المناخ للقطاع الخاص لزيادة مشاركته في دعم البحث العلمي وزيادة استثماراته في الطاقة الجديدة والتكنولوجيا الحديثة وتحقيق التنمية المستدامة ، حيث إن التحول الى الاقتصاد الأخضر يرفع معدلات التنمية الاقتصادية ، فقد بلغ معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي في مصر لعام ٢٠١٨/٢٠١٧ إلى ٥.٣ % ، ثم ارتفع الى٥.٦ % عام ٢٠١٨/ ٢٠١٩ ،

كما أحرزت مصر وبعض الدول العربية تقدما ملحوظا ، في مؤشـــرات الأداء الأخضر ومؤشرات الأداء البيئي على المستوى العالمي والعربي [١] ، ويمكن توضح التصنيف العام لمؤشر الأداء البيئي العالمى عن عام ٢٠١٨ من خلال الجدول التالى :

(١) د. آمال ضيف بسيوني ، دور البحث العلمي كقوة دافعة نحو اقتصاد اخضر لتحقيق التنمية الاقتصادية، مرجع سابق ، ص٣٤.

الجدول (٢)

التصنيف العام لمؤشر الأداء البيئي العالمى عن عام ٢٠١٨

العشرة مراكز الأولى على مستوى العالم من (١٨٠) دولة				الدول العربية			
				الترتيب على مستوى العالم			الترتيب على مستوى الدول العربية
الترتيب	الدولة	النقاط	الترتيب	الدولة	النقاط		
١	سويسرا	٨٧.٤٢	٣٢	قطر	٦٧.٨٠		١
٢	فرنسا	٨٣.٩٥	٥٤	المغرب	٦٣.٤٧		٢
٣	الدنمارك	٨١.٦٠	٥٨	تونس	٦٢.٣٥		٣
٤	مالطا	٨٠.٩٠	٦١	الكويت	٦٢.٢٨		٤
٥	السويد	٨٠.٥١	٦٢	الأردن	٦٢.٢٠		٥
٦	المملكة المتحدة	٧٩.٨٩	٦٦	مصر	٦١.٢١		٦
٧	لكسمبورج	٧٩.١٢	٦٧	لبنان	٦١.٠٨		٧
٨	النمسا	٧٨.٩٧	٧٧	الأمارات	٥٨.٩٠		٨
٩	ايرلندا	٧٨.٧٧	٨٦	السعودية	٥٧.٤٧		٩
١٠	فنلندا	٧٨.٦٤	٨٨	الجزائر	٥٧.١٨		١٠

Source : Global Metrics For The Environment, Environmental Performance Index ,(EPI),Report,2018.P.18

https:// epi. envirocenter.yale.edu/links

نستنتج من الجدول (٢) والخاص بالتصنيف العام لمؤشر الأداء البيئي العالمى عن عام ٢٠١٨ الملاحظات التالية :

أولا: أن الدول الأوروبية تحتل المراكز المتقدمة فقد احتلت سويسرا المرتبة الأولى بيئيا وحققت ٨٧,٤٢ نقطة عام ٢٠١٨ لالتزامها بمعايير البيئة النظيفة ومجتمع خالي من الكربون ونجاحها في خفض تلوث الهواء والمياه وقدرتها على معالجة المشكلات البيئية ، ثم جاءت في المرتبة الثانية فرنسا وحققت ٨٣.٩٥ نقطة ، واحتلت الدنمارك على المركز الثالث وحصلت مالطا المركز الرابع ، وحصلت السويد على المركز الخامس ، والمملكة المتحدة ولكسمبورج والنمسا وإيرلندا وفنلندا على المراكز السادس حتى العاشر على الترتيب حيث احتلت المملكة المتحدة المركز السادس وجاءت لكسمبورج فى المركز السابع ،و النمسا فى المركز الثامن وجاءت إيرلندا فى المركز التاسع، وجاء ترتيب فنلندا في المركز الأخير حيث سجلت المركز العاشر على مستوى الدول الأوروبية ، والحقيقة أن ترتيب الدول وفقا لمؤشر الأداء البيئي يأتى حسب الالتزام بالمعايير البيئية والتوجه نحو الاقتصاد الأخضر.

ثانيا: بالنسبة للدول العربية أظهر تقرير الأداء البيئي العالمي لعام ٢٠١٨ أن قطر أخذت المرتبة الأولى بيئيا ، وعلى مستوى العالم حصلت قطر على المركز (٣٢) لتحقق ٦٧.٨٠ نقطة ، وجاءت المغرب في المرتبة الثانية على مستوى الدول العربية، والمرتبة (٥٤) على المستوى العالمي لتحقق ٦٣,٤٧ نقطة، وجاءت تونس في المرتبة الثالثة عربيا و(٥٨) عالميا لتسجل ٦٢,٣٥ نقطة، ثم الكويت في المرتبة السادسة على مستوى الدول العربية و(٦١) على مستوى

العالم لتسجل ٦٢,٢٨ نقطة، واحتلت الأردن المرتبة السابعة عربيا و(٦٢) على مستوى العالم لتسجل ٦٢,٢٠ نقطة .

ثالثا: احتلت جمهورية مصر العربية المرتبة السادسة على مستوى الدول العربية والترتيب رقم (٦٦) على مستوى دول العالم لتسجل ٦٢,٢١ نقطة طبقا لتقرير الأداء البيئي العالمي لعام ٢٠١٨ . وإذا ما تم المقارنة بالسنوات السابقة نجد تقدم مصر بالنسبة للأداء البيئي على المستوى العربى والعالمي ، ويعتبر ذلك مؤشرا إيجابيا في مجال حماية البيئة ، ويرجع ذلك إلى زيادة اهتمام الدولة المصرية بحماية البيئة من خلال الحفاظ على سمات وخصائص الطبيعة والحفاظ على مبدأ التوازن البيئى والتنوع البيولوجى حيث قامت الحكومة المصرية بتنفيذ برنامج الإصلاح الهيكلى بهدف تحقيق استدامة القطاع السياحى والتى تتماشى مع المعايير الدولية [١] .

كما قامت في عام ٢٠٢٢ بدعوة العالم إلى التوجه نحو الاقتصاد الأخضر والتبصير بمخاطر التلوث البيئى ،ويعتبر مؤتمر الأمم المتحدة للتغير

(1)-Rania Al-Mashat ,"Egypt-Tourism Reform Program", Why Tourism Matters, Arabic Republic of Egypt, Ministry of Tourism,,November 2018.

مشار إليه في :د.عبير محمود مجاهد ، استدامة قطاع السياحة المصرى ودوره فى تعزيز الاقتصاد الأزرق وتحقيق التنمية المستدامة فى ضوء بعض التجارب الدولية ، مرجع سابق ص١٥٠.

المناخى٢٠٢٢ والمعروف باسمcop27 الذى عقد بشرم الشيخ في الفترة من ٦ حتى ١٨ نوفمبر ٢٠٢٢ خير دليل على هذا الاهتمام [١].

رابعا: جاءت دول لبنان والإمارات والسعودية والجزائر فى المراتب الأخيرة على مستوى الدول العربية، حيث جاءت لبنان فى المرتبة السابعة على مستوى الدول العربية والترتيب رقم (٦٧) على مستوى دول العالم لتسجل ٦١,٠٨ نقطة واحتلت الإمارات المرتبة الثامنة عربيا و(٧٧) على مستوى العالم لتسجل ٥٨,٩٠ نقطة ، واحتلت السعودية المرتبة التاسعة عربيا و(٨٦) على مستوى العالم لتسجل ٥٧,٤٧ نقطة ، وأخيرا جاءت الجزائر فى المرتبة العاشرة والأخيرة عربيا و(٨٨) على مستوى العالم لتسجل ٥٧,١٨ نقطة .

ولذلك يجب على هذه الدول التى تأتى فى المراتب الأخيرة فى التصنيف الالتزام بتطبيق المعايير البيئية ، سواء على مستوى الدول العربية أو المستوى العالمى، ووضع التشريعات التى تحفز الاستثمار في القطاعات الخضراء والمحافظة على البيئة حتى تستطيع أن تحقق تقدما كبيرا في التصنيف العام لمؤشر الأداء البيئي العالمى والذى يساعد بالتبعية في التوجه نحو الاقتصاد الأخضر ، وبالتالى خلق المزيد من مجالات الاستثمار فى قطاعات الاقتصاد الأخضر ،والمحافظة على الكثير من عناصر التنوع الإيكولوجي الحيواني والنباتي

(١) يعتبر مؤتمر الأمم المتحدة للتغير المناخى٢٠٢٢ والمعروف باسمcop27 الذى عقد بشرم الشيخ بجمهورية مصر العربية في الفترة من ٦ حتى ١٨ نوفمبر ٢٠٢٢ وهو مؤتمر الأمم المتحدة السابع والعشرون للتغير المناخى وهو من أكثر المؤتمرات التى دعت للتوجه نحو الاقتصاد الأخضر .

من الانقراض والاندثار ، وكل ذلك يساهم في التقليل من نسبة البطالة والفقر والوصول للتنمية المستدامة المبتغاة.

ثانيا: أثر الاقتصاد الأخضر على الاستثمار في قطاع الغابات

تعتبر الغابات جزء رئيسيًا من البنية التحتية الايكولوجية التي تدعم رفاهية الإنسان ولا غنى عنها لسير عمل الاقتصاد فالغابات لها أهمية حيوية للسلامة الاقتصادية فهي تنظم المياه العذبة وتنقلها إلى المزارع والمدن وتوفر التدفقات المغذية للأراضى الزراعية وتمنع تجريف التربة وتنتج خشب الوقود اللازم للفقراء .[١]

هذا بالإضافة إلى أن الغابات تعتبر أهم السبل المستخدمة لاحتجاز الانبعاثات الكربونية الناتجة عن مصادر التلوث المختلفة إلا أن الغابات تتعرض للتدهور والإزالة ويرجع ذلك للعديد من الأسباب منها زيادة الزحف العمراني عليها والحصاد المفرط بسبب زيادة الطلب على منتجات الأخشاب والضغوط المتعلقة بالاستخدامات الأخرى للأرض كالزراعة وتربية الماشية مما يساعد على زيادة الانبعاثات الكربونية حيث نجد أن زوال الغابات مسئول عن قرابة ٢٠% من انبعاثات غازات الدفيئة في العالم وهذا يتطلب ضرورة الرقابة على الغابات وحمايتها من التناقص أو الانقراض حفاظاً على الأنظمة الايكولوجية . [٢]

كما قضت الأمطار الحمضية على ما يزيد على ١٦ مليون فدان من الغابات فى تسع دول أوروبية.

---

(١) برنامج الأمم المتحدة للبيئة ، المشروع الأخضر العالمى الجديد، مارس ٢٠٠٩ ، ص٣٢.

(٢) مجلة البيئة والتنمية ، المجلد رقم ١٧ ، العدد رقم ١٧١ ، يونيو ٢٠١٢ ،ص١١

ومن ناحية ثانية تؤثر على الحيوانات البرية والبرمائية، والتي تتغذى على الحشائش وأوراق الأشجار المشبعة بالحمض ، مما يؤدى إلى نقص الكالسيوم في غذائها ، مما يضعف عظامها وفروتها ويصيب بعض الطيور هشا رخواً خالياً من القشرة وبذلك يكون عرضة للتلف من جانب الحشرات والقوارض فيقل معدل التكاثر ومن ناحية ثالثة : تؤثر على التربة الزراعية ، ببث العديد من المعادن السامة فيها وإضافة المواد الحمضية إليها فلا يمد النبات غير الحمض يشربه ويتغذى عليه كما أن الحمض يقضى على الكائنات الدقيقة التي تعيش في التربة، واللازمة لتحلل الأجسام العضوية إلى مواد غذائية صالحة للنبات (١)

ومن ناحية أخرى تؤثر الأمطار الحمضية على المسطحات المائية ، حيث أن تساقط الأمطار الحمضية على البحيرات والبحار شبه المغلقة والمغلقة يعمل على فناء الأسماك ، والبكتريا المحللة ويقضى على البلامكتون وهى ما تتغذى عليه الأحياء البحرية بل أنها عملت على تزايد نمو الطحالب والفطريات وبعض النباتات المقاومة للحموضة ، مما يجعل البحيرات تتصحر . (٢)

(١) د. عبدالسلام منصور الشيوى ، حماية البيئة البرية من التلوث على المستوى الدولى ، مرجع سابق ، ص ٢٧٤.

(٢) راجع :

: R WRIGHT & EGJESSING : Aud precipitation, in the chemical composition of lakes, in A mbio, 5 (1976) p.220

والاستثمار في الحفاظ على الغابات وإعادتها يزيد من التوظيف الرسمي فقط في هذا القطاع بنحو ٢٠% بحلول عام ٢٠٥٠ . [١] ، وتشير تقديرات منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة إلى أن الاستثمار في الإدارة المستدامة للغابات يمكن أن يخلق ١٠ ملايين وظيفة خضراء جديدة ويتمثل الهدف من الاستثمار في قطاع الغابات وفقاً لسيناريو الاستثمار الأخضر المتبع في تقرير الاقتصاد الأخضر الصادر عن اليونيب في خفض إزالة الغابات بنسبة ٠% بحلول عام ٢٠٣٠ وكذلك زيادة الغابات المزروعة للحفاظ على إنتاج الغابات وخفض الانبعاثات الناشئة عن إزالة الغابات وتدهورها ،ويتفق الباحث مع بعض الآراء الفقهية التى تنادى بالاهتمام بالزراعة والمحافظة على الغابات بهدف تحسين مستوى المعيشة والتخفيف من حدة الفقر في الريف مع زيادة الموارد [٢] عن طريق الادارة الحكيمة للموارد الطبيعية والأنظمة الإيكولوجية مما يزيد من المنافع للفقراء، وزيادة الوعي بأهمية أن الموارد الطبيعية هي ليست ملكية الجيل الحالي بل ملكية كل الأجيال الحاضرة والقادمة .

(١) برنامج الأمم المتحدة للبيئة، نحو اقتصاد أخضر، ٢٠١١ ، ص ١٣

(٢) د. ساندي صبري ابوالسعد، وآخرين، الاقتصاد الاخضر واثره على التنمية المستدامة في ضوء تجارب بعض الدول (دراسة حالة مصر) ، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية السياسية والاقتصادية، ١٥ يونيو ٢٠١٧ ، ص١٠-١١ .

المبحث الثانى

الاستثمار في القطاعات الخضراء ودوره في تحقيق التنمية المستدامة

إن أهمية الاقتصاد الأخضر، كأحد أهم البرامج المعتمدة من قبل الأمم المتحدة، تظهر في الدور الحيوي في تحقيق التنمية المستدامة والمحافظة على الموارد الطبيعية، فالبيئة ليست جزءاً من الاقتصاد الأخضر ولكن الاقتصاد الأخضر جزء من البيئة ، ويعتبر الاقتصاد الأخضر أليه للوصول إلى التنمية المستدامة ، كما أن الاستثمار في الاقتصاد الأخضر يشجع على الاستثمار في قطاعات ينتج عنها خلق فرص عمل جديدة ومن ثم المساهمة في مواجهة مشكلة البطالة في الدول النامية ومن بينها مصر [١] .

وربط الاقتصاد الأخضر بالتنمية المستدامة يعمل على تحقيق التوازن بين الحاضر والمستقبل . [٢]

(١) سلسلة قضايا التخطيط والتنمية رقم (٢٣٠) ،تحقيق التنمية المستدامة في ظل اقتصاديات السوق من خلال إدارة الصادرات والواردات في الفترة من عام ٢٠٠٠حتى عام ٢٠١٠/٢٠١١ ، معهد التخطيط القومى ،أكتوبر ٢٠١١م ، ص ١.

(٢) د. أحمد عبدالعزيز الشرقاوى ، محاضرات في اقتصاد التنمية والتخطيط ، مدخل نظرى وتطبيقى ومنهجى ، كلية التجارة جامعة المنوفية ، دار الخولى للطباعة والنشر ، ٢٠٠٩ ص ٤٦٥ .

وعليه وبناء على ما سبق سوف نقسم هذا المبحث إلى المطالب التالية:

المطلب الأول: دور الاقتصاد الأخضر في تحقيق التنمية المستدامة

المطلب الثانى : دور السياسات الاقتصادية في دعم الاستثمار في القطاعات الخضراء.

المطلب الثالث: الاقتصاد الأخضر والاستجابة العالمية للتغير المناخى

المطلب الأول

دور الاقتصاد الأخضر في تحقيق التنمية المستدامة

تعرف التنمية المستدامة بأنها عملية الاستخدام الأمثل للموارد الاقتصادية النادرة والمدن والمجتمعات والقطاعات الاقتصادية المختلفة والأعمال التجارية بشرط أن تلبي احتياجات الحاضر بدون المساس بقدرة الأجيال القادمة علي تلبية حاجاتها هذا في ظل مواجهة العالم خطورة التدهور البيئي الذي يجب التغلب عليه مع عدم التخلي عن حاجات التنمية الاقتصادية وكذلك المساواة والعدالة الاجتماعية ، وقد كان الهدف من النمو الاقتصادي قبل عقد الثمانينات هو إشباع رغبات المستهلكين ودفع عجلة التنمية الاقتصادية ، إلا أنه ظهر مع بداية عقد التسعينات من القرن الماضي أن التنمية الاقتصادية تؤدي إلى تدمير البيئة من الناحية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية وذلك على النحو التالى [١] :

أولا: من الناحية الاقتصادية : تخلق استخدام التكنولوجيا الحديثة بعض المشكلات الاقتصادية في المجتمع من أهمها البطالة وضعف في القوة الشرائية

(١) د. ياسر إبراهيم محمد داود، جهاد أحمد نور الدين عباس ، دور الاقتصاد الأخضر في تحقيق التنمية المستدامة في مصر ، مرجع سابق ، ص ٧٣ وما بعدها.

الناتجة عن فقدان الوظائف، وبالتالي تزايد حجم الاقتصاد غير الرسمي في المجتمع.

ثانيا : ومن الناحية الاجتماعية : التنمية الاقتصادية غير المستدامة تؤدي إلى العديد من المشاكل الاجتماعية كالزيادة في معدل الجريمة وإدمان المخدرات وغيرها من المشاكل الاجتماعية المصاحبة لتزايد معدل البطالة أو انخفاض القوة الشرائية للدخول النقدية .

ثالثا: ومن الناحية البيئية : التنمية الاقتصادية تؤدي إلي تلوث الهواء واستنفاذ الموارد الاقتصادية غير القابلة للتجديد وكذا استنفاد قدرات المجتمع لإشباع الحاجات الحالية للبشر علي حساب الحاجات المستقبلية لهم.

أبعاد التنمية المستدامة :

للاستدامة خمسة أبعاد ، وذلك على النحو التالى [1] :

أولا :البعد الاقتصادي: الاستدامة الاقتصادية تنطلق من الحاجة المعترف بها للنمو الاقتصادي ، ومن ثم الحاجة إلى الحفاظ على رأس المال المنتج أي الأصول التي يصنعها الإنسان، ومن ثم فهي تعني بالحفاظ على رأس المال المصنوع .

فالبعد الاقتصادي للتنمية المستدامة يعمل على تحقيق أهداف مثل التنمية الاقتصادية ، تعظيم التنافسية ، النمو الاقتصادي ، الإبداع والتنمية الصناعية ، وذلك من خلال:

(١) أندرو سيتر – وأرنست لوتز– قياس التنمية المستدامة بيئيا – التمويل والتنمية – صندوق النقد الدولى والبنك الدولى – العدد (٤) – المجلد (٣٠) – ديسمبر ١٩٩٣م– ص ٢٠ مشار إليه فى : د. ياسر إبراهيم محمد داود، جهاد أحمد نور الدين عباس ، دور الاقتصاد الأخضر في تحقيق التنمية المستدامة في مصر، مرجع سابق ، ص ٧٥.

- تزايد التراكم الرأسمالي عن طريق تشجيع الاستثمار المحلي والأجنبي .
- التحسين المستمر لجودة المنتجات الوطنية بما يسمح لها الوصول والتنافس المحلي والعالمي .
- تعظيم كفاءة الأسواق ودور كل من القطاع العام والقطاع الخاص في التنمية.

ثانيا: البعد الاجتماعي : الاستدامة الاجتماعية يقصد بها الحفاظ على النسيج الاجتماعي الحاضن للنشاط الإنساني بمختلف صوره ، والذي يتألف من مجموعة كبيرة من العلاقات والشبكات التي تربط بين الناس وتؤثر في سعيهم لتحقيق مصالحهم أو تحقيق المصلحة العامة، والتي يطلق عليها رأس المال الاجتماعي .

ويستهدف البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة تحقيق مجموعة من الأهداف منها :

١- تخفيض معدلات البطالة .

٢- الرعاية الصحية والتعليمية .

٣- التنمية المحلية والإقليمية .

ثالثا: البعد البيئي : إن مفهوم الاقتصاد الأخضر جاء أساساً للربط بين الاقتصاد والبيئة وما فيها من موارد مثل المياه والهواء والنفط والغابات وغيرها وقد أدى إدخال البعد البيئي في مجال الاقتصاد إلى تغير مفهوم التنمية الاقتصادية من مجرد زيادة استغلال الموارد الاقتصادية النادرة لإشباع الحاجات الإنسانية المتعددة والمتجددة إلى مفهوم التنمية المتواصلة أو التنمية المستدامة ، فالاستدامة البيئية تعني بتدفقات الموارد من البيئة إلى الاقتصاد والمجتمع ، والتدفقات العكسية للمخلفات والنفايات من الاقتصاد والمجتمع إلى البيئة. ومن ثم

فهي تعني الحفاظ علي رأس المال الطبيعي (وهنا تبرز أهمية دور الاقتصاد الأخضر في تحقيق استدامة النمو).

ويستهدف البعد البيئي للتنمية المستدامة تحقيق مجموعة من الأهداف منها [١]:

١- تطبيق آلية التنمية النظيفة في القطاعات الاقتصادية بالمجتمع .

٢- الحفاظ على جمال الطبيعة .

٣- المحافظة على الموارد غير قابلة للتجديد

٤- التخلص من النفايات الصلبة وغير الصلبة من خلال استراتيجية قابلة للتنفيذ.

٥- حماية المجاري المائية والأنهار والبحار من مخاطر التلوث الصناعي .

رابعا: البعد السياسي والمؤسسي : يستهدف البعد السياسي والمؤسسي وضع آليات لصنع القرار وغيرها من القضايا المتعلقة بالحوكمة [٢] لحسن إدارة الموارد الاقتصادية والاجتماعية بهدف تحقيق التنمية المستدامة .

---

(١) د. ياسر إبراهيم محمد داود، جهاد أحمد نور الدين عباس ، دور الاقتصاد الأخضر في تحقيق التنمية المستدامة في مصر، مرجع سابق ، ص ٧٥.

(٢) يقصد بالحوكمة مجموعة الآليات والإجراءات والقوانين والنظم التى تضمن الانضباط والشفافية والعدالة وتهدف إلى تحقيق الجودة والتميز فى الأداء ، بما يحقق أفضل منافع ممكنة لكافة الأطراف ذوى المصلحة ولكل المجتمع وتمكن المجتمع من التحقق من حسن إدارة الموارد الاقتصادية والاجتماعية بهدف تحقيق التنمية وضمان إدارة الموارد بأسلوب علمى وتحقيق أهداف الإدارة الرشيدة واتخاذ القرار المناسب والرقابة على الأداء. أنظر: د. ياسر عوض عبدالرسول، تطبيق الحوكمة على الإدارة الضريبية في مصر ، بحث منشور في مجلة مصر المعاصرة أبريل ٢٠١٦، العدد ٥٢٢ ، السنة مائة وسبعة ، القاهرة ، ص ٤٨ .

خامسا: البعد البشري : فالاستدامة البشرية تعنى بالحفاظ علي رأس المال البشري وتنميته، عن طريق الاهتمام بالتعليم والصحة والتدريب والتأهيل ، كما سيتطلب التوجه نحو الاقتصاد تغيرات في سوق العمل، من جانب أصحاب العمل والعاملين، وفي نفس الوقت تحتاج الوظائف الخضراء أن تتوافق مع بعض المعايير التحقيق جودة العمل، ويرتبط الاقتصاد الأخضر بتوفير فرص العمل اللائقة. (١)

وعلي المستوي الاجرائي فإن استدامة النمو تعني تحقيق معدل النمو في الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي في حدود ٧-٨ % سنويا في المتوسط ، والحفاظ عليه لمدة ٥ سنة أو أكثر ، وذلك دون الجور على قدرة رأس المال الطبيعي ورأس المال المصنوع وراس المال البشري ورأس المال الاجتماعي ورأس المال المؤسسي على الوفاء بحاجات الأجيال المقبلة ، أي مع تأمين تجدد ونماء هذه الأنواع الخمسة من رأس المال بما يوفر الأمن والاستقلال للكيان الوطني الذي يمارس فيه الناس مختلف الأنشطة التي يقوم عليها النمو الاقتصادي ، ويعزز قدرته على مواجهة الأخطار والتهديدات الخارجية والاضطرابات الداخلية (٢) .

---

(١) د. نجوى يوسف جمال الدين ،التعلم من أجل الاقتصاد الأخضر والتحولات العالمية في الاقتصاد والتعليم ، مرجع سابق ، ص ٩.

(٢) لمياء محمد المغربي – لين الاقتصادي للتنمية المستدامة وخصائص السكان" دراسة حالة الصين بالتطبيق على مصر – المجلة المصرية للتنمية والتخطيط – المجلد الثامن عشر – العدد الثاني – معهد التخطيط القومي – القاهرة – ديسمبر ٢٠١٠م – ص ٨٩. مشار إليه فى د. ياسر إبراهيم محمد داود، جهاد أحمد نور الدين عباس ، دور الاقتصاد الأخضر في تحقيق التنمية المستدامة في مصر ، مرجع سابق ، ص ٨١ .

كما يجب مشاركة القطاع الخاص في التحول إلى الاقتصاد الأخضر حيث إن هذا القطاع له مكانة هامة في ضمان كفاءة الاستثمارات . وأيضا مشاركة المجتمع المدني في التحول إلى الاقتصاد الأخضر من خلال الجمعيات الأهلية والتعاونية. حيث حرصت العديد من الوثائق القانونية الدولية والدساتير والتشريعات الوطنية.[١] لاسيما الصادرة بعد إعلان استكهولم لعام ١٩٧٢ – على النص صراحة على الحق في البيئة والالتزام بحمايتها من التلوث لصالح الأجيال المقبلة، والتي ينبغي ألا ترث من رأس المال البيئي أقل مما ورثه الجيل الحالي.[٢]

وتضطلع منظمات المجتمع المدني وخاصة الجمعيات الأهلية المعنية بالبيئة بدور رئيسي في الحق في البيئة والالتزام بحمايتها[٣]، حيث نقوم بتعزيز وتفعيل هذا الحق من خلال حقها في الحصول على المعلومات البيئية التي تتعلق بالقرارات الإدارية ذات التأثير على البيئة والمشروعات ذات الأنشطة السلبية على البيئة.

(١) د. احمد عبدالكريم سلامة، البيئة وحقوق الانسان في القوانين الوطنية والمواثيق الدولية، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، كلية الحقوق، جامعة المنصورة، العدد الخامس عشر، ابريل ١٩٩٤ ، ص٣ وما بعدها.

(٢) د. مصطفى كمال طلبه، انقاذ كوكبنا، التحديات والآمال (حالة البيئة في العالم ١٩٧٢ – ١٩٩٢)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، الطبعة الاولى، ١٩٩٢، ص١٦١.

(٣) د. مجدي نصيف، كارثة العصر – الإنسان يدمر كوكبه، الطبعة الأولى، دار سعاد الصباح، الكويت، ١٩٩٢، ص ٥١ وما بعدها.

ويجب على الشركات الصغيرة والمتوسطة أن تساهم في دعم الاستثمار الأخضر من خلال توليد فرص عمل جديدة وتشجيع الإبداع واستقطاب الدعم من مختلف عناصر المجتمع [١]

والاهتمام بالتنمية الريفية من خلال الاهتمام بالزراعة والمحافظة على الغابات بهدف تحسين مستوى المعيشة والتخفيف من حدة الفقر في الريف مع زيادة الموارد [٢] عن طريق الإدارة الحكيمة للموارد الطبيعية والأنظمة الإيكولوجية مما يزيد من المنافع للفقراء .

المطلب الثانى

دور السياسات الاقتصادية في دعم الاستثمار في القطاعات الخضراء

تمهيد وتقسيم :

تقوم السياسات الاقتصادية سواء كانت سياسات نقدية أو سياسات مالية بدور بارز في التوجه نحو الاقتصاد الأخضر وتمويل قطاعاته ، وتعد السياسة الاقتصادية جزءًا من مجموعة التوجهات والإجراءات التي تتخذها الدولة من أجل دفع عجلة الاقتصاد نحو التقدم والنمو [٣].

---

(١) الإسكوا، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا : الاقتصاد الاخضر في سياق التنمية المستدامة والقضاء على الفقر، المبادئ والفرص والتحديات في المنطقة العربية، الامم المتحدة، نيويورك، ٢٠١١، ص١٣ .

(٢) د. ساندي صبري ابوالسعد ، الاقتصاد الأخضر وأثره على التنمية المستدامة في ضوء تجارب بعض الدول (دراسة حالة مصر) ، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية السياسية والاقتصادية، ١٥ يونيو ٢٠١٧ ، ص١٠ .

(٣) د. عمر سالمان ، الجمارك بين النظرية والتطبيق ، (الدار المصرية اللبنانية) ، ٢٠٠٢ ، ص٣١.

وباعتبار السياسة الضريبية هي جزء من السياسات الاقتصادية المالية في الدولة ، فهي من هذه الناحية تتأثر بالنظام الإقتصادي ودرجة تقدم الدولة ، وكيفية عمل اقتصادها ، كما أنها تؤثر فيه سلباً وإيجاباً هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى يختلف الدور الذي تلعبه السياسة النقدية من دولة إلى أخري حسب درجة النمو والتطور الإقتصادي ، كما يختلف من نظام إقتصادي إلي نظام إقتصادى آخر (١) .

وعليه وبناء على ما سبق سوف نوضح دور السياسات الاقتصادية سواء النقدية أو المالية في دعم الاقتصاد الأخضر من خلال التطرق للفروع التالية :

الفرع الأول: دور السياسات الاقتصادية النقدية في دعم الاقتصاد الأخضر

الفرع الثانى : دور السياسات الاقتصادية المالية في دعم الاقتصاد الأخضر

الفرع الأول

دور السياسات الاقتصادية النقدية في دعم الاقتصاد الأخضر

تتمثل السياسة النقدية في مجموعة الإجراءات والوسائل التي تتخذها السلطات النقدية في الدولة للتحكم في كمية النقود المعروضة في المجتمع والرقابة على حجم الائتمان وتوجيهها بالصورة التي تساهم في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية العامة للدولة (٢)، ويتبنى البنك المركزي المصري السياسة النقدية بهدف تحقيق الاستقرار في الأسعار من خلال استهداف معدل التضخم

(١) د. عبد الحميد صديق عبد البر ، دور السياسة المالية والنقدية في معالجة الآثار السلبية لاقتصاد السوق ودور الدولة في ظل اقتصاد السوق ، (مجلة مصر المعاصرة) ، العدد ٤٩٢ السنة المائة ، أكتوبر، ٢٠٠٨، ص١٤٥.

(٢) د. السيد عطية عبد الواحد ، التحليل الاقتصادي الكلي ، (دار النهضة العربية) ، ٢٠٠٢ ، ص ٤٠٩ وما بعدها.

والتحكم في سعر الصرف ، بما يؤدي إلى العمل على ترشيد الواردات وتنمية الصادرات . والعمل على تلبية أية طلبات من النقد الأجنبي من جانب المستثمرين لتشجيع الاستثمار بما ينعكس على زيادة الإنتاج والذي يؤدي إلى التشغيل ، وزيادة في الصادرات وتقليل الواردات ، ورفع معدل النمو الاقتصادي.

وعليه تقوم السياسات النقدية بدور هام في التوجه نحو الاقتصاد الأخضر وتمويل قطاعاته وذلك على النحو التالى[١] :

أولا: في عام ٢٠١٧ أطلق بنك أبو ظبي الوطني إصدار سندات صديقة للبيئة في الدول العربية بقيمة ٥٨٧ مليون دولار تستحق في عام ٢٠٢٢ ، وفي دول مجلس التعاون الخليجي أطلق بنك أبو ظبي الوطني سندات خضراء بقيمة ٥٠٠ مليون دولار كدفعة أولى لتمويل قطاعات الطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة لتحفيز مشاريع التنمية المستدامة .

ثانيا: أصدرت اندونيسيا صك أخضر بقيمة ١.٢٥ مليار دولار وقد بلغ إجمالي الصكوك الخضراء التي تم إصدارها في العامين ٢٠١٧، ٢٠١٨ نحو ٢.١٢٥ مليار دولار أغلبها إصدارات في السوق الأندونيسي والسوق الماليزي .

ثالثا: قامت مجموعة من البنوك التجارية وبنك قطر الوطني للتنمية في دولة قطر بإطلاق مبادرات التمويل الأخضر أو ما يعرف لدى جمهور عملاء تلك البنوك ببرنامج قرض الإسكان تحت عنوان الرهن العقاري الأخضر والذي يهدف الى تقديم الدعم لأصحاب العقارات الصديقة للبيئة بأسعار ميسرة للفائدة مع تمديد فترات السداد ، كما يقدم بنك قطر للتنمية التمويل للشركات الصغيرة والمتوسطة

---

(١) د. آمال ضيف بسيوني ، دور البحث العلمي كقوة دافعة نحو اقتصاد اخضر لتحقيق التنمية الاقتصادية، مرجع سابق ، ص٣٤.

العاملة في قطاع الزراعة والثروة السمكية والثروة الحيوانية بهدف تحقيق الاكتفاء الذاتي والحفاظ على الموارد الطبيعية .

رابعا: قام البنك الأهلي المصري في مصر بدور كبير في تحقيق التنمية المستدامة والتوافق مع المعايير البيئية ، فقد بلغ تمويل المشروعات في مجال الطاقة المتجددة نحو ٤.٨ مليار جنيه في يونيو ٢٠١٨، كما مول البنك مشروعات توفيق الأوضاع البيئية بقيمة ٦٨ مليون جنيه خلال الفترة من ٢٠٠٠/٢٠٠٧ لما يقرب من ٤٠٠ مشروع لافتة إلى أن البنك وقع اتفاقية خدمات البنك الرائد مع وزارة البيئة وهو ما يعد تنفيذًا للمرحلة الثالثة من مشروع التحكم في التلوث الصناعي والبالغ إجمالي تمويله ١٤.٥ مليون يورو ، على الصعيد الدولي هناك جهود تبذل من جانب مجموعة العشرين ومجموعة الدول السبع والأمم المتحدة بهدف تشجيع جهود إقامة نظام مالي مستدام وتعزيز فرص نمو الاقتصاد الأخضر الذي يراعي الضوابط البيئية وقد أدى هذا إلى وضع أساس إقامة نظام مالى مستدام لتحقيق تنمية متوازنة .

الفرع الثانى

دور السياسات الاقتصادية المالية في دعم الاقتصاد الأخضر

السياسة المالية للدولة هي تلك الإجراءات والسياسات التي تطبقها السلطات المالية في كل من جانبي الموازنة العامة للدولة(الإيرادات والنفقات) بهدف التأثير على النشاط الإقتصادي والاجتماعى لجميع أفراد المجتمع، بغرض تحقيق التنمية والاستقرار الإقتصادي[١]، وإذا كانت السياسات الاقتصادية والاجتماعية في تطور

(١) د. أمين عبد الفتاح سلام، السياسة الضريبية للدول المتخلفة ، رسالة دكتوراه ، كلية الحقوق – جامعة عين شمس ، ١٩٧٠ ، ص١٥ وما بعدها .

دائم فيجب أن يتواكب النظام الضريبي مع هذه التطورات حتى يستطيع أن يخدم هذه السياسات ويتلاءم مع المتغيرات العالمية والمناخية .

وتعتبر السياسة الضريبية من أهم أدوات السياسة المالية الهادفة إلى تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية، ولنجاح أي نظام ضريبي لا بد من وجود ثلاثة عناصر يكمل بعضها بعضا[١] وهذه العناصر تتمثل في الآتي :

١- العنصر الفني : ويشمل السياسات والإجراءات والترتيبات التي يتم من خلالها فرض نوع معين من الضرائب لتحقيق الأهداف المرجوة منها .

٢- العنصر التنفيذي : ويشمل الإدارة والأجهزة الضريبية التي تنفذ السياسة الضريبية ، حيث إن الإدارة الضريبية عليها التزامات لا بد أن تحافظ عليها منها ما هو عام مثل التطبيق الصحيح للقانون ، وعدم التعسف في استخدام السلطات المخولة لها [٢]، واحترام الحريات الفردية والشخصية للممول ، ومنها ما هو خاص مثل الالتزام بسر المهنة ، وعبء الإثبات في الحالات التى تطلبها المشرع منها ، والالتزام بإخطار الممول بالنماذج الضريبية و الإخطارات الخاصة بربط الضريبة وعناصرها وبقيمتها ومواعيد دفع الضريبة وغيرها من الإخطارات [٣] .

---

(١) د. محيي محمد مسعد ، العلاقة القانونية بين الممول والإدارة الضريبية ، دراسة تحليلية مقارنة ، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية ، الإسكندرية ، الطبعة الأولي ، عام ٢٠٠٠ م ، ص ١١ .

(٢) د. رابح رتيب بسطا ، إصلاح الإدارة الضريبية ، بحث مقدم إلى المؤتمرالقانونى السنوى السادس للجمعية المصرية للاقتصاد السياسى والإحصاء والتشريع حول الإصلاح التشريعى والعدالة الناجزة ، القاهرة ١٢-١٣ ديسمبر ٢٠٢٠، ص٢١٩-٢٢٤.

(٣) لمعرفة المزيد عن أهم التزامات العامة للإدارة الضريبية أنظر أستاذنا الدكتور. رابح رتيب بسطا ، الممول والإدارة الضريبية ، دار النهضة العربية – القاهرة ، الطبعة الثانية ٢٠١٦، ص ١٦٢-١٦٣ .

٣- العنصر التشريعي : ويشمل التشريعات التي تحدد أهداف ووسائل النظام الضريبي في المجتمع والتي توضح طبيعة الدولة السياسية وخياراتها الاقتصادية والاجتماعية ، على سبيل المثال التشريعات الضريبية المصرية المتعاقبة الصادرة لتنفيذ برامجها الاقتصادية وآخر هذه التشريعات قانون الضريبة على الدخل رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥ وتعديلاته ، كما أصدر المشرع الضريبى قانون الإجراءات الضريبية الموحد الصادر بالقانون رقم ٢٠٦ لسنة ٢٠٢٠ ولائحته التنفيذية الصادرة بالقرار رقم ٢٨٦ لسنة٢٠٢١ والذى تضمن نصوصًا خاصة بتطبيق نظام الفاتورة الإلكترونية والمنظومة الإلكترونية على النظام الضريبى.

وفى سبيل دعم التوجه للاقتصاد الأخضر قررت مصر إنشاء المركز الإقليمي للتمويل المستدام لإسراع وتيرة التحول الى الاقتصاد الأخضر والمستدام وتحقيق أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة ٢٠٣٠ ورؤية مصر ٢٠٣٠ ومواكبة التطورات العالمية في تقديم حلول أكثر مرونة في ظل تغير المناخ وندرة الموارد الطبيعية والحاجة الملحة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة يهدف المركز الى[١]:

١- إشراك كافة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتي لديها القدرة على فتح أسواق عمل جديدة خاصة في مجالات التصنيع لخفض معدلات البطالة ورفع معدلات النمو.

٢- نشر الوعي بثقافة التنمية المستدامة والتوعية بأهمية التمويل المستدام.

(١) د. آمال ضيف بسيوني ، دور البحث العلمي كقوة دافعة نحو اقتصاد أخضر لتحقيق التنمية الاقتصادية، ، مرجع سابق ، ص٣٤.

٣-توجيه الاستثمارات إلى المشروعات الصديقة للبيئة وتقديم الدعم الفني والمشورة للمستثمرين والتعاون مع المراكز المثيلة في الخارج بهدف تبادل الخبرات في مجال التمويل المستدام وإجراء التقييم البيئي والمجتمعى للمؤسسات.

ثالثا: تعتبر البنوك الخضراء مصدر من مصادرًا التمويل المستدام تسعى إلى تقليل تكاليف الطاقة وتحفيز القطاع الخاص على الاستثمار والإسراع بالانتقال الى اقتصاد يحافظ على البيئة من الانبعاثات الحرارية ويحافظ على حقوق الأجيال المقبلة من التغيرات المناخية وتطبيق تقنيات الطاقة النظيفة ،فقد أنشأت كل من المملكة المتحدة واستراليا واليابان وماليزيا بنوكا وطنية تهدف الى تشجيع القطاع الخاص في تقنيات الطاقة النظيفة ، وساهم مجموع البنوك الخضراء في العالم بما يقرب من ٣٠ مليار دولار من الاستثمارات في مجال الطاقة النظيفة . في الولايات المتحدة الأمريكية أنشأت ولاية كونيكتيكت أول بنك أخضر في الولاية عام ٢٠١١ وساهم بمبلغ ٦٦٣ مليون دولار في استثمارات المشروع تبعها نيويورك في عام ٢٠١٣ ، وفي الهند أطلق أحد بنوكها مبادرة عبر ٥٧ فرعا له للقيام بعمليات سحب وإيداع واستخدمت الطاقة الشمسية لتشغيل الماكينات وتدوير مخلفات الورق وكذلك هولندا اشترطت تقديم تمويل للشركات التي تراعي مبادئ الاستدامة البيئية والثقافية والاجتماعية .

وتعد الضرائب أحد الموارد الهامة لتمويل النفقات العامة، ولذلك فإن السياسة الواعية لاستخدام الضريبة كعنصر هام من عناصر العلاقة الاستثمارية تتجسد في اتباع معاملة ضريبية تشجع الاستثمار في كافة القطاعات عن طريق منح الأنشطة أو المشروعات أو القائمين عليها مزايا معينة تعرف بالحوافز الضريبية، وتتمثل

هذه المزايا في الإعفاء من الضرائب خلال مدة معينة وتخفيض سعر الضريبة وبالتالى تخفيض مقدار الضريبة المستحقة على المشروع في نهاية السنة الضريبية وغيرها من المزايا الضريبية التي تشجع الأنشطة المختلفة التي تحتاجها التنمية الاقتصادية وتجذب الاستثمار ، ويختلف هدف السياسة المالية فى البلدان المتقدمة عنها فى الدول النامية ففى البلدان المتقدمة يكون هدفها العمل على تحقيق الاستقرار الاقتصادى والسماح لميزانية الدولة بالتقلب تبعا لأوجه الدورة الاقتصادية المختلفة، اما البلدان النامية فانها تسخر كافة إمكانياتها لتوفير الموارد المالية اللازمة لتعجيل التنمية الاقتصادية، وتحقيق الاستقرار الاقتصادى يتوقف على مدى فعالية السياسة المالية لمواجهة أى: موجة تضخمية فى الاقتصاد.(١)

والواقع أنه توجد علاقة قوية بين السياسة الضريبية والسياسة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للدولة حيث تتوقف الحصيلة الضريبية على الوضع الاقتصادي والاجتماعي للدولة، كما أن مركز الدولة في المجال الدولي له دور كبير في السياسة الضريبية، وتؤثر الأخيرة في الفرد والجماعة معًا، لذلك فإن الإصلاح الضريبي لابد أن يرتبط بمفهوم إصلاح متكامل يربط بين التشريع الضريبي والإدارة الضريبية وممولي الضريبة وممثليهم. فكل منهما يؤثر في الآخر ويتأثر به، وكلاهما يؤثر في الاقتصاد المصري. (٢)

(١) د. عبد المنعم فوزى، المالية العامة والسياسة المالية، منشأة المعارف، الإسكندرية، بدون سنة نشر، ص ٣٩ وما بعدها .

(٢) د. أيمن أحمد على عبد الغفار، دور الإهلاك المعجل فى علاج عجز الموازنة العامة ، دراسة تحليلية مقارنة وذلك فى ظل قانون الضريبة على الدخل رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥، المؤتمر العلمى السنوى الثامن عشر ، بكلية التجارة جامعة عين شمس ، بعنوان أزمة علاج الموازنة العامة للدولة وتحسين الوضع الإقتصادى ، المقترحات والحلول ، فى الفترة من ٢٢ إلى ٢٤ نوفمبر ٢٠١٣، ص١٤٠ وما بعدها.

وتعد الإعفاءات الضريبية من الحوافز الضريبية و التي تساعد على قيام مشروعات تنموية ذات أصول رأسمالية كبيرة وطويلة الأمد ، وتشجيع المستثمرين على القيام بالمشروعات التى تتناسب مع التغيرات المناخية ،ولذلك يجب على الدول النامية أن تحسن اختيار الحوافز الضريبية التي تتلاءم واستراتيجيتها في التنمية الاقتصادية[١] .

كما أننا نرى أن الحوافز الضريبية [٢] تساهم بدور كبير في تشجيع التوجه للاقتصاد الأخضر وذلك من خلال سياسة الإعفاءات الضريبية ،ويلاحظ أن الحوافز الضريبية المقررة في التشريعات المتطورة المختلفة ترتبط بمتطلبات كثيرة منها دفع عجلة التنمية الاقتصادية ، وتشجيع صناعات جديدة في المناطق النائية

(١) د. حامد عبد المجيد دراز ، السياسات المالية ، مركز الإسكندرية للكتاب ، الطبعة الثانية ، عام ٢٠٠٠م ، ص ٢٥٤ .

(٢) تعددت التعريفات الفقهية للحوافز الضريبية ، فعرفها البعض بأنها التيسيرات الضريبية التي يمنحها المشرع للأنشطة المختلفة لتحقيق أهداف معينة . وعرفها البعض الآخر من الفقه بأنها نظام يصمم في إطار السياسة المالية للدولة بهدف تشجيع الاستثمار والادخار على نحو يؤدي إلى نمو الإنتاجية القومية وزيادة المقدرة التكليفية للاقتصاد القومي ، ورفع حصيلة الضرائب نتيجة قيام المشروعات الجديدة أو توسيع المشروعات القائمة . وأيضا تتمثل هذه الحوافز في منح الإعفاءات الضريبية سواء أكانت دائمة أو مؤقتة ، ووقف الضريبة وتقسيطها أو تأجيلها واعتماد أكثر فائدة للمستثمر في حساب قيمة استهلاك الأصول الرأسمالية ، وتثبيت الضريبية ، وخصومات في الوعاء الضريبى ، وترحيل الخسائر وغيرها من الحوافز الضريبية التي قررها المشرع الضريبي في تشريعاته المتطورة . انظر د. الوليد صالح عبد العزيز ، دور السياسة الضريبية في تحفيز الاستثمارات في ظل التطورات العالمية المعاصرة ، الطبعة الأولي ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، عام ٢٠٠٢ ، ص١٦.

اقتصاديا ، ودعم التوجه للاقتصاد الأخضر من خلال المشروعات التنموية والتى تساهم في المحافظة على البيئة ، وإعطاء الأولوية للصناعات العامة ، واستيعاب عمالة كثيفة لتقليل نسبة البطالة[١] .

ولقد تناولت المادة ٣١ من قانون الضريبة على الدخل رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥ تحديد الإعفاءات من الضريبة على إيرادات النشاط التجاري والصناعي في ستة بنود منه البند أولا أرباح منشآت استصلاح أو استزراع الأراضي، وذلك على النحو التالي :

أرباح منشآت استصلاح أو استزراع الأراضي: تضمن البند رقم (١) من المادة ٣١ من قانون الضريبة على الدخل رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥ النص على الآتى:

يعفى من الضريبة:

"أرباح منشآت استصلاح أو استزراع الأراضي وذلك لمدة عشر سنوات اعتباراً من تاريخ بدء مزاولة النشاط".[٢]

يستنتج من النص السابق الآتى:

أن المشرع الضريبى منح الأرباح المحققة من منشآت استصلاح أو استزراع الأراضي إعفاءً ضريبىًا لمدة عشر سنوات اعتباراً من تاريخ بدء مزاولة النشاط ويهدف المشرع من منح هذا الإعفاء تشجيع رجال الأعمال على استثمار أموالهم

(١) د. نصحي منصور نخيل ، دور الحوافز الضريبية في تشجيع المشروعات الصناعية ، المؤتمر الضريبي الثامن "التحضيري" لمنظمة مديري ضرائب أفريقيا – مصلحة الضرائب ، وزارة المالية القاهرة ، الفترة من ١٩ – ٢٠ نوفمبر ١٩٩٦ م ، ص ٨٧.

(٢) البند رقم (١) من المادة ٣١ من قانون الضريبة على الدخل رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥ .

فى استصلاح الأراضي وزراعتها للتوسع في مساحة الرقعة الزراعية ، وما يترتب على ذلك من آثار من المساهمة فى زيادة الناتج القومي ، وخفض معدلات البطالة وزيادة قيمة المتحصلات وبالتالى خفض العجز فى ميزان المدفوعات وزيادة معدلات النمو الاقتصادي .

وهذا النص جعل رجل الأعمال المستثمر فى هذا المجال يتراخي في بدء نشاطه فى أعمال تسوية الأراضي واستزراعها حتى يستفيد من الإعفاء العشرى المحدد اعتبارا من تاريخ اعتبار الأراضي منتجة ، وهو ما يمثل عائقا فى طريق التنمية الاقتصادية ، وللتغلب على هذا العائق التنموى صدر قانون الضريبة على الدخل رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥ وذلك بالنص فى البند رقم (١) من المادة ٣١ من قانون الضريبة على الدخل رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥ على إعفاء أرباح منشآت استصلاح أو استزراع الأراضي لمدة عشر سنوات اعتباراً من تاريخ بدء مزاولة النشاط استصلاح أو استزراع الأراضي وليس من تاريخ اعتبار الأراضي منتجة ، وهو موقف يحمد عليه المشرع الضريبى ؛ لأن فيه نوعًا من تشجيع المستثمرين على استثمار رووس أموالهم فى استصلاح الأراضي وزراعتها وبالتالى المساهمة فى تحقيق الاكتفاء الذاتى من الغذاء وخفض نسب البطالة وزيادة معدلات التنمية الاقتصادية والتوصل إلى بيئة خضراء نظيفة خالية من التلوث.

كما يرى الباحث أنه يجب توقيع غرامة مالية على الدول المتسببة في تلوث البيئة جراء الممارسات السيئة على البيئة والتى تؤثر على جميع الكائنات الحية .

المطلب الثالث

الاقتصاد الأخضر والاستجابة العالمية للتغير المناخى

التحول إلى الاقتصاد الأخضر هو بمثابة فرصة وتحد في نفس الوقت، ليس فقط للتناسب مع المتغيرات المناخية والوصول لبيئة نظيفة خالية من التلوث ولكن أيضا لتحقيق التنمية المستدامة ، ولقد بدأ الاهتمام بدراسة قضية تغير المناخ من قبل المنظمة العالمية للأرصاد الجوية والتى شكلت مجموعة لجان لجمع البحوث والدراسات المتعلقة بتغير المناخ وهو ما سمى بغازات الصوبة الزجاجية أو غازات الدفيئة وعقد المؤتمر الدولى الأول عن تغير المناخ عام ١٩٧٩واشتركت فيه المنظمة العالمية للأرصاد الجوية وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة ومنظمة الصحة العالمية ومنظمة الأغذية والزراعة ومنظمة اليونسكو وعرضت هذه المنظمات نتائج الأبحاث التى تشير إلى وجود زيادة واضحة في الغازات التى تسبب إرتفاع درجة حرارة الجو ، ومن الاهتمامات العالمية الحديثة بقضية التغيرات المناخية قمة المناخ في نيويورك في ٢٣سبتمبر ٢٠١٤بدعوة من الأمين العام للأمم المتحدة وحضره مائة دولة وكان الهدف من القمة حشد الزخم السياسى للتوصل إلى اتفاقية جديدة في باريس عام ٢٠١٥ وتعزيز القدرة على التكيف مع التأثيرات القاسية لتغير المناخ [١] .

ولقد وضع النظام العالمي الجديد خططاً أساسية لإدخال مفهوم الاقتصاد الأخضر والتنمية الخضراء في قواعده لتحقيق التنمية المستدامة . و أصبحت

(١) د. ياسر إبراهيم محمد داود ، آلية التنمية النظيفة لمواجهة التغيرات المناخية العالمية وتحقيق النمو المستدام ، بحث منشور بمجلة مصر المعاصرة ، أكتوبر ٢٠١٤ العدد ٥١٦، السنة مائة وخمسة ، القاهرة ، ص ١٦٧- ١٦٨.

المصانع والمزارع تضع علامة على منتجاتها توضح أنها أنتجت بطريقة آمنة بيئيا أو تضع رموزا لشهادات اعتماد دولية للمنتجات التي تراعي الجوانب البيئية فيها (مثل شهادة الأيزو البيئية ١٩٠٠٠)، وصممت (المتاجر الخضراء التي توفر السلع للمستهلكين، وتم زيادة دعم المنتجات الخضراء للمستهلكين وأصبحت تلقى إقبالا للمشروعات التي تراعي الجوانب البيئية. وظهرت (البنوك الخضراء التي تشجع وتمول المشروعات البيئية [١].

ويعتبر الحق في البيئة والالتزام بحمايتها، من المبادئ القانونية لحماية البيئة والتنمية المستدامة، وقد تقرر ذلك في قانون البيئة التابع للمؤتمر العالمي للتنمية الاقتصادية [٢] حيث تضمنت النص على: "أولا: المبادئ العامة والحقوق والمسئوليات:

١- حق الإنسان الأساسي: لجميع البشر الحق الأساسي في بيئة تليق بصحتهم ورخائهم.

٢- العدل بين الأجيال: تحافظ الدول على البيئة والموارد الطبيعية وتستخدمها لخير أجيال الحاضر والمستقبل"[٣].

(١) د. نجوى يوسف جمال الدين ،التعلم من أجل الاقتصاد الأخضر والتحولات العالمية في الاقتصاد والتعليم ، مرجع سابق ، ص ٣٥.

(٢) د. احمد عبدالكريم سلامة، البيئة وحقوق الانسان في القوانين الوطنية والمواثيق الدولية، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، مرجع سابق، ص١١

(٣) تقرير اللجنة العالمية للبيئة والتنمية، مستقبلنا المشترك، سلسلة عالم المعرفة ، العدد ١٩٢، م ٤٨٥.

ولذلك تضمنت تشريعات بعض الدول العربية نصوصا خاصة بحماية البيئة والتي سنوضحها في الجدول التالى :

جدول(٣)

الإطار التشريعي بشأن حماية البيئة في الدول العربية

الدولة	الإطار التشريعي بشأن حماية البيئة في الدول العربية
جمهورية مصر العربية	قانون حماية البيئة المصري رقم ٤ لسنة ١٩٩٤ (المادة١/١) ، المادة ١٠٣ من قانون حماية البيئة المصرى رقم ٤ لسنة ١٩٩٤، والمادة (٥) من قرار مجلس الوزراء رقم ٣٣٨ لسنة ١٩٩٥ المعدل بالقرار رقم ١٧٤١ لسنة ٢٠٠٥ بشأن اللائحة التنفيذية لقانون حماية البيئة المصري رقم ٤ لسنة ١٩٩٤ ودليل كفاءة الطاقة في المبانى السكنية ٢٠٠٦ ، دليل كفاءة الطاقة في المبانى التجارية ٢٠٠٩ ، دليل كفاءة الطاقة في المبانى الحكومية ٢٠١١
السودان	المادة (١١) من الدستور السوداني لسنة ٢٠٠٠، المادة (١/١٩) من قانون حماية البيئة السوداني لعام ٢٠٠١.
الأردن	قانون حماية البيئة الأردني رقم ٥٢ لسنة ٢٠٠٦ (المادة ٢/٤) ، والمادة ٣٦ من قانون حماية البيئة الأردنى رقم ١٢ السنة ٢٠٠٩ والقانون رقم ١٣ (٢٠١٢) حول الطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة،.
ليبيا	المادة الثالثة من قانون حماية وتحسين البيئة الليبي رقم ١٥ لسنة ٢٠٠٣

الدولة	الإطار التشريعي بشأن حماية البيئة في الدول العربية
الجزائر	القانون الجزائري رقم ١٩ السنة ٢٠٠١ المتعلق بتسيير النفايات و مراقبتها و إزالتها ، والقانون رقم ٩ – ١٩٩٩ (١٩٩٩) حول ترشيد الطاقة (الحفاظ على الطاقة)
قطر	القانون القطرى رقم ٣٠ لسنة ٢٠٠٢ بشان حماية البيئة (المادة ١/٧).
عمان	قانون حماية البيئة ومكافحة التلوث العماني رقم ١١٤ لسنة ٢٠٠١ (المادة ٤/١)
اليمن	قانون حماية البيئة اليمنى رقم ٢٩ لسنة ١٩٩٥، و قانون حماية البيئة اليمني لعام ٢٠٠٠
لبنان	القانون اللبناني رقم ٤٤٤ لسنة ٢٠٠٢ بشأن حماية البيئة
المغرب	قانون حماية واستصلاح البينة المغربي لعام ٢٠٠٣ (المادة ٢/١) والقانون رقم ٤٧٠٩ (٢٠٠٩) حول كفاءة الطاقة
البحرين	قانون البيئة البحريني رقم ٢١ لسنة ١٩٩٩ (المادة ٢/٢)
تونس	القانون رقم ٧٢-٢٠٠٤ (٢٠٠٤) حول كفاءة الطاقة والمعدل بالقانون رقم ٧ (٢٠٠٩)
سوريا	القانون رقم ٣ (٢٠٠٩) حول ترشيد الطاقة (الحفاظ على الطاقة)

الدولة	الإطار التشريعي بشأن حماية البيئة في الدول العربية
فلسطين	(المادة (١/١) من القانون الفلسطيني رقم ٧ لسنة ١٩٩٩ بشأن البيئة.
الكويت	القانون الكويتي رقم ٦ لسنة ١٩٨٠ فى شأن حماية البيئة ، المؤتمر السادس عشر لاتحاد المحامين العرب الذي عقد في الكويت في الفترة من ١٨ – ٢١ نيسان/ أبريل ١٩٨٧ بشأن ميثاق حقوق الإنسان والشعب في الوطن العربي.
الإمارات العربية المتحدة	المادة الأولى من القانون الاتحادي لدولة الإمارات العربية المتحدة رقم ٤ لسنة ١٩٩٩ والمعدل بالقانون رقم ٢٠ لسنة ٢٠٠٩ بشأن حماية البيئة وتنميتها
المملكة العربية السعودية	النظام الأساسي للحكم في المملكة العربية السعودية، الصادر بالمرسوم الملكي رقم أ/ ٩٢ بتاريخ ٢٧ شعبان ١٤١٢ هجرية، حيث نص في المادة ٣٣ منه على أن تسل الدولة على المحافظة على البيئة وحمايتها وتطويرها ومنع التلوث عنها ، والنظام العام للبيئة السعودي لعام ١٤٢٢ ه ، والمادة (١/١٨) من اللائحة التنفيذية للنظام العام للبيئة في المملكة العربية السعودية لعام ١٤٣٤هـ

المصدر: تجميع الباحث من تشريعات الدول العربية

المركز الإقليمي للطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة المؤشر العربي لطاقة المستقبل، كفاءة الطاقة ، ٢٠١٣ ، ص٣٦. مشار إليه في د. محمد حسونة

د. أحمد حسين سياسة ترشيد استخدام الطاقة في العالم العربى مصر المعاصرة يوليو٢٠١٦ العدد ٥٢٣ السنة مائة وسبعة ، ص ١٠

نستنتج من الجدول (٣) الملاحظات التالية :

١- عهد المشرع المصري، لجهاز شئون البيئة، بمهمة رسم السياسة البيئية وإعداد الخطط اللازمة للحفاظ على البيئة وتنميتها، ومتابعة تنفيذها، وللجهاز في سبيل تحقيق ذلك، وضع برامج التثقيف البيئي للمواطنين والمتابعة في تنفيذها، والاشتراك مع وزارة التربية والتعليم في إعداد برامج تدريبية لحماية البيئة في نطاق برامج الدراسة المختلفة في مرحلة التعليم الأساسي.[١] وتمتلك مصر من العناصر المناخية التى تساعدها على الزراعة الجيدة مثل الحرارة والأمطار والضوء وغيرها من العناصر المناخية ولذلك يجب استغلال هذه العناصر والمحافظة عليها ، ولذلك خصص جهاز شئون البيئة بالحفاظ على البيئة ، حيث تضمنت المادة (١٢) من قانون حماية البيئة المصري رقم ٤ السنة ١٩٩٤ النص على أن جهاز شئون البيئة يختص برسم السياسة العامة وإعداد الخطط اللازمة للحفاظ على البيئة وتنميتها ومتابعة تنفيذها.[٢]

(١) المادة (٤/١٢) من قانون البيئة البحريني، حيث تضمنت النص على أنه لجهاز البيئة في سبيل تحقيق أهدافه ... ١٣ – العمل على تنمية الاهتمام بالنواحي التربوية والأمنية والاجتماعية والثقافية، لزيادة وتطوير الوعي البيني، وذلك لتمكين المجتمع من المساهمة الفعالة في تحقيق الأهداف المرجوة للحفاظ على البينة وتطويرها.

(٢) المادة (١٢) من قانون حماية البيئة المصري رقم ٤ السنة ١٩٩٤. .

٢- تضمنت المادة ١٣ من دستور جمهورية السودان لعام ١٩٩٨ على أن تعمل الدولة على حماية البيئة وطهرها وتوازنها الطبيعي، تحقيقا للسلامة والتنمية المستدامة لصالح الأجيال . كما تضمنت المادة (١١) من الدستور السوداني لسنة ٢٠٠٠ النص صراحة على الحق في البيئة والالتزام بحمايتها، حيث جاء في المادة (١١) منه تحت عنوان البيئة والموارد الطبيعية النص على أنه لأهل السودان الحق في بيئة طبيعية نظيفة ومتنوعة، وتحافظ الدولة والمواطنون على التنوع الحيوي في البلاد وترعاه وتطوره. كما تضمن قانون حماية البيئة السوداني لعام ٢٠٠١ عملا بالمادة (١/١٩) من قانون حماية البيئة السوداني لعام ٢٠٠١، على التزام الجمعيات الأهلية – وآخرين – بالإبلاغ عن المخاطر التي تهدد البيئة والمخالفات لأحكام هذا القانون وغيره من القوانين الأخرى المتعلقة بصحة وحماية البيئة، ولقد أكدت هذا المعنى المادة ١/١٩ منه، حيث جاء فيها ما نصه: "يجب على كل شخص سواء كان شخصا طبيعيا أو اعتباريا الإبلاغ عن المخاطر التي تهدد البيئة والمخالفات لأحكام هذا القانون وغيره من القوانين الأخرى المتعلقة بصحة وحماية البينة . ولقد أكدت هذا المعنى المادة (١٩/٢) من قانون حماية البيئة السوداني، حيث جاء فيها: "مع مراعاة أحكام القوانين المنظمة للحقوق والإجراءات المدنية يكون لكل شخص الحق حسبة في رفع دعوى مدنية إذا حدث أي ضرر للبيئة ودون حاجة لإثبات علاقته بذلك الضرر".

٣- وبمقتضى المادة ٣٦ من قانون حماية البيئة الأردنى رقم ١٢ السنة ٢٠٠٩ وأصبحت وزارة البيئة هي الجهة المختصة بحماية البيئة [١] . واستثناء من ذلك، يجوز لوزارة البيئة أن تفوض أيًا من مهامها أو تسليحيتها إلى أي من المؤسسات والجمعيات التطوعية ذات العلاقة في مجال حماية البيئة على أن يكون التفويض خطة محددة [٢] ، ويتم ترخيص وتجديد ترخىص الجمعيات غير الحكومية العاملة في مجال حماية البيئة من الجهات المعنية بعد الحصول على الموافقة المسبقة من الوزارة وفق تعليمات يصدرها الوزير[٣] وبمقتضى أحكام قانون حماية البيئة الأردنى رقم ١٢ لسنة ١٩٩٥ تم إنشاء مجلس حماية البيئة، برئاسة وزير الشئون البلدية والقروية و البيئية. وعضوية أمناء العديد من الوزارات المعنية، ورؤساء العديد من الجمعيات الأهلية المعنية بحماية البيئة والتي من بينها: جمعية الدولة الأردنية، والجمعية الملكية لحماية الطبيعة، والجمعية الأردنية لمكافحة التصحر وتنمية البادية. (المادة السادسة). ويختص مجلس حماية البيئة بجيلة أمور من بينها: إقرار السياسة العامة لحماية البيئة، واقتراح مشاريع القوانين والأنظمة المتعلقة بالبيئة، وإصدار التعليمات والقرارات اللازمة لتنفيذها (السادة الثامنة). ولكن تم إلغاء قانون حماية البيئة رقم (١٢) لسنة ١٩٩٥. ويعتبر الاعتراف التشريعي بحق الأفراد ومنظمات المجتمع المدني

(١) المادة (٣٦) من قانون حماية البيئة الأردنى رقم ١٢ السنة ٢٠٠٩ . .

(٢) المادة (٢٣) من قانون حماية البيئة الأردنى رقم ١٢ السنة ٢٠٠٩ . .

(٣) المادة (٢٤) من قانون حماية البيئة الأردنى رقم ١٢ السنة ٢٠٠٩ . .

في المشاركة في صنع السياسات والقرارات البيئية من أهم صور الديمقراطية البيئية واعتراف حقيقيًا بالحق في البيئة والالتزام بحمايتها.

٤- أكد المشرع الليبي الالتزام بتنمية الوعي البيئى حيث تضمنت المادة ٦/٥ من القانون الليبي رقم ١٥ لسنة ٢٠٠٣ بشأن حماية وتحسين البيئة، النص على أن تولى الجهة المختصة القيام بالمهام الآتية:[١] (٥) القيام بحملات التوعية بمختلف الوسائل التعريف بالبيئة وقواعد وأسس حمايتها من التلوث وإزالة أسبابه في حالة وجوده. وتضمنت المادة الثالثة منه النص على التزام كل شخص طبيعيا كان أو معنويا يزاول عملا من شأنه تلويث البيئة اتخاذ الإجراءات الاحتياطية للحد من تلوث البيئة[٢].

٥- تناول القانون الجزائري رقم ١٩ السنة ٢٠٠١ الخاص بتسيير النفايات ومراقبتها و إزالتها ، حيث أوجب إنشاء مخطط وطني لتسيير النفايات الخاصة (الخطرة) [٣] وتحدد كيفيات وإجراءات إعداد هذا المخطط ونشره ومراجعته عن طريق التنظيم [٤]،ومن هذا المنطلق صدر المرسوم التنفيذي رقم ٤٧٧ لعام ٢٠٠٣ يحدد كيفيات وإجراءات إعداد المخطط الوطني لتسيير النفايات الخاصة ونشره ومراجعته، ونصت المادة الثانية من القانون الجزائري رقم ١٩ السنة ٢٠٠١على أنه" تعد المخطط الوطني لتسيير

(١) المادة (٢/٢) من القانون الليبي رقم (١١) لسنة ٢٠٠٢، ص ١٩٩.

(٢) المادة (٣) من القانون الليبي رقم ١٥ لسنة ٢٠٠٣ بشأن حماية وتحسين البيئة.

(٣) المادة (١٢) من القانون الجزائري رقم ١٩ لسنة ٢٠٠١ المتعلق بتسيير النفايات ومراقبتها وإزالتها.

(٤) المادة (١٤) من القانون الجزائري رقم ١٩ لسنة ٢٠٠١ .

النفايات الخاصة لجنة يرأسها الوزير المكلف بالبيئة أو ممثله، وتتكون من: (أ) ممثلين عن الوزارات .... (د) ممثل عن الجمعيات الوطنية لحماية البيئة..." [١] .

٦- وتضمن قانون حماية البيئة القطري رقم ٣٠ لسنة ٢٠٠٢، النص على ترسيخ الوعي البيئي لدى المواطنين، حيث جاء في المادة الثانية منه على أن :" يهدف هذا القانون إلى تحقيق الأغراض التالية:" ٢- مكافحة التلوث ... وترسيخ الوعي البيئي ".

٧- أيضا تضمنت م (٦) من قانون حماية البيئة ومكافحة التلوث العماني لعام ٢٠٠١ النص على أنه تقع مسئولية حماية البيئة والحفاظ عليها على عاتق الجميع من أفراد وجماعات[٢] .

٨- تضمن قانون حماية البيئة اليمني لعام ٢٠٠٠ النص في المادة (٤/١) منه على أن " حماية البيئة مسئولية الدولة والمجتمع وهي واجب ديني ووطني على كل مواطن"[٣] . وتضمنت المادة (٥) من القانون الفلسطيني رقم ٧ لسنة ١٩٩٩ بشأن البيئة النص على أنه يكفل هذا القانون: (أ) حق كل إنسان بالعيش في بيئة سليمة ونظيفة والتمتع بأكبر قدر ممكن من الصحة

(١) المادة (٢) من القانون الجزائري رقم ١٩ السنة ٢٠٠١ الخاص بتسيير النفايات و مراقبتها وإزالتها .

(٢) المادة (٦) من قانون حماية البيئة ومكافحة التلوث العماني لعام ٢٠٠١.

(٣) المادة (٤/١) من قانون حماية البيئة اليمني لعام ٢٠٠٠.

العامة والرفاه. (ب) حماية ثروات الوطن الطبيعية وموارده الاقتصادية والحفاظ على تراثه التاريخي والحضاري دون أضرار [١].

٩- تناول القانون اللبناني رقم ١٤٤ لسنة ٢٠٠٢ بشأن حماية البيئة النص في المادة الثالثة منه على أنه: لكل إنسان الحق في بيئة سليمة ومستقرة، ومن واجب كل مواطن السهر على حماية البيئة وتأمين حاجات الأجيال الحالية دون المساس بحقوق الأجيال المقبلة [٢].كما تضمنت المادة الرابعة من القانون اللبناني رقم ١٤٤ لسنة ٢٠٠٢ بشأن حماية البيئة النص على أنه في إطار حماية البيئة وإدارة الموارد الطبيعية، على كل شخص طبيعي أو معنوي، عام أو خاص أن يلتزم بالمبادئ الآتية: (و) مبدأ المشاركة القاضي بأن: يكون لكل مواطن حق الحصول على المعلومات المتعلقة بالبيئة، وفقا للقوانين والأنظمة المرعية الإجراء. كما تضمنت المادة (١٨) من القانون اللبنانى النص على أنه: ....، ٨- على كل شخص واجب إعلام وزارة البيئة عن كل ضرر قد يطال البيئة. [٣]

١٠- كما اهتم النظام الأساسي للحكم في المملكة العربية السعودية، الصادر بالمرسوم الملكي رقم أ/ ٩٢ بتاريخ ٢٧ شعبان ١٤١٢ هجرية بحماية البيئة ، حيث تضمن النص في المادة ٣٣ منه أنه يجب على الدولة المحافظة على البيئة وحمايتها وتطويرها ومنع التلوث عنها.

---

(١) المادة (٥) من القانون الفلسطيني رقم ٧ لسنة ١٩٩٩ بشأن حماية البيئة.

(٢) المادة (٣) من القانون اللبناني رقم ٤٤٤ لسنة ٢٠٠٢ بشأن حماية البيئة.

(٣) المادة (١٨) من القانون اللبناني رقم ٤٤٤ لسنة ٢٠٠٢.

١١- كما اهتمت الوثائق القانونية الإقليمية المعنية بحقوق الإنسان بحماية البيئة والتي من أهمها، الميثاق العربي لحقوق الإنسان [١]، حيث نص في المادة ٣٨ منه على أن:" لكل شخص الحق في مستوى معيشي كان له ولأسرته يوفر الرفاه والعيش الكريم في غذاء وكساء ومسكن وخدمات، وله الحق في بيئة سليمة. وعلى الدول الأطراف اتخاذ التدابير اللازمة وفقا لإمكانياتها لإنفاذ هذه الحقوق.

١٢- كما تضمن قانون حماية البيئة اليمنى رقم ٢٩ لعام ١٩٩٠، النص صراحة على حق الجمعيات الأهلية اليمنية في التبليغ عن كافة المخالفات والجرائم البيئية، حيث جاء في المادة ٨٦ منه ما نصه:" يجوز للأفراد ولجمعيات حماية البيئة الإبلاغ عن المخالفات التي تقع بالمخالفة لأحكام القانون أو أية قوانين أخرى تتعلق بحماية البيئة ...". كما اعترف المشرع اليمني صراحة بحق الأفراد والجمعيات البيئية في الالتجاء إلى القضاء للمطالبة بالتعويض عن الأضرار البيئية، حيث نصت المادة (٨٢) من القانون اليمني رقم ٦ لسنة ١٩٩٥ بشأن حماية البيئة على أنه:" يجوز لجمعيات حماية البيئة اليمنية ولكل شخص مباشرة الدعوى المدنية ضد أي شخص طبيعي أو اعتباري تسبب بفعله أو إهماله بالأضرار البيئية وبمكوناتها الطبيعية أو المساهمة في تدهورها وفسادها وفي حالة الحكم بالتعويض تودع التعويضات في صندوق حماية البيئة وتخصص قيمة التعويض والمحكوم به

(١) د. إبراهيم على بدوى الشيخ، الميثاق العربي لحقوق الإنسان، دراسة في خلفيته ومضمونه وأثره على الأمن القومي العربي والنظم السياسية في الوطن العربي، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٤٢٥هـ - ٢٠٠٤م.، ص٣٧

للإنفاق على حماية البيئة وتحسين وتنمية البيئة". وتجدر الإشارة إلى أن الدعوى الناشئة عن الأفعال الضارة بالبيئة اليمنية لا تسقط بالتقادم عملا بأحكام المادة (٨٠) من قانون حماية البيئة اليمني والتي نصت على أنه: "استثناء من القواعد العامة لا تسقط الدعوي عن الأفعال الضارة بالبيئة بمضي المدة المحددة في القانون".

١٣- طبقا لقانون البيئة الفلسطيني رقم ٧ لسنة ١٩٩٩، يجوز لأي شخص حق اللجوء إلى السلطات الإدارية واتخاذ كافة الإجراءات القضائية ضد أي شخص يسبب ضررا للبيئة، وذلك بمقتضى المادة الثالثة منه، حيث جاء فيها ما نصه: " يحق لأي شخص: (أ) تقديم ومتابعة أية شكوى أو إجراءات قضائية معينة دون النظر إلى شروط المصلحة الخاصة ضد أي شخص طبيعي أو اعتبارى يسبب ضررا للبيئة..." [١]

وبناء على ما سبق : نجد أن معظم التشريعات العربية تضمنت نصوصا خاصة بحماية البيئة ولم يقتصر الأمر على القوانين الوطنية وإنما اهتمت الدساتير العربية أيضا بحماية البيئة ، حيث إن الدول العربية تمتلك موقعًا جغرافيًا يتميز بقربه من منافذ التصدير [٢] ،كما يجب تبنى استراتيجية لتنمية قطاعات الاقتصاد الأخضر من خلال زراعة الأشجار التى تساعد في المحافظة على البيئة وتقلل من الانبعاثات الضارة التى تسبب تغير المناخ مثل منطقة

(١) المادة (٣/١) من القانون الفلسطيني رقم ٧ بشأن البيئة لعام ١٩٩٩.

(٢) د. جميل سالم العريقى ، العوامل البيئية وأثرها على الصادرات العربية غير النفطية بالتطبيق على "اليمن- مصر- الأردن " للفترة من ٢٠٠٩-٢٠١٧ ، مجلة بحوث اقتصادية عربية ، السنة ٢٨العدد ٨٤- سبتمبر ٢٠٢١ ، ص ٤٢ .

البحر الكاريبى وجنوب شرق آسيا وبعض الدول الأفريقية مثل جمهورية مصر العربية[١] ، وهو ما تم تطبيقه وتنفيذه في مصرعلى أرض الواقع من خلال مبادرة حياة كريمة فى عام ٢٠٢٢ حيث تم النهوض بالريف المصرى من خلال زراعة الأشجار الصديقة للبيئة وتوفير الحياة المناسبة للكرامة الإنسانية من توفير مسكن مناسب وتوصيل المياه ورصف الطرق وكل ما يلزم للعيش فى بيئة آمنة نظيفة .

جدول (٤)

التطور التاريخي المصرى بشأن التشريعات البيئية المصرية والتصدى لمخاطر التغيرات المناخية في الفترة من ١٩٨٢- ٢٠٢٢

التاريخ	الحـــــدث
١٩٨٢	القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٨٢ في شأن حماية نهر النيل والمجاري المائية من التلوث ، إنشاء جهاز شئون البيئة .
١٩٨٣	القانون رقم ١٠٢ لسنة ١٩٨٣ في شأن المحميات الطبيعية والتي أجازت لجمعيات حماية البيئة المشهرة وفقا للقانون اللجوء إلى الأجهزة الإدارية والقضائية المختصة بغرض تنفيذ أحكام القوانين والقرارات المتعلقة بحماية المحميات الطبيعية.

(1)-Omingo,J,(2017),"Blue EconomyStrategy", ICPAK,Uphold public in-terest,the 2017/18 FY;.8.A report capturing resourceddelivery…,https://www.icpak.com/wp-content/uploads/2017

التاريخ	الحـــــــدث
١٩٩٢/٦/٩	وقعت مصر على اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية للتغيرات المناخية United Change Climate on Convention Framework Nation UNFCCC
١٩٩٤/٣/٢١	قانون حماية البيئة المصرى رقم ٤ لسنة ١٩٩٤،ودخـــول اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية للتغيرات المناخية حيز التنفيذ في مصر.
١٩٩٥	تقرير الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتغيرات المناخيـــة يؤكد أن مصر من أكثر دول العالم تضررا مـــن التغيـــرات المناخية.
١٩٩٦	إنشاء وحدة التغيرات المناخية بجهاز شئون البيئة.
١٩٩٩	تقديم تقرير الإبلاغ الوطني الأول إلى سكرتارية اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية للتغيرات المناخية، والذى يشرح فيه مدى تأثير التغيرات المناخية على مصر والمردودات البيئية.
١٩٩٩/٣/٥	تقديم تقرير الإبلاغ الوطني الأول إلى سكرتارية اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية للتغيرات المناخية، والذى يشرح فيه مدى تأثير التغيرات المناخية على مصر والمردودات البيئية.
٢٠٠١	الانتهاء من إعداد استراتيجية آلية التنميـــة النظيفـــة فـــي مصر، التي تعتبر إحدى آليات بروتوكول كيوتو للحـــد مـــن

التاريخ	الحـــــــدث
	غازات الاحتباس الحراري والتي تهدف إلى مساعدة الدول المتقدمة في الوفاء بالتزاماتها ضمن بروتوكول كيوتو عن طريق تنفيذ مشروعات لخفض غازات الاحتباس الحراري في الدول النامية تحصل الدول المتقدمة في مقابلها على شهادات خفض الإنبعاثات وتستفيد الدول النامية بالاستثمارات ونقل التكنولوجيا والعائد المادي من بيع الشهادات.
٢٠٠٢	الانتهاء من مشروع مراجعة الطاقة والبيئة، والذي تم بالتعاون مع البنك الدولي، والذي يهدف إلى تحليل سياسات قطاع الطاقة والآثار السلبية الناتجة عن تطبيق هذه السياسات.
٢٠٠٣	مشروع تنمية القدرات لآلية التنمية النظيفة في مصر ، والهدف منه وضع البناء المؤسسي اللازم لتنفيذ مشروعات الآلية في مصر بالإضافة إلى تدريب عدد من المتخصصين وبناء قدراتهم وعقد عدد من حلقات العمل للقطاعات المستهدفة . وتنفيذ حملة ترويجية لعدد من مقترحات المشروعات التي يتم إعدادها خلال المشروع انتهى (٢٠٠٦). إنشاء موقع الكتروني لألية التنمية النظيفة في مصر

التاريخ	الحـــــدث
	وعنوانه .www.cdm-egypt.org
٢٠٠٥/١/١٢	تصديق مصر على بروتوكول كيوتو مما يتيح لمصر الاستفادة من مشروعات آلية التنمية النظيفة.
٢٠٠٥/٣	تشكيل المجلس المصري لألية التنمية النظيفة، والمكتب المصري لألية التنمية النظيفة واللذان تم إنشاؤهما بالقرارين الوزاريين رقمي ٤٣ لسنة ٢٠٠٥ و ٤٥ لسنة ٢٠٠٥.
٢٠٠٥/٣/٢٣	الاجتماع الأول للمجلس المصري لآلية التنمية النظيفة.
٢٠٠٥/٤/١٢	دخول بروتوكول كيوتو حيز التنفيذ في مصر ٢٠٠٥/٤/١٢
٢٠٠٥/٦	البدء في تنفيذ مشروعات استرشادية للترويج لإقامة مشروعات آلية التنمية النظيفة في مجال الطاقة المتجددة.
٢٠٠٥/٦	البدء في تنفيذ مشروعات استرشادية للترويج لإقامة مشروعات آلية التنمية النظيفة في مجال الطاقة المتجددة.
٢٠٠٦	دليل كفاءة الطاقة في المبانى السكنية ٢٠٠٦ .
٢٠٠٧/١	إصدار خطابات الموافقة النهائية لعدد خمس مشروعات (مشروعان بالإسكندرية، مشروع بالجيزة مشروع بالسويس مشروع بالقاهرة .

التاريخ	الحـــــــدث
٢٠٠٧/٢	تشكيل اللجنة الوطنية للتغيرات المناخيـــة بقـــرار رئـــيس مجلس الوزراء ٢٧٢ سنة ٢٠٠٧.
٢٠٠٧/٤	الاجتماع الأول للجنة الوطنية للتغيرات المناخيـــة برئاســـة وزير الدولة لشئون البيئة .
٢٠٠٧/٥	الانتهاء من المرحلة الأولى لمشروع تقرير الإبلاغ الوطني الثاني لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية للتغيـــرات المناخيـــة (والذي سينتهى عام ٢٠٠٩) والذي يتم من خلالـــه عمـــل حصر لغازات الاحتباس الحـــراري الناتجـــة مـــن مختلـــف القطاعات في مصر بالإضافة إلـــى الوقـــوف علـــى آخـــر تطورات الوضع فيما يخص التغيرات المناخية سواء مـــن ناحية تأثيراتها على مختلف القطاعات أو الأبحاث العلمية التي أجريت في مصر عليها وكيفية التعامل معها وكذا ما تم في مجال التعليم والإعلام وزيادة الوعي والبناء المؤسسي وتنمية القدرات .
٢٠٠٧/٦/٥	(تغير المناخ – موضوع الساعة) شعار الاحتفال بيوم البيئة العالمي ٢٠٠٧.
٢٠٠٩	دليل كفاءة الطاقة في المبانى التجارية ٢٠٠٩ .
٢٠١١	دليل كفاءة الطاقة في المبانى الحكومية ٢٠١١ .
٦ حتـــــى ١٨	– مؤتمر الأمم المتحدة للتغير المناخى٢٠٢٢ والمعـــروف

التاريخ	الحـــــــدث
نوفمبر ٢٠٢٢	باسمcop27 الذى عقد بشرم الشيخ بجمهورية مصر العربية في الفترة من ٦ حتى ١٨ نوفمبر ٢٠٢٢ وهو مؤتمر الأمم المتحدة السابع والعشرون للتغير المناخى .

المصدر: – تجميع الباحث من مصادر متعددة

- الموقع الالكتروني علي شبكة المعلومات الدولية لجهاز شئون البيئة ، وزارة البيئة المصرية في ٢٠١٥/٨/٤ مشار إليه في د. ياسر إبراهيم محمد داود ، آلية التنمية النظيفة لمواجهة التغيرات المناخية العالمية وتحقيق النمو المستدام بحث منشور بمجلة مصر المعاصرة ، أكتوبر ٢٠١٤ العدد ٥١٦، السنة مائة وخمسة ، القاهرة ، ص ١٩٠-١٩١ .

وقد حقق مؤتمر الأمم المتحدة للتغير المناخى٢٠٢٢ والمعروف باسم cop27 الذى عقد بشرم الشيخ بجمهورية مصر العربية في الفترة من ٦ حتى ١٨ نوفمبر ٢٠٢٢ وهو مؤتمر الأمم المتحدة السابع والعشرون للتغير المناخى نجاحا كبيرا فى لفت أنظار العالم على التغيرات المناخية وكيفية التصدى لأضرار تلوث البيئة والسعى لتحقيق اقتصاد أخضر يحافظ على البيئة من التلوث ، ومن بنود الإعلان الختامى لقمة المناخ – مصر ٢٠٢٢ والذى نجح بإنشاء صندوق للخسائر والأضرار ، والذى يسعى إليه المجتمع الدولى منذ أكثر من ٢٧ سنة من مطالبة الدول الأفريقية ، والسؤال عن كيفية تمويل هذا الصندوق وحجم التمويل وهل يتم تمويله من مصادر حكومية أو مصادر أخرى لكن الفكرة إنشاء الصندوق وعمل لجنة تتولى إدارة هذا الصندوق خلال العام القادم ، وهناك دول أكثر تضررا من التغير المناخى ، كما فى المرحلة المقبلة ستمثل مصر الدورة ٢٧، حيث نجح

الوفد المصرى فى التواصل مع الدول الأطراف لتحقيق أهداف المؤتمر والتكيف وتم بذل جهد كبير دبلوماسى للوصول إلى الموقف المتكامل الذى يرضى أولويات المجتمع الدولى والتعامل مع التكيف، وتم توقيع اتفاقيات دولية ومشروعات مرتبطة بالتغيرات المناخية عن طريق المسؤولين الدوليين نحو أكثر من ٦٥ ألف مشارك فى هذا المؤتمر وهو ما يعطى إشارة إلى أن مصر دولة محايدة لتقريب المواقف وهدف المؤتمر هو الدفاع عن الدول النامية للتكيف مع التغيرات المناخية وهو ما أشاد به المجتمع الدولى ويضع برنامج شرم الشيخ للتكيف خطة عمل دولية فى إطار تنفيذى وتقوم الدول بمسؤوليتها المشتركة وتوفر التكنولوجيا والموارد للدول النامية فى إطار القدرات المتاحة .

خاتمة

تناولت موضوع تأثير الاقتصاد الأخضر على الاقتصاد القومي وتم تقسيم خطة البحث إلى مطلب تمهيدى ومبحثين تناولنا في المطلب التمهيدى الحديث عن ماهية الاقتصاد الأخضر وعرضت فيه أولا: المقصود بالاقتصاد الأخضر ، وثانيا: فوائد التحول إلى الاقتصاد الأخضر. أما المبحث الأول تحدثت فيه عن قطاعات الاقتصاد الأخضر ، وتم تقسيمه إلى ثلاثة مطالب تناولت في المطلب الأول الحديث عن أثر الاقتصاد الأخضر على القطاع الزراعي ، أما المطلب الثانى تناولت أثر الاقتصاد الأخضر على قطاع المياه ومصايد الأسماك ، وتحدثت فيه عن الآثار المترتبة على تلوث المياه .أما المطلب الثالث تحدثت فيه عن أثر الاقتصاد الأخضر على القطاعات الأخرى ، وتم تقسيمه إلى أربعة فروع تناولن في الفرع الأول الحديث عن أثر الاقتصاد الأخضر على قطاع الطاقة ، وفى الفرع الثانى تحدثت عن أثر الاقتصاد الأخضر على قطاع النقل والصناعة والمبانى ، أما فى الفرع الثالث تناولت أثر الاقتصاد الأخضر على قطاع السياحة ، وفى الفرع الرابع تحدثت عن أثر الاقتصاد الأخضر على قطاع إدارة النفايات وقطاع الغابات.

ثم انتقلت للحديث عن الاستثمار في القطاعات الخضراء ودوره في تحقيق التنمية المستدامة ، وذلك في المبحث الثانى، وتم تقسيمه إلى ثلاثة مطالب ، تناولت في المطلب الأول دور الاقتصاد الأخضر في تحقيق التنمية المستدامة ، وفي المطلب الثانى تناولت دور السياسات الاقتصادية النقدية والمالية في دعم الاستثمار في القطاعات الخضراء، وتم تقسيمه إلى فرعين ، تحدثت في الفرع الأول عن دور السياسات الاقتصادية النقدية في دعم الاقتصاد الأخضر، أما في الفرع الثانى تحدثت عن دور السياسات الاقتصادية المالية في دعم الاقتصاد

الأخضر وأخيرا في المطلب الثالث تحدثت عن الاقتصاد الأخضر والاستجابة العالمية للتغير المناخى ، وأوضحت فيه مكانة الدول التى التزمت بتطبيق المعايير البيئية والتوجه نحو الاقتصاد الأخضر والتى حققت تقدما كبيرا في التصنيف العام لمؤشر الأداء البيئي سواء على المستوى المحلى أو المستوى العالمى والذى ساعد في خلق المزيد من مجالات الاستثمار فى قطاعات الاقتصاد الأخضر ودور جمهورية مصر العربية في حماية البيئة ودعوة العالم إلى التوجه نحو الاقتصاد الأخضر والتبصير بمخاطر التلوث البيئى من خلال مؤتمر الأمم المتحدة للتغير المناخى٢٠٢٢ والمعروف باسمcop27 الذى عقد بشرم الشيخ في الفترة من ٦ حتى ١٨ نوفمبر ٢٠٢٢، والذى ساهمت فيه معظم دول العالم وأسفر عن مجموعة من التوصيات للمحافظة على البيئة ومسايرة التغيرات المناخية العالمية.

وتوصل الباحث إلى مجموعة من النتائج والتوصيات وذلك على النحو التالى :

أولا : نتائج الدراسة

فى إطار ما تم عرضه لموضوع البحث توصل الباحث إلى مجموعة من النتائج وهى :

١- يعتبر الاقتصاد الأخضر نموذجًا جديدًا من نماذج التنمية المستدامة ومتطلبًا من متطلباتها ، و يحافظ على استخدام الموارد الطبيعية ، وفى سبيل تحقيق تلك الأهداف تواجه الدول الكثير من الصعوبات والتحديات وترصد الكثير من النفقات للتخلص من الملوثات البيئية وآثارها.

٢- الدول التى حرصت على تطبيق المعايير البيئية حققت تقدما كبيرا في التصنيف العام لمؤشر الأداء البيئي المحلى والعالمى والذى ساعد بالتبعية في التوجه نحو الاقتصاد الأخضروبالتالى خلق المزيد من مجالات الاستثمار

فى قطاعات الاقتصاد الأخضر ،والمحافظة على الكثير من عناصر التنوع الإيكولوجي الحيواني والنباتي من الانقراض والاندثار ، وكل ذلك ساهم في التقليل من نسبة البطالة والفقر وتحقيق التنمية المستدامة.

٣- يعتبر الاهتمام بالتنمية الريفية من أهم آليات التحول للاقتصاد الأخضر، حيث يحقق الاقتصاد الأخضر الرفاهية لجميع أفراد المجتمع لأنه يحد من الفقر ويوفر الأمن الغذائي والرعاية الصحية والتعليم والخدمات الأساسية الأخرى ، كما يوفر فرص عمل بقطاعات الاقتصاد الخضراء.

٤- الاستثمار فى الأراضى الصحراوية المستصلحة ، من أهم سبل تحقيق التوجه للاقتصاد الأخضر ، حيث يحافظ الاقتصاد الأخضر على خصوبة الأرض والموارد الطبيعية كما أنه يضمن الكفاءة في استخدام الموارد دون المساس بحقوق الأجيال المقبلة .

٥- تدوير المخلفات الزراعية من أهم القضايا التى تساعد فى الحفاظ على البيئة من التلوث ،حيث تحقق الزارعة المستدامة في مصر ما يعادل مليار جنيه مصري سنويا، كما توفير ما يقارب من ٢٢ مليون طن من النفايات العضوية سنويا.

٦- يعطى الاقتصاد الأخضر الأولوية للطاقة المتجددة والموارد الطبيعية المتجددة ويسعى إلى تحسين كفاءة استخدام الموارد والمياه الاستخدام الأمثل ، كما يساهم الاقتصاد الأخضر فى تنوع الأنشطة الاقتصادية ويحافظ على موارد الاقتصاد الأحفورى من البترول والغاز الطبيعى وغيره من الموارد الطبيعية التى تتعرض للنقصان والنضوب.

٧- التوجه نحو الاقتصاد الأخضر يحقق أبعاد التنمية المستدامة الاقتصادية ويحظى هذا الموضوع باهتمام الأمم المتحدة ووكالاتها وبرامجها المختلفة العاملة في مجال البيئة والتنمية ، ويحافظ على حقوق الأجيال الحاضرة والقادمة من الموارد الطبيعية .

٨- يؤدى البحث العلمى دورا هاما فى التوجه نحو الاقتصاد الأخضر للمحافظة على البيئة ومصادر الطاقة المتجددة ، ولكن انخفاض النسبة المخصصة للإنفاق على هذه الأبحاث يصبح عائقا أمام الوصول للأهداف المبتغاة .

ثانيا: التوصيات

١- لتحقيق اهداف التنمية المستدامة من خلال الاستثمار فى قطاعات الاقتصاد الأخضر يجب العمل على توعية وتبصير المواطنين بأهمية الاستثمار فى قطاعات الاقتصاد الأخضر ، وهذا لن يتحقق إلا من خلال إتباع سياسات تنموية تأخذ بمبدأ التضامن بين الأجيال الحاضرة والقادمة وتعاون بين جميع قطاعات الدولة فى تنفيذ هذه الاستراتيجية ، وهذا التضامن يحقق التكافل والتكامل للوصول للتنمية المبتغاة وتحقيق اهداف التنمية المستدامة، وزيادة الوعى بأهمية مواجهة الآثار السلبية للتغيرات المناخية وآثارها على المحافظة على الاقتصاد الأخضر وتنمية قطاعات الاقتصاد الأخضر، ويمثل مؤتمر المناخ الذى عقد بمدينة شرم الشيخ بجمهورية مصر العربية في الفترة من ٦ إلى ١٨ نوفمبر ٢٠٢٢ نجاحًا للدولة المصرية في تنمية الوعى لدى شباب العالم بأهمية مواجهة الآثار السلبية للتغيرات المناخية ، حيث قامت مصر بتنظيم هذا المؤتمر تنظيما حاز على إعجاب العالم ، لمواجهة

التغيرات المناخية وللوعى بأهمية العمل بشأن تغير المناخ على الصعيدين المحلى والعالمى وتقليل مخاطر التغيرات المناخية .

٢- يوصى الباحث بوضع تشريعات تحفز الاستثمار فى القطاعات الخضراء بما يساهم في تحقيق التنمية المستدامة والمحافظة على البيئة من خلال زيادة الرقعة الزراعية والمحافظة على مصادر الطاقة المتجددة و المياه والثروة السمكية وذلك على النحو التالى :

أ- إتباع معاملة ضريبية تشجع الاستثمار في كافة القطاعات الخضراء عن طريق منح الأنشطة أو المشروعات أو القائمين عليها مزايا معينة تعرف بالحوافز الضريبية وتتمثل هذه المزايا في الإعفاء من الضرائب خلال مدة معينة وتخفيض سعر الضريبة وبالتالى تخفيض مقدار الضريبة المستحقة على المشروع في نهاية السنة الضريبية وغيرها من المزايا الضريبية التي تشجع الأنشطة المختلفة التي تحتاجها التنمية الاقتصادية الخضراء وتجذب الاستثمار في القطاعات الخضراء ، فالنظام الضريبى الفعال ينبغى أن يصمم فى إطار الاستراتيجية الشاملة للمجتمع التى تشمل أنظمته الأخرى السياسية والاقتصادية والاجتماعية وتتناسب مع المتغيرات المناخية العالمية لتحقيق الأهداف المبتغاة من زيادة الاستثمار والحفاظ على البيئة وذلك لأنها تمثل أهم التحديات التى تواجه العالم فى المرحلة المقبلة. حيث تعد الحوافز الضريبية من إحدى أدوات السياسة الضريبية التي تساعد على قيام مشروعات تنموية ذات أصول رأسمالية كبيرة وطويلة الأمد، ولذلك يجب على الدول النامية أن تحسن اختيار الحوافز الضريبية التي تتلاءم واستراتيجيتها في التنمية الاقتصادية .

ب-كما يجب وضع تشريعات تعاقب على التعدى على البيئة وتحافظ على عناصر التنوع الإيكولوجي الحيواني والنباتي وتحافظ على مصادر المياه من التلوث وتحفيز الإنتاج من الثروة السمكية.

ت- يجب تقنين تشريعات تدعم التوسع من دائرة الاستثمار الأمثل في الطاقة المتجددة ويلزم المستثمر الوطنى والأجنبى في مجال الطاقة المتجددة بتشغيل نسبة من العمالة الوطنية لا تقل عن حد معين للتقليل من نسبة البطالة .

ث-يوصى الباحث بتطبيق أحدث أساليب التكنولوجيا المتطورة فى الاستثمار فى قطاعات الاقتصاد الأخضر .

٣- يجب الاهتمام بالزراعة في الريف من خلال تقديم الدعم من الدولة للمزارعين سواء كان دعمًا نقدىًا من خلال شراء المنتجات الزراعية من المزارعين بأسعار تتناسب مع المتغيرات العالمية للأسعار في الأسواق، أو دعمًا عينيًا بتقديم الأسمدة الزراعية والتقاوى وغيرها من أدوات الزراعة بأسعار مدعمة، والمحافظة على الغابات بهدف تحسين مستوى المعيشة والتخفيف من حدة الفقر في الريف مع زيادة الموارد عن طريق الادارة الحكيمة للموارد الطبيعية والأنظمة الإيكولوجية مما يزيد من المنافع للفقراء ،وزيادة الوعي بأهمية أن الموارد الطبيعية هي ليست ملكية الجيل الحالي بل ملكية كل الأجيال الحاضرة والقادمة.

٤- ضرورة توجيه السياسات الاقتصادية إلى زيادة حجم الاستثمار فى المجال الزراعى وزيادة الرقعة الزراعية من الأراضى المستصلحة وذلك من خلال إيجاد آلية لتنظيم زراعة واستغلال الأراضى المستصلحة خاصة من قبل

القطاع الخاص سواء الوطنى أو الأجنبى كأن تشترط الدولة زراعة حد أدنى من المساحات المستصلحة يجب تخصيصها لزراعة محاصيل وأشجار فاكهة معينة على سبيل الحصر وتطبيق أحدث طرق التكنولوجيا الزراعية وخفض تكاليف الإنتاج من خلال قيام الجمعيات التعاونية الزراعية بتوفير مستلزمات الإنتاج والتقاوى الزراعية بأسعار مناسبة ، وإتاحة القروض الميسرة بصورة لا ترهق المزارعين بالإضافة إلى تطبيق أحدث طرق التكنولوجيا الزراعية .

٥- يوصى الباحث بعمل خطة استراتيجية بمشاركة جميع قطاعات الدولة سواء القطاع العام أو الخاص أو القطاع التعاونى لتدوير المخلفات الزراعية والصلبة والمحافظة على الموارد بما يعود بالنفع على البشرية ، وإنشاء وتطوير الصناعات التى تستخدم هذه المخلفات وتوعية المواطنين بمخاطرها وأثرها على الإنسان والبيئة ، وتعظيم اقتصاديات استغلال الموارد المتاحة ، والتصدي لمشكلة النفايات الصلبة واستثمارها بإعادة تدويرها بما هو مفيد للبيئة وعدم السماح بالاستثمار فى الأنشطة الضارة بالبيئة والمجتمع .

٦- يوصى الباحث بتبنى الدول العربية استراتيجية للتكيف مع التغيرات المناخية ولتنمية الطاقة المتجددة والنظيفة مثل الطاقة الشمسية وطاقة الرياح والتقليل من استخدام مصادر الوقود الأحفوري للمحافظة عليه من النقصان والنضوب وسن التشريعات التى تدعم هذا التوجه نحو الاقتصاد الأخضر وخاصة أن بعض الدول العربية وهبها الله من المصادر الطبيعية ما يؤهلها لاستخدامها فى الطاقة النظيفة والمحافظة على البيئة.

٧- يجب على المجتمعات الدولية تفعيل مفهوم التنمية المستدامة للبيئة كمورد إضافى للموارد المالية للدولة من خلال الربط بين السياسات البيئية والتنموية ونشر الثقافة البيئية والتوعية بمدى أهمية الانتقال نحو الاقتصاد الأخضر من خلال وسائل الإعلام ومواقع التواصل الإجتماعى المختلفة للحد من التلوث البيئى ومواجهة الأثار السلبية المترتبة على التغيرات المناخية.

٨- يوصى الباحث بزيادة المخصصات المالية لدعم البحوث العلمية فى مجال البيئة والطاقة المتجددة وذلك بالتعاون مع القطاع الخاص والتعاونى للدولة، كما يجب الاستفادة من تجارب الدول الناجحة فى تطبيق آليات التوجه نحو الاقتصاد الأخضر للموائمة مع التغيرات المناخية العالمية.

المراجـــع

أولا: المراجع العربية

١. د. أحمد عبدالعزيز الشرقاوى ، محاضرات في اقتصاد التنمية والتخطيط ، مدخل نظرى وتطبيقى ومنهجى ، كلية التجارة جامعة المنوفية ، دار الخولى للطباعة والنشر ، ٢٠٠٩ .

٢. د. آمال ضيف بسيوني ، دور البحث العلمي كقوة دافعة نحو اقتصاد أخضر لتحقيق التنمية الاقتصادية، بحث مقدم إلى المؤتمر العلمي الرابع لكلية التجارة، جامعة طنطا، بعنوان (تمويل وادارة مشروعات ريادة الأعمال ودورها في تحقيق التنمية الاقتصادية، ابريل ٢٠٢٠م.

٣. د. إيمان حسن على ، أثر جودة التعليم على تنافسية الأداء الصناعى وتحديات الثورة الصناعية الرابعة "دراسة مقارنة بين مصر وسنغافورة "، مجلة مصر المعاصرة ، يوليو – أكتوبر ٢٠١٨ العدد ٥٣١-٥٣٢، السنة مائة وتسعة القاهرة.

٤. د. إيمان فريد الديب ، الطبيعة القانونية للمعاهدات الخاصة بالانتفاع بمياه الأنهار الدولية (المجارى المائية الدولية) فى غير أغراض الملاحة مع دراسة تطبيقية للاتفاقيات المتعلقة بنهر النيل، رسالة دكتوراه ، كلية الحقوق جامعة القاهرة ، ٢٠٠٧م

٥. د. أيمن أحمد على عبد الغفار، دور الإهلاك المعجل فى علاج عجز الموازنة العامة ، دراسة تحليلية مقارنة وذلك فى ظل قانون الضريبة على الدخل رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥، المؤتمر العلمى السنوى الثامن عشر ، بكلية التجارة جامعة عين شمس ، بعنوان أزمة علاج الموازنة العامة للدولة وتحسين

الوضع الاقتصادى ، المقترحات والحلول ، فى الفترة من ٢٢ إلى ٢٤ نوفمبر ٢٠١٣

٦. د. حامد عبد المجيد دراز ، السياسات المالية ، مركز الإسكندرية للكتاب الطبعة الثانية ، عام ٢٠٠٠م

٧. د. حنان محمود سيد ، دراسة اقتصادية للاستثمار الزراعى فى مصر ، بحث منشور بمجلة مصر المعاصرة أكتوبر ٢٠١٥ ، العدد ٥٢٠، السنة مائة وستة

٨. د. خيرية عبدالفتاح ،اقتصاديات الاستثمار الزراعى في الأراضى المستصلحة ، دراسة حالة مزرعة صحراوية بمنطقة طريق مصر الواحات ، بحث منشور بمجلة مصر المعاصرة يناير ٢٠١١، العدد ٥٠١، السنة مائة وثلاث ، القاهرة

٩. د. رابح رتيب بسطا ، إصلاح الإدارة الضريبية ، بحث مقدم إلى المؤتمرالقانونى السنوى السادس للجمعية المصرية للاقتصاد السياسى والإحصاء والتشريع حول الإصلاح التشريعى والعدالة الناجزة ، القاهرة ١٢-١٣ ديسمبر ٢٠٢٠.

الممول والإدارة الضريبية ، دار النهضة العربية – القاهرة ، الطبعة الثانية ٢٠١٦.

١٠. د. ساندي صبري ابوالسعد ، الاقتصاد الأخضر وأثره على التنمية المستدامة في ضوء تجارب بعض الدول (دراسة حالة مصر) ، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية السياسية والاقتصادية، ١٥ يونيو ٢٠١٧.

١١. د. سلطان السالم ،ورقة بعنوان " النفاية البلاستيكية، الثروة المستدامة " ، مقدمة لندوة إعداد تدوير النفايات البلاستيكية ومفهوم الاقتصاد التدويرى ، معهد الكويت للأبحاث العلمية ، دولة الكويت ، ٢٨/ ٧/ ٢٠٢١ .

١٢. د.السيد إبراهيم مصطفى ، اقتصاديات الموارد البيئية ، معهد البحوث والدراسات البيئية ، جامعة عين شمس ، ٢٠٠٧ .

١٣. د. السيد عطية عبد الواحد ، التحليل الاقتصادي الكلي، (دار النهضة العربية) ، ٢٠٠٢ .

١٤. د. شريف محمد علي، دور الاقتصاد الأخضر في التنمية المستدامة في الوطن العربي، المنظمة العربية للتنمية الإدارية بحوث ودراسات ٢٠١٤.

١٥. د. فرج عبدالعزيز عزت ، تنمية قطاع الزراعة وتحقيق الأمن الغذائى القومى ، بحث مقدم إلى المؤتمر السنوى الحادى والعشرين بعنوان جودة الحياة فى مصر بين الواقع والمأمول ، فى ١٠ ديسمبر ٢٠١٦ ، كلية التجارة ، جامعة عين شمس ، وحدة أ.د محمد رشاد الحملاوى لبحوث الأزمات.

١٦. د. عايد راضي خنفر، الاقتصاد البيني "الاقتصاد الأخضر"، مجلة أسيوط للدراسات البيئية، العدد التاسع والثلاثون، يناير ٢٠١٤.

١٧. د.عبد الحميد صديق عبد البر ، دور السياسة المالية والنقدية في معالجة الآثار السلبية لاقتصاد السوق ودور الدولة في ظل اقتصاد السوق ، (مجلة مصر المعاصرة) ، العدد ٤٩٢ السنة المائة ، أكتوبر، ٢٠٠٨.

١٨. د. عبدالسلام منصور الشيوى ، حماية البيئة البرية من التلوث على المستوى الدولى ، مجلة مصر المعاصرة ، أبريل ٢٠١٦، العدد ٥٢٢، السنة مائة وسبعة ، القاهرة .

١٩. د. عبدالله نوار شعت ،الجهود الدولية في الحد من انتشار السلاح النووى وتعزيز اقتصاديات الطاقة النووية ، مكتبة الوفاء القانونية، الإسكندرية ،الطبعة الأولى ٢٠١٨

٢٠. د.عبيد علي الحجازي، د. رمضان صديق محمد – دراسة الجدوي للمشروع – دار الهانى للطباعة – الطبعة الأولي – القاهرة – عام ١٩٩٦ م

٢١. د.عبير محمود مجاهد ، استدامة قطاع السياحة المصرى ودوره فى تعزيز الاقتصاد الأزرق وتحقيق التنمية المستدامة فى ضوء بعض التجارب الدولية بحث منشور فى مجلة بحوث اقتصادية وعربية ، السنة ٢٧، العدد ٨٢ ، نوفمبر ٢٠٢٠

٢٢. د.عمر سالمان،الجمارك بين النظرية والتطبيق،(الدار المصرية اللبنانية) ٢٠٠٢.

٢٣. د. ماجد راغب الحلو ، قانون حماية البيئة فى ضوء الشريعة ، ط١ ، دار الجامعة الجديدة ، الإسكندرية ، سنة ٢٠٠٤ .

٢٤. د. محمد حسونة د. أحمد حسين ، سياسة ترشيد استخدام الطاقة في العالم العربى ، مصر المعاصرة ، يوليو٢٠١٦ ، العدد ٥٢٣ ، السنة مائة وسبعة.

٢٥. د. محمد صديق نفادي ، الاقتصاد الأخضر كأحد آليات التنمية المستدامة لجذب الاستثمار الاجنبي (دراسة ميدانية بالتطبيق على البيئة المصرية)

المجلة العلمية لطلاب كلية التجارة ، جامعة الازهر، العدد السابع عشر، يناير ٢٠١٧

٢٦. د. محمد عبدالقادر الفقي، الاقتصاد الأخضر ، سلسلة البيئة البحرية رقم (٤)، المنظمة الإقليمية لحماية البيئة البحرية، يوم البيئة الاقليمي ٢٤ ابريل ٢٠١٤

٢٧. د. محيي محمد مسعد ، العلاقة القانونية بين الممول والإدارة الضريبية ، دراسة تحليلية مقارنة ، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية ، الإسكندرية ، الطبعة الأولي ، عام ٢٠٠٠ م

٢٨. د. مصطفى عبدالفتاح الطمبداوى ، الخطوط الاستراتيجية لتعمير الأراضى الصحراوية بين التنمية المستدامة والتوازن البيئى ، بحث منشور بمجلة مصر المعاصرة ، أكتوبر ٢٠٠٩، العدد ٤٩٦ ، السنة المائة ، القاهرة.

٢٩. د. نجوى يوسف جمال الدين ،التعلم من أجل الاقتصاد الأخضر والتحولات العالمية في الاقتصاد والتعليم ، محاضرة ألقيت في ندوة بعنوان "التعلم من أجل الاقتصاد الأخضر والتحولات العالمية في الاقتصاد والتعليم في إطار انشطة وحدة الجودة بكلية الدراسات العليا التربية – جامعة القاهرة بتاريخ ٢٠١٧/١٠/٨

٣٠. د. هدى محمد السيد بدوى ، دور التأمين الزراعى (التأمين الأخضر) في تعزيز أهداف التنمية المستدامة ، بحث منشور بالمجلة المصرية للدراسات التجارية ، جامعة المنصورة – كلية التجارة ،٢٠١٩.

٣١. د. الوليد صالح عبد العزيز ، دور السياسة الضريبية في تحفيز الاستثمارات في ظل التطورات العالمية المعاصرة ، الطبعة الأولي ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، عام ٢٠٠٢ .

٣٢. د. ياسر إبراهيم محمد داود، د. جهاد أحمد نور الدين عباس ، دور الاقتصاد الأخضر في تحقيق التنمية المستدامة في مصر خلال الفترة (١٩٧٥-٢٠١١) بحث منشور بالمجلة العلمية للبحوث التجارية ، جامعة المنوفية – كلية التجارة ، ٢٠١٥ .

٣٣. د. ياسر عوض عبد الرسول، تطبيق الحوكمة على الإدارة الضريبية في مصر ، بحث منشور في مجلة مصر المعاصرة أبريل ٢٠١٦، العدد ٥٢٢ ، السنة مائة وسبعة ، القاهرة.

٣٤. د. ياسر إبراهيم محمد داود ، آلية التنمية النظيفة لمواجهة التغيرات المناخية العالمية وتحقيق النمو المستدام ، بحث منشور بمجلة مصر المعاصرة ، أكتوبر ٢٠١٤ العدد ٥١٦، السنة مائة وخمسة ، القاهرة.

ثانيا : المراجع الأجنبية

1-ErnestoRangel, Angel, licona; pacific alliance and the challenge of the green economy, authors- and scientific research publishing, Inc., 2015 mp.92. available https://dx.doi.org/10.4236me/-61008 .

2-Omingo,J,(2017),"Blue Economy Strategy", ICPAK,Uphold public in-terest,the 2017/18 FY;.8.A report capturing resourced delivery...,https://www.icpak.com/wp-content/uploads/2017

3-Pollin Robert, Heidi Garrett and Helen Scharber, 2008, Green Recovery, A Program to Create good Jobs and sta building a low-carbon Economy, Center For American Progress, Washington DC.

4-R WRIGHT & EGJESSING : Aud precipitation, in the chemical composition of lakes, in A mbio, 5 (1976) p.220

5-Rania Al-Mashat ,"Egypt-Tourism Reform Program", Why Tourism Matters, Arabic Republic of Egypt, Ministry of Tourism,,Novem-ber 2018.

6-State Secretariate For Economic Affairs SECD,Swiss Confederation(2018),"Sustainable Tourism Development in Indonesia",2018.

7-The International Union for Conservation of Nature (IUCN),"THEMES FOR THE IUCN World Conservation Congress 2020",https://www. iucncongress2020.org/sites/www.iucncongre.

8-Trilochan upreti, International watercourses law and its application in south Asia, Pairavi Prakashan (Publishers & Distributors) 'M' House Ramshapath, Kathmandu, 2006

9-UNEP (2011) Towards a Green Economy, Pathways to Sustain able Development and Poverty, Eradication, 2011, Paris.

10-United Nation(UN),Sustainable Development Goals, (2018),"Key Messages of- Egypt VNR 2018", United Nation,https://sustainable development.un.org/hlpf/2018

11-United Nation(UN),Sustainable Development Goals, (2018),"Key Messages of- Egypt VNR 2018", United Nation,https://sustainable development.un.org/hlpf/2018

12-United Nations World Tourism Organization (UNWTO) (2010), Tourism highlights 2010 Edition, Madrid.

13-United States Environmental Protection Agency, U.S Recycling economic information Study, January 2002.

14-UNTWO and UNEP (2008), Climate Change and Tourism Responding to Global Challenges, 2008.

فهرس الموضوعات

الموضوع	الصفحة
المقدمة.	١٥٠١
مطلب تمهيدى : ماهية الاقتصاد الأخضر	١٥٠٧
المبحث الأول: قطاعات الاقتصاد الأخضر وفيه ثلاثة مطالب :	١٥١٤
المطلب الأول: أثر الاقتصاد الأخضر على القطاع الزراعي .	١٥١٦
المطلب الثانى: أثر الاقتصاد الأخضر على قطاع المياه ومصايد الأسماك .	١٥٢٢
المطلب الثالث: أثر الاقتصاد الأخضر على القطاعات الأخرى . وفيه أربعة فروع:	١٥٢٦
الفرع الأول: أثر الاقتصاد الأخضر على قطاع الطاقة .	١٦٢٧
الفرع الثانى: أثر الاقتصاد الأخضر على قطاع النقل والصناعة والمبانى .	١٥٣٢
الفرع الثالث: أثر الاقتصاد الأخضر على قطاع السياحة .	١٥٤٠
الفرع الرابع: أثر الاقتصاد الأخضر على قطاع إدارة النفايات وقطاع الغابات .	١٥٤٣
المبحث الثانى: الاستثمار في القطاعات الخضراء ودوره في تحقيق التنمية المستدامة . وفيه ثلاثة مطالب :	١٥٥٦
المطلب الأول: دور الاقتصاد الأخضر في تحقيق التنمية المستدامة.	١٥٥٧

الموضوع	الصفحة
المطلب الثانى : دور السياسات الاقتصادية في دعم الاستثمار في القطاعات الخضراء. وفيه فرعان :	١٥٦٣
الفرع الأول: دور السياسات الاقتصادية النقدية في دعم الاقتصاد الأخضر.	١٥٦٤
الفرع الثانى : دور السياسات الاقتصادية المالية في دعم الاقتصاد الأخضر.	١٥٦٦
المطلب الثالث: الاقتصاد الأخضر والاستجابة العالمية للتغير المناخى.	١٥٧٤
الخاتمة	١٥٩٤
المراجع	١٦٠٢
فهرس الموضوعات	١٦١٠